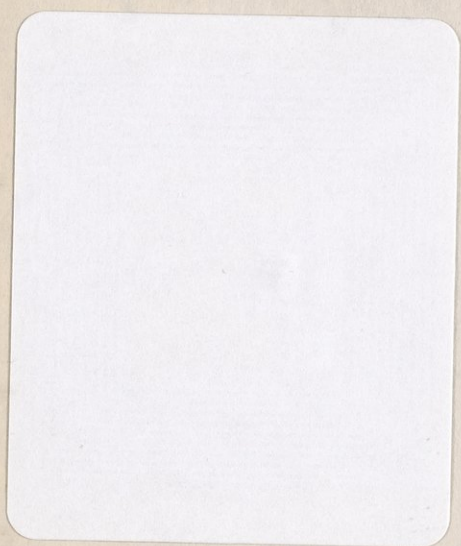


AMERICAN UNIV. IN CAIRO LIBRARY
3 8534 01142 6826

1
2
F
1
C



الحرب العربية

من الحرب العالمية الأولى

المغرب العربي

منذ الحرب العالمية الاولى

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي هدانا لهذا

جامعة الدول العربية
معهد الدراسات العربية العالية

DT
204
F33
1955
C.2

محاضرات

في

المغرب العربي

منذ الحرب العالمية الاولى

ألقاها

الأستاذ

عبد الحفيظ الفاسي

[على طلبة قسم الدراسات التاريخية والجغرافية]

١٩٥٥

١٩٥٥

OCLC
43408219

B 12936996
14567799

تاریخ ۱۶، ۹۷۱
ف.ع. ۱۶

کتابخانه

کتابخانه

کتابخانه

کتابخانه

41730

[تاریخ ۱۶، ۹۷۱]

۵۵/۱

۵۵/۱

المغرب العربي في الحرب الأولى

لكي نحيط بعناصر الموضوع ونتعرف البواعث التي أدت إلى تهاافت المستعمرين على المغرب العربي ثم الظروف التي كانت فيها البلاد أثناء قيام الحرب العظمى الأولى يجب أن نبعد قليلا في التاريخ لنعيد للذاكرة بعض الوقائع التي لا بد من استحضارها لفهم الأشياء واستنتاج أحكامها.

فمنذ انهزم الصليبيون في المشرق وانتصروا في الأندلس وهم يعملون على تحقيق أهدافهم في المغرب العربي وقد نظم سان لويس ملك فرنسا حملته على تونس سنة ١٢٧٠ حيث لقي حتفه فيما بين قرطاجنة وتونس في نفس العام، ولكن الجيوش الفرنسية لم تغادر القطر التونسي إلا بعد أن عقد أميرها معاهدات تجارية مع فيليب ملك الإفرنج.

واستولى البرتغال على سبتة سنة ١٤١٥ وعلى طنجة سنة ١٤٣٧ وبعد أن جلوا عن المدينتين عادوا لاحتلالهما سنة ١٤٧١ كما احتلوا ميناء آسفي سنة ١٥١٠ وآزمور سنة ١٥١٣ على شاطئ المحيط.

وفي سنة ١٤٩٢ احتل الأسبانيون غرناطة في الوقت الذي اكتشف فيه كريستوف كولومب أميركا. وعلى الرغم من اشتغال اسبانيا بمشاكل العالم الجديد فقد احتلت مدينة وهران بالجزائر سنة ١٥٠٩ واستولت على مرتفع مشرف على شاطئ العاصمة ثم احتلت تنساويونا ومرسى حلق الوادي في تونس.

كان لهذه الهجومات المتعاقبة رد فعل عظيم من طرف المغاربة انتهى بقيام الأسرتين الشريفتين بالتوالي على عرش مراکش. وباستيلاء الدولة العثمانية على بقية المغرب.

كانت صبغة النهضة المراكشية دينية وقومية، قام بها الأشراف السعديون الذين ينتمون لسلالة هاشمية هاجرت للمغرب الأقصى من ضواحي

مكة ، وأعقبهم العلويون الذين لا يزالون منذ القرن السابع عشر على رأس المملكة الشريفة إلى اليوم .

قام السعديون بكفاح عظيم لدفع المستعمرين عن شواطئ البلاد ، كما استطاعوا أن يحولوا بين الأتراك وبين التسرب إلى المغرب الأقصى ، وتقدم الجيش المراكشي لتوطيد دعائم الأمن في الجنوب الأقصى للبلاد أعنى موريطانيا وسائر الصحراء . واحتل تنبكتو عاصمة السودان المغربي ، وبسط حكم الأشراف على السنغال والسودان وطرف من نيجيريا ، ووطد العلويون وحدة البلاد ، وطرّدوا الإنجليز من طنجة ، وصدّوا كل محاولات الغرب الأوربي للتغلغل في داخل مملكتهم ، سواء عن طريق التجارة أو طريق المراكز البحرية التي طالما احتالوا للحصول عليها ، ومع ذلك فقد رسب من آثار هذه الحملات الأجنبية احتلال مدينتي سبتة ومليلية ، إذ لا يزالان في يد الأسبانيين حتى اليوم .

أما في تونس والجزائر فإن الإخوة بربروس وهم من مجاهدي البحر الأكفاء استطاعوا أن يجمعوا تحت حكمهم الأيالتين باسم سلطان القسطنطينية الكبرى بعد أن حرروهما من الاحتلال الأجنبية .

وهكذا نجد أن تصفية الحساب مع الاستعمار القديم قد تم بفضل الجهاد الذي قام به أبناء البلاد . ونشأ عنه أن تكونت في الشمال الأفريقي دولتان عظيمتان ، إحداهما تابعة للدولة العثمانية وجزء منها ، والثانية مستقلة تعتبر نفسها وارثة للخلافة الأموية في الأندلس . وهاتان الدولتان هما اللتان كانتا محط غضب أوروبا وحقدّها ، إذ هما اللتان حاولتا في نظر الأوربيين عموماً والفرنسيين بالخصوص عرقلة سائر أهداف الغرب الاستعمارية في الشرق الأقصى والوسط ، ولذلك لا غرابة إذا رأينا المحاولات الأجنبية تتعاقب على المغرب لتجعل منه قنطرة السير الكبرى لاحتلال مصر والبلاد العربية والهيمنة على قناة السويس لتحقيق الأهداف الاستعمارية عن طريقها في الهند وفي الصين .

ولئن كانت أغراض الحروب الصليبية دينية في ظاهرها ، فإن الباعث العميق عليها في واقع الأمر لم يكن إلا اقتصادياً واجتماعياً ، فلقد ضج الاقطاعيون في فرنسا من ضغط الملكية عليهم ، وضائق الطبقة الوسطى كلها بضعف الأسواق ، ومدت أعناقها تبحث عن ميادين بعيدة ومجال فسيح للاستغلال والاتجار .

وقد تضاعفت هذه الأسباب واستفحلت ظواهرها في سائر العصور التي أعقبت ذلك العهد ، حتى أصبح الفرنسيون يعتقدون في أوائل القرن التاسع عشر أن تجارتهم المزدهرة لا يمكنها أن تعتمد على مستعمراتهم القديمة ، لأن سكر البنجر تغلب على سكر القصب ، ولم تعد الحماية الجمركية التي ينشدها المنتجون تفيد شيئاً فلا بد إذن من البحث عن أسواق جديدة ولا بد من السيطرة على ميادين عديدة لتنظيم وسائل استغلالها على الطريقة التي ظن الفرنسيون أنها مانعة مجتمعهم الأصلي من الانهيار أو تراحم الطبقات . وعلى الرغم من المعارضة التي قامت بها ثورة ١٨٣٠ للفكرة الاستعمارية . فقد قررت فرنسا تنظيم سلسلة من الممتلكات عبر الشواطئ المتوسطية والمحيطية تغدو لها بمثابة نقطة اتجاه وارتكاز لعملياتها الاستعمارية والاستغلالية . وهكذا توجه الجنرال كلوزيل منذ عين على رأس جيش أفريقيا ، لمواصلة حملات الاعتداء على الجزائر التي كانت ابتدأتها قوات المارشال دوبرمو على سيدى فرج في ١٣ يونيو سنة ١٨٣٠ ، ثم لتوجيه غزوات موازية على قبائل الترارزة في موريطانيا ، أى في الجنوب الأقصى للمغرب الأقصى .

وطبعي أن تقف مراکش من المحاولات الفرنسية موقف المتحفز للدفاع عن جزء من أراضيها الصحراوية ، ولتأيد الجزائر القطر الشقيق الذي طالما اعتبرته مراکش حصنها الأمامى الدفاعي ، وكان من حق الخلافة العثمانية أيضاً أن تهب لنجدة الشعب الذي كان تحت نظرها ، ولكنها عملياً بقيت مكتوفة الأيدي ، بل إن ولايتها لم يزيدوا على الانهزام السريع أزاء

الهجوم الفرنسي . فتكون الدفاع المباشر من طرف الحكومة المغربية عن العمالة الوهرانية التي كانت تعتبر بمقتضى معاهدة قديمة بين المملكة الشريفة وبين العثمانيين جزءاً من المغرب الأقصى يفتى مع حدود تافنا وتلمسان وما إليهما . ثم بويغ الأمير عبد القادر الجزائري من طرف المجاهدين قائداً على الجهاد وأصبح بحكم ذلك خليفة عن سلطان المغرب على هذه المنطقة الوهرانية استناداً لحكم تلك المعاهدة السابقة . وقد فرض ذلك على القوات الفرنسية الاعتراف بعبد القادر كرئيس على تافنا وتلمسان وما إليهما . ثم سار الأمير يعمل على تحرير الجزائر كلها إلى سنة ١٨٤٧ ، حيث اضطرت الانهزامات المتوالية التي أصابت الجيوش المراكشية في طنجة والصويرة وايسلي سلطان المغرب على للتخلي عن مناصرة المجاهد الجزائري فاستسلم هذا الأخير إلى القائد الفرنسي لاموريس ، دون أن يمنع ذلك الشعب الجزائري من مواصلة الثورة التي مازال لحيها اشتعل إلى اليوم .

حظى عمل فرنسا بالجزائر بتأييد كل من روسيا والنمسا ، وقد رأت الأولى في ذلك التأييد تسليطاً لفرنسا على انجلترا المناوشتها في البحر الأبيض المتوسط ، وأما النمسا فقد زادت على ذلك بأن شجعت فرنسا على الاستقرار الدائم في الجزائر . وفعلت مثل ذلك حكومات إيطاليا ومملكة نابل وسردينيا . ورأت هولاندا الفرصة سانحة لها فتوقفت عن دفع الجزية التي كانت تعطيها للحكومة الجزائرية ، وأذنت أسبانيا للبواخر الحربية الفرنسية أن تنزل في المار . وأن تؤسس فرنسا مستشفى عسكرياً بماهون .

أما بريطانيا فقد احتجت على هذا الهجوم واعتبرته مخالفاً لسياسة التوازن الأوربي ، فأجابتها الوزارة الفرنسية بجواب صدها عن المقاومة ، وإن كان قد دشن عهد الصراع الذي طال بين الدولتين حتى سنة ١٩٠٤ .

لقد جاء في جواب فرنسا لبريطانيا ما يلي : « إن الملك الذي لا يكتف خطته لتعويض ما وقع لفرنسا من خسارة خاصة ليعلم أنه مصمم العزم على أن يحول لصالح العالم المسيحي نتائج غزواته التي أمر باعدادها ، لقد

جعل غاية قصده والتمن الذي ينشده هو هدم البحرية الاسلامية ، ووضع حد لأسر المسيحيين والقضاء على الجزية التي تؤديها الدول المسيحية للولاية الجزائرية ^(١) .

ظل الجو السياسي في أوروبا على غير مستقر بسبب التنافس الذي اشتد بين الدول الكبيرة على تقسيم مناطق النفوذ في داخل أوروبا وخارجها ، وقد اندلعت حربان عظيمتان ، الأولى بين تركيا وروسيا ، والثانية بين ألمانيا وبين فرنسا ، فانتهت الأولى بانتصار روسيا القيصرية على الدولة العثمانية سنة ١٨٧٧ . بينما انتهت الثانية بانتصار ألمانيا على فرنسا واسترجاع الجرمانين لمقاطعتي الألزاس واللورين سنة ١٨٧٠ .

غير هذان الحربان مركز الثقل في التوازن الدولي وأصبح الانجليز لا يرون مانعاً من توزيع امبراطورية الرجل العليل « تركيا » على الدول الاستعمارية ، بينما لا ترى ألمانيا مانعاً من أن تأذن لفرنسا بالتوسع في المغرب العربي واحتلال تونس ، وقد كان بسمارك يرى في ذلك صرفاً للأوربيين إلى التزاحم على الشرق ، رغبة في الاحتفاظ بنتائج الحرب السبعينية . أما فرنسا فقد خرجت من انهزامها خائفة مترقبة الفرصة التي تتيح لها تحقيق مطامعها في افريقيا ، وفي هذا الجو انعقد مؤتمر برلين عام ١٨٧٨ فشجعت ألمانيا فرنسا على احتلال تونس وصادقت لها بريطانيا على ذلك لئلا تعترض عليها في أعمالها بقبرص ومصر .

حاصرت فرنسا قصر الباي في « باردو » يوم ١٢ مايو ١٨٨١ وفرض الجنرال بريار ، والقنصل روستان ، على سمو الباي ، توقيع المعاهدة المعروفة باتفاقية باردو في نفس اليوم ، وقد حصل إتمام هذه الاتفاقية بمعاهدة المرسى الموقعة يوم ٨ يونيو سنة ١٨٨٣ .

وفي سنة ١٨٨٥ وقع إمضاء عقد برلين الخاص بتقسيم افريقيا ، حيث

(١) جلاد البربر ، الاسلام وفرنسا ، بقلم اوجين جيرني ص ٣٨ ج ٢ ، Za Berérie - ١
L'Islam et la France Par Eugène gnrnier P-38 T2

ظهر مبدأ « السوق المحفوظ » الأمر الذى أدى إلى تطاحن جديد وتنافس على المناطق التى لم تقفل بعد ، وأصبح كل واحد من الدول الكبرى يعتبر نفسه مغبونا فى نصيبه بالنسبة للآخرين .

واشتد الصراع بين فرنسا وألمانيا بعد أن تعاهدت الأولى مع روسيا ، وفستت علائق بريطانيا بفرنسا على أثر حادثة فاشودة سنة ١٨٩٨ ، ولكن فرنسا استطاعت أن تقنع بريطانيا بالخطر الألمانى عليها واستعدت لأن تتنازل لها عن كل ما تطلب بريطانيا مقابل عقد تضامنى بين الفريقين .

وهكذا بدأت المساومة على مراكش وموريطانيا التابعة لها ، وكانت الدول قد اجتمعت فى مؤتمر دعا اليه سلطان المغرب فى مدريد سنة ١٨٨٠ للتخفيف من حدة الامتيازات الأجنبية التى كانت قد أحدثت أضرارا بالسلطة المركزية فى مراكش ، ومع ما استفادته الدولة الشريفة من هذه المعاهدة فانها تعتبر أول تدويل لقضية مراكش ، ومنذ سنة ١٩١٣ بدأت الأزمة الفرنسية المغربية تشتد بسبب مقاومة المغرب للطامع الفرنسية وبسبب التآمر الاستعمارى الدولى عليه . وفى ٢٧ يونيو ١٩٠٠ وقع اتفاق بين فرنسا وإسبانيا على تقسيم أقصى جنوب المغرب وتحديد فاعطيت موريطانيا لفرنسا وترك الساقية الحمراء . بحدودها الحالية « ريودورو » لإسبانيا . واحتلت فرنسا واحدة نوات المراكشية وأجبر السلطان على امضاء البروتوكول المتعلق بها فى ٣٠ يوليو ١٩٠١ المؤكد بمعاهدتى ٢٠ إبريل و٧ مايو سنة ١٩٠٢ .

وفى فاتح نوفمبر سنة ١٩٠٢ سلمت إيطاليا مراكش لفرنسا ، مقابل الاعتراف لها بحق احتلال طرابلس الغرب . وفى سنة ١٩٠٤ وقع الاتفاق الودى الشهير بين فرنسا وبريطانيا . وهو الاتفاق الذى اطلق يد الانجليز فى مصر ويد فرنسا فى المغرب الأقصى . وقد انضمت إسبانيا فى نفس العام لهذا الاتفاق مقابل الاعتراف لها بمناطق نفوذها فى شمال المغرب وجنوبه .

وإزاء هذه المعاهدات السرية وجهت الحكومة المغربية دعوة لعقد مؤتمر دولي يدرس فيه وضع المغرب فانعقد هذا المؤتمر بعد مراسلات ومناقشات عديدة بين الدول في مدينة الجزيرة الخضراء بالاندلس ، وانتهى بعقد المعاهدة المعروفة باسم هذه المدينة سنة ١٩٠٦ . وقد اشتمل الاتفاق على ترضية للمغرب حيث اعترف باستقلال مراكش ووحدة أراضيها ، كما اشتمل على ترضية لألمانيا حيث اتخذ قرارا بالحرية التجارية أو سياسة الباب المفتوح كما يسمونها . وأرضى فرنسا كذلك إذ أعطاهما الحق في ابقاء ألفين ومائتين من بوليسها داخل الأراضي الشريفة .

لم تخلص فرنسا في تطبيق هذه المعاهدة ، بل سرعان ما خرقتها ، الأمر الذي أدى إلى قيام اضطرابات داخل المغرب وإلى ثورة من الشعب المغربي على السلطان عبد العزيز ، كما أدى إلى احتجاجات متوالية من طرف ألمانيا . ولكن فرنسا أسرعت في الاتفاق مع الدولة الألمانية وإرضائها فاعترفت لها بامتيازات اقتصادية في مراكش وأقطعتها منطقة التوغو وجزءا من الكامرون في افريقيا الاستوائية . وقد اعترفت ألمانيا لفرنسا بحق بسط حمايتها على المغرب سنة ١٩١١ ثم اجبر السلطان عبد الحفيظ على المصادقة على هذا الاتفاق بعد أن هاجمته القوات الفرنسية في عقرداره إذ حاصرت قصره في فاس فأمضى معاهدة الحماية يوم ٣٠ مارس ١٩١٢ .

أعلن الجيش المغربي ثورته على هذه الاتفاقية الاجبارية وكانت الأيام الدموية المشهورة في فاس . ومع أن القوات الفرنسية استطاعت أن تقهر الثورة الرسمية فإن الشعب تحصن في الجبال وواصل المقاومة أزيد من ربع قرن كما سنتحدث عن ذلك فيما بعد .

لقد سمى اللورد جراي في مذكراته هذه الاضطرابات المغربية بالأزمة الأولى التي أدت إلى اندلاع نار الحرب الكبرى بين ألمانيا وبين الحلفاء . وقال مستر موريل في كتابه عن حقيقة الحرب العالمية « متى ذكر الانسان

مراکش ذكر أنها كانت السبب في بدء تلك المحادثات السرية الحربية والبحرية بين إنجلترا وفرنسا وهي التي أدت تدريجاً وبوسائل غير محسوسة الى تشبثنا معشر الانجليز باتباع خطة سياسية معينة قربت احتمال وقوع الحرب الأوربية وجعلت تدخلنا فيها أمراً محققاً .

« ومراکش هي التي طبعت سياستنا وعلاقتنا مع ألمانيا معتمدين على كتم وقائع الأحوال وإخفاء الحقائق اللازمة لتكوين أية فكرة صحيحة بعيدة عن الهوى ، وهي التي ارتجت — كما لاحظ المستر رمزي ماكدونالد بحق في تمهيدته لكتاب المسألة المراكشية بقلم المؤلف نفسه — أبواب الرجاء في وجوه دعاة السلم والحريصين على حفظه في أوروبا . وهي التي افتتحت صحيفة المعاهدات وبنودها ومهدت الطريق للتعهدات السرية التي انتهت بغزو بلجيكا . (١) »

وقد أعلن الزعيم الاشتراكي جان جوريس قبل مقتله بأسبوعين ، أن فرنسا هي المسؤولة عن قيام الحرب لأنها تركت النمسا تبتلع البوسنة والهرسك مقابل ابتلاعها هي للمغرب الأقصى .

اندلعت الحرب الكبرى وقد تبلورت الدول التي يمكن أن تكون في صف إنجلترا وفرنسا والدول التي يجب أن تنضم لألمانيا ، فالحلفاء هم الذين استفادوا أكثر من غيرهم من توزيع الغنائم ولم يكتفوا بما ابتلعوه حتى أخذوا يدبرون المكائد لما بقي من أراض إسلامية مستقلة . أما رفقاء ألمانيا فهم الذين يشكون بالطبع من دول الغرب واعتداءاتها ، وبذلك الاعتبار فقد دخلت الدولة العثمانية في صف ألمانيا وأعلن الخليفة العثماني الحرب المقدسة على دول الغرب .

(١) مذكرات اللورد جراي — ص ٢٧٩ — تعريب علي أحمد شكري وحقيقة الحرب العالمية لمستر موريل تعريب علي أحمد شكري أيضاً .

ولكن الفرنسيين والانجليز كانوا أعرف من غيرهم بنقط الضعف في بلاد العرب والمسلمين . ولذلك أخذوا يضربون على وتر التحرير الحساس ، وبدأوا يكيلون الوعود للعرب بمساعدتهم على التحرر من نير الترك وإعلان خلافة عربية في المشرق ، وكانت الحركة العربية بدأت تتغلغل في الأوساط وتعمل عملها بقيادة المغفور له الشريف حسين .

ونظراً لأن فرنسا كانت قد حصلت على قسطها في التوزيع السري لبلاد المشرق فانها كانت على أتم الاتفاق مع بريطانيا في كل ما يرتكبه من خداع للعرب ومكر بهم .

أما في المغرب العربي فان تونس والجزائر كانتا قد احتلتا من عهد بعيد وكانت أحكام الحصار ومحكم الزجر قائمة فيهما ، وأما مراکش فان معظمها كان منفرداً ما عدا مدن الشاطي . والنواحي المتصلة بها فإنها كانت قد احتلت من الجيش الفرنسي .

إن جميع التشريعات التي تعاقب فرضها على الجزائر منذ سنة ١٨٣٠ ترتبط بطبيعة الاحتلال وصفته فليست نوعياً الا امتداداً للاحتلال العسكري الفرنسي فمن ذلك أن نص الأمر الصادر في يوم ٢٢ يوليو ١٨٣٤ الذي جعل من الجزائر الاقليم المحتل (مركزاً حازته فرنسا) صدر في المرحلة الأولى للاحتلال العسكري في الجزائر وكذلك نظام المراسيم الذي أسس بمقتضى أمر ٢٣ يوليو ١٨٣٤ والذي بقى إلى سنة ١٩٤٧ صدر خمسين عاماً قبل نهاية المقاومة الوطنية المسلحة .

ولقد قسمت الجزائر عام ١٨٤٥ إلى ثلاث مقاطعات : الجزائر ، ووهران ، وقسنطينية . ولكل منها اقليمه المدني واقليمه العسكري مع منطقة وسطى تسمى المنطقة المتمزجة ، ويعاون الوالي العام مجلس أعلى ومجلس للمستشارين الإداريين ولنظرة مدير عام للشئون المدنية وكلهم فرنسيون . وقد اعترفت فرنسا بضرورة وجود ولاية عسكريين وآخرين مدنيين في هذا البلد الذي

هو في حالة حرب وإن كان في الوقت نفسه مفتوحاً للاستعمار^(١). لكن توزيع الاختصاصات لم يكن يوماً ما ابدياً. وفي سنة ١٨٤٤ وقع تقسيم الجزائر إلى أقاليم عسكرية وأخرى مدنية وقد حرم الأهالي في المنطقة المدنية من كل ذاتية إدارية ولو نوعية. أما المناطق العسكرية فقد جعل الحكم فيها بيد ضباط يمثلون القائد الأعلى للجيش وجعل إلى نظرهم رؤساء الأهالي الذين كان الضباط يرشحونهم ويعينهم الوالي العام ليصبحوا منفذين لأوامر الضباط التي يصدرونها من تلقاء أنفسهم أو يبلغونها عن رؤسائهم.

وبمجرد ما احتلت فرنسا تونس قضت على كل المنظمات القومية التونسية الحرة التي كانت تتقدم بسرعة نحو أرقى الأساليب الديمقراطية، وقد جعلت التشريع والتنفيذ في يد المقيم العام الذي أصبح رئيساً للحكومة ووزيراً للخارجية. وألغت كل الوزارات الوطنية المهمة وعوضتها بإدارات يرأسها فرنسيون ولم تبق إلا على الوزير الأكبر ووزير القلم والاستشارة دون أن تدع لهما أية سلطة فعلية ولو في حدود اختصاصهما. وجردت عمال النواحي من كل نفوذ لفائدة المراقبين المدنيين الفرنسيين الذين أصبحوا حكاماً حقيقيين ينفذون ما يرد إليهم من أوامر عن المقيم العام أو الكاتب العام للحماية.

وأعلنت الأحكام العرفية في كل أنحاء القطر واعتبر الجنوب التونسي مركز المقاومة الأولى منطقة حكم عسكري خاص. وقد أبقت السلطة على شخصية الباي ولكن جردته عملياً من كل اختصاصاته.

وفعلت فرنسا كل هذا في مراکش حيث عجلت بإبعاد السلطان عبد الحفيظ الذي تعاقد معها لأنه لم يستطع مع ذلك أن يكون آلة مسخرة في يدها واختصرت حكومة «المخزن» إلى عدد من الوزراء لا قيمة لهم غير

(١) هاردي - تاريخ الاستعمار الفرنسي - ص ١٨٦.

تنفيذ أوامر المراقبين الفرنسيين ، وأعلنت الأحكام العرفية وحالة الطوارئ في عموم الجهات التي احتلتها .

وهكذا يتجلى لنا المغرب العربي إبان الحرب الأولى في جو أرهاق عسكري وحصار من كل جانب وحكم قاس ومع ذلك فإنه لم يتأخر عن محاولة انتهاز فرصة الحرب ليتحرر من القيد الذي كبده به الاستعمار الفرنسي .

كانت العواطف في المغرب تتأرجح بين الجهاد المقدس الذي أعلنه خليفة استامبول والذي يقضى طبعاً بالثورة على الحلفاء والانضمام لألمانيا ، وهو ما كان يتفق في حقيقة الأمر مع الرغبة التي تملأ نفوس المواطنين الذين لا ينتظرون غير سنوح الفرصة للانقضاض الكلي على المستعمر وإجلائه عن الوطن . ولكن الدعاوة العثمانية لم تكن تجد من المجال ما يتيح لها الاتصال بالشعب المغربي والحديث إليه إلا من بعيد ، بينما كانت دعاوة الفرنسيين تملأ الأرجاء بأنواع الخطب والكتب والمصورات . وبين التضامن مع البلاد العربية التي أملت الخير الكثير من تعاونها مع الغرب في سبيل تحقيق الوحدة العربية وتجديد الخلافة الهاشمية ، وكانت فرنسا تبذل كل ما في استطاعتها في هذا الموضوع فتردد أصداء الدعاية الإنجليزية والعربية في الشرق وخصوصاً ما يرجع منها لفظائع الأتراك وما كانوا يرتكبونه من مظالم أثناء حكمهم لبلاد الشام والعراق والحجاز ومصر .

وقد نظمت فرنسا عدة مهرجانات واجتماعات لهذا الغرض وأرسلت وفوداً برئاسة السيد قدور بن غبريط باسم سلطان مراکش وبابى تونس وشعب الجزائر لتهنئة الملك حسين بالخلافة العربية وإعلان تضامن المغرب العربي معه في جهاده لتوحيد العرب وإحياء مجدهم ، وكانت هذه الوفود بالطبع تنظم وتصاحب في خروجها ورجوعها بكثير من الحفاوة والمظاهر الشعبية البراقة .

كان بطل الدعاية العربية في فرنسا هو المارشال فرانثى ديسبيرى وقد

قام بتمثيل دوره العظيم بكيفية لا تقل عن النبوغ الذي أظهره لورنس الإنجليزي في الدعاية داخل الجزيرة العربية .

على أن فرنسا كانت تحتاط جداً في الحديث عن العروبة وعن خلافة الإسلام وتدبر المشروعات الاحتياطية للرجوع إليها عند الحاجة فهي وإن تأمرت مع الإنجليز إلا أنها لا تثق بهم ولا يهتمها أو يمكنها أن تعتبرهم أكثر من رفقاء طريق تنتهي بالنسبة لفرنسا بنهاية الحرب والحصول على النصر وتقسيم الغنائم . ثم بعد ذلك للإنجليز أن يتبعوا من السياسات خارج الممتلكات الفرنسية ما يشاءون . أخذت فرنسا تتحدث في أوساط المختصين بشئون الإسلام من رجال السياسة الفرنسية عن الخلافة وطبيعتها وعن تاريخ مراکش ووضعها داخل الخلافات الإسلامية واهتدت إلى أنه من الضروري العمل عند الحاجة على مبايعة سلطان مراکش مولاي يوسف المحمى بفرنسا خليفة للإسلام « الإسلام الفرنسي كما سموه إذ ذاك » ومعنى هذا أنه في حالة ما إذا أخلصت بريطانيا وعددها للعرب وسمحت للملك حسين بأن يظل خليفة عربياً للمسلمين فإن المغرب العربي وأفريقيا الإسلامية التي ترزح تحت الحكم الفرنسي يجب أن تعلن فصلها عن وحدة الخلافة الهاشمية وتتخذ لها نظاماً روحياً خاصاً بها تفصل فيه شئون الدين عن شئون الإدارة فتبقى الأولى اسمياً تحت رئيس من مناطق النفوذ الفرنسي وتبقى الثانية إلى نظر الولاة الفرنسيين من عسكريين ومدنيين .

وكان من ضروب السياسة الإسلامية التي اتبعت في الشمال الأفريقي الحديث عن تأسيس مسجد ومعهد إسلامي في باريس تحقيقاً لمعاهدة سابقة بين فرنسا وبين الدولة الشريفة تبيح لكل من الدولتين تأسيس بعض المعابد الدينية في كل من البلدين لصالح الرعايا الأجانب في القطرين . وقد قام السيد قدور بن غبريط بالدعاية الواسعة العريضة لهذا المشروع وجمع الاكتتابات الضرورية له وإن كان تنفيذه لم يتم إلا بعد نهاية الحرب والحصول على النصر .

وقد جندت الدعاية الفرنسية في الشمال الافريقي وفي افريقيا الاسلامية جمعا لفائدتهم اقسما كبيرا من مشايخ الطرق الصوفية الذين اعتادوا أن يعملوا لمصلحة رجال الحكم أو الذين خلقتهم الإدارة الفرنسية لتسخيرهم في أغراضها، فاشتغل محمود التيجاني في الجزائر وعبدالحى الكتاني في المغرب وابن عزوز في تونس وغيرهم من أمثالهم دعاة متحمسين للسياسة الفرنسية ومكتبين لمطوعة العساكر في سائر افريقيا لصالح القضية الفرنسية .

ومن المعلوم أن للطرق الصوفية أثرا كبيرا في المغرب العربي منذ عهد أبي الحسن الشاذلى وأبي العباس السبتي والجزولى وزروق وغيرهم من رجال الزهد الذين طالما أفادوا الطائفة الاسلامية بما بذلوه لها من خدمات روحية واجتماعية ، ولكن تدهور الأمن وتغلغل الفوضى الاجتماعية في معظم القبائل قلب هذه الطرق إلى منظمات يشرف عليها في الغالب انتفاعيون نصبوا أنفسهم ليكونوا الوساطة الفعالة بين الحكومات المحلية وبين الشعب ، فكانت السلطة لا تستطيع حفظ الأمن ولا جبي الضرائب ولا تعبئة الجيوش إلا عن طريق هؤلاء الذين يدعون أنهم يشعون عليها من بركة نفوذهم ما يسهل عليها تحقيق أغراضها ، وكانت هي الأخرى تعتبر هؤلاء القوم وترضيهم أسهل السبل للحصول على ما تريده من تسخير للعامة واستغلال لها ، فلما تبدلت الأحوال وضعفت السلطة الاسلامية وحلت محلها السلطة الأجنبية لم يجد هؤلاء المشايخ إلا قليلا منهم آثروا الإخلاص على الخيانة ، غضاضة في أن يقدموا للأجنبي المحتل لبلادهم ما كانوا يقدمونه من خدمات للحاكم الوطنى مادام هذا الأجنبي يضمن لهم كل ما كان يمنحهم إياه الثانى من احترام وإنعام .

سار هؤلاء المشايخ يتجولون في القبائل والمدن يبشرون بسقوط الألمان وبشاعة حكم الأتراك وينوّهون بقيمة العمل العظيم الذى تقوم به فرنسا وإنجلترا في الشرق العربى لتجعل من أشراف الحجاز خلفاء العرب في المشرق

يتعاونون مع أمير المؤمنين المغربي السلطان الشريف الذي لا تقوى ألمانيا ولا غيرها من الدول الطامعة على المساس بمركزه ما دامت العناية الإلهية قد سخرت له فرنسا لحمايته ومساعدته على تجديد أمر دولته .

وكان ليوطى فى الوقت نفسه يمهّد لهذه الدعاية ببعض المظاهر الخلابة التى كان يسبغها على السلطان مولاي يوسف والتى كانت تظهر للكثير من الفرنسيين كنتيجة لإيمان ليوطى بمبدأ الملكية والحكم الأوتوقراطى فى فرنسا نفسها . وماهى فى الحقيقة إلا سياسة مصطنعة اقتضتها قيمة العرش المغربى فى نفوس المغاربة من جهة والحالة الدولية وظروف الحرب وخاصة الثورة العربية فى المشرق من جهة أخرى . يقول مسيو كوميت دى سانت أولير فى كتابه « فى المغرب قبل ليوطى ومعه » (١) لقد توقع تصميم ليوطى حرباً طويلة ، أو فى حالة انتصار سريع عدم وقوع إخلاء المغرب نهائياً ، لقد توقع حتى السقوط الذى يبدأ من جديد وكان يرى — على عكس المدرسة العسكرية الفرنسية — أن الحرب ستطول ، « وأنه لابد من هجوم عنيف فى المشرق العربى لمهاجمة الائتلاف الألمانى التركى وضربه فى نقطته الضعيفة . لأن جعل الأتراك غير قادرين على الكفاح ذو أثر عظيم فى الإسلام الإفريقى . ولقد ادعى كثير من الشخصيات أبوة هذا البرنامج ، يعنى هجوم الحلفاء فى الشرق ، ولكنه على كل حال حقق فى المغرب بواسطة أهم ضباط ليوطى المارشال فرانشى ديسبيرى بعد أربعة أعوام .

« إن الذين ينتقدون ليوطى أو يكذبون عليه لما أبداه من إخلاص للسلطان وللتقاليد الإسلامية ناسبين ذلك كله إلى محافظته أو عصبيته البالية يجب عليهم أن يعترفوا بما كان لهذا الرجعى عند قيام الحرب من روح رشيدة ومتنبئة . »

فالمغرب إذن كان فى جملة الأسباب التى بلورت سياسة الحلفاء العربية فى شكل ثورة هاشمية على الترك ، وإعلان العرب الحرب على الألمان وحلفائهم العثمانيين . لأن ذلك من شأنه أن يطمئن معنويات الشعب المغربى

الذى يتعلق دائماً بالشرق ويرى فى سلوكه القدوة التى يجب أن تتبع والمنهج الذى ينبغى أن يسير هو عليه .

ولكن الفرنسيين مع ذلك لم يكونوا متفقيين فى الأسلوب السياسى الذى يجب اتباعه فى المغرب العربى وخاصة فى مراكش ، فبينما كان ليوطى يصدر فى أسلوبه عن ذلك الجو الذى يصفيه عليه وجوده فى بلد عربى حديث عهد بالاستقلال التام ولا تزال معظم نواحيه نائرة على الأجنبي ، إذا بالمسيطرين على الحكم فى فرنسا يتأثرون إلى حد بعيد بالسياسة التى يؤمنون بضرورة اتباعها فى أفريقيا الشمالية والتى ترضى مبدأ الإدماج العزيم على سياسة الفرنسيين . والذى كان يظهر أن من شأنه ارضاء قسم مهم من نخبة المسلمين فى الجزائر وفى تونس . كان ليوطى يرى ضرورة مراعاة الحالة الداخلية فى المغرب بينما كان غيره من الفرنسيين يرى أن مصير مراكش سيقدر فى اللورين وفى الألزاس حسب ما ورد فى برقية وزارة الخارجية الفرنسية إليه عند قيام الحرب .

وقد اقترحت الحكومة الفرنسية سنة ١٩١٥ مشروع قانون يرمى إلى تسهيل الحصول على صفة الرعوية الفرنسية للعسكريين وقدماء المحاربين الأهالى فى أقطار أفريقيا الشمالية الثلاثة ، وذلك لجلب أكبر عدد من المتطوعين ، ولكن ليوطى عارض فى تطبيق ذلك بالمغرب الأقصى وكان فى جملة الحجج التى أدلى بها قوله .

« ومن جهة أخرى فليس هناك تدخل أشد مساساً بسيادة السلطان من هذا المشروع .

» غير أننى لست بمندهش إذا لم تكن الحماية تعتبر فى نظر واضعى المشروع وكذلك فى نظر عدد كبير من مواطنى الالبثابة نظام انتقالى وضع يجب أن يؤدى حتماً وفى أقرب وقت ممكن إلى الإلحاق أو الإدماج بواسطة سلسلة من التعديلات تحرق هذا النظام تدريجياً ^(١) .

(١) كتاب المغرب - نشر حزب الاستقلال - ص ٧٤ .

وقد وقف ليوطى كذلك ضد التجنيد الاجبارى فى مراکش بعد أن طبقته فرنسا فى تونس والجزائر وعبر عن رأيه فى ذلك فى تقرير قدمه لفرنسا جوابا عن مشروع بعثته إليه فى الموضوع فقال :

« أما فيما يخص تجنيد الأهالى فى المغرب فإننى ألاحظ أولا أن المغرب الأقصى ليس بلاد حماية فحسب بل حماية من نوع خاص ، ويمكن القول بأن هذا النوع لا نظير له لأن المغرب قد حفظت له المعاهدات ، أكثر من تونس ، وضعيته كدولة تتمتع رغم كونها محمية باستقلال ذاتى حقيقى تحت سيادة السلطان الفعلية الذى ليس رئيساً سياسياً فحسب ولكنه رئيس دينى أيضا . إن هذا أمر واقع كثيراً ما نستند عليه يومياً فى علاقاتنا مع الدول الأجنبية ولنا فيه أكبر الفائدة أيضا فى سياستنا الداخلية بالمغرب وفى علاقتنا مع الاسلام عموماً حتى نخل بالمحافظة على مبادئه . »

وقد تحدث ليوطى عن خواص سياسة الحماية الفرنسية فى إبان الحرب فى التقرير الذى بعث به للحكومة الفرنسية فى أول سبتمبر سنة ١٩١٦ وفيه ما يلى : « وآخر خاصية هى أن نحفظ للخزن وللسلطان وظائفهم وامتيازاتهم الجوهرية ، ولسنا نقوم بذلك فيما يخص السلطان نظراً لالتزاماتنا فى عقد الحماية بحفظ سلطته العليا فحسب ، بل بالأخص لأن حفظ هذه السلطة يعتبر فى نظر جميع المغاربة كأسمى ضماناً للباقي ولكل ما سبق بل ولكل جميع الضمانات التى يطالبون بها . »

ويجب أن نسجل هنا بأن كل هذه التهديدات والتحضيرات وسائر تلك الدعايات والمغريات لم يكن لها الأثر الذى كانت فرنسا تنتظره منها فى نفوس المغاربة سواء فى تونس أو فى الجزائر أو فى مراکش ، فإن شعب هذه الأقطار الشقيقة لم يتأخر عن مقاومة كل ضروب السياسة الفرنسية ومقاومة تدابيرها . وإذا كانت فرنسا قد استطاعت أن تجند من امبراطوريتها مائة ألف عسكري لارسالها إلى ساحة الحرب كما يشهد بذلك كتاب (المستعمرات والدفاع الوطنى) الذى أصدرته (اللجنة الاستشارية الاستعمارية) فإن

ما جمع منها من مختلف سكان إفريقيا الشمالية لم يتجاوز ربع هذا العدد أى خمسة وعشرين ألفاً معظمهم من الجزائريين التى وقع فيها التجنيد الإجبارى ومن تونس الذى طبق فيها كذلك مبدأ الإجبار على العسكرية ولكن مع استثناءات تحد قليلاً من خطورته ، وهو قدر بالنسبة لعدد سكان هذه الاقطار البالغ إذ ذاك نحو عشرين مليوناً من الأهالى يعد أمراً ما كان ليجازى كل هذه الارهاقات والسياسات المختلفة .

ومن المعلوم أن التجنيد الإجبارى كان قد نفذ فى الجزائر سنة ١٩١١ فأدى إلى حركة هجرة عظيمة من المسلمين لاسيما فى نواحي تلمسان إذ هاجر ثمانمائة عائلة إلى سوريا مصر حين بأهم لن يدخلوا الحروب تحت علم غير علم المؤمنين . أما فى سنة ١٩١٤ فقد توالى فرار الجزائريين من الجندية ولتجأؤهم إلى شواهد الجبال حتى بلغ عدد اللاجئين مائة وعشرين ألفاً . ونشأ عن ذلك اضطراب كبير ومظاهرات عدائية قتل فيها عشرات من الموظفين والمعمرين الفرنسيين من بينهم العامل كاسيلونى والمدير الرئيس مارساي . وقارنت ذلك حركات منظمة فى المدن تنادى بالتححر وتطالب بالجلد وفرت فرق من المجندين الأهالى إلى صفوف الدولة العثمانية من أهمها فرقة الوطن الحاج محمد بوكابويا الأمر الذى أقلق حكومة باريس وجعلها تعلن رغبتها فى تمنيع الأهالى الجزائريين بالحقوق التى يتمتع بها الفرنسيون^(١) . واندلعت الثورة فى الصحراء الغربية كلها من أعلى النيل إلى ادرار فى الساحل الأطلسى واضطرت جميع المراكز الصحراوية للانسحاب إلى الواحات وقد قتل الأب الجاسوس دوفوكو الذى كان معتكفاً فى تامزاست (على ألف كيلومتر من ورجلة التى هى أقصى واحة فى عمالة الجزائر) . واضطرت فرنسا ازاء اضطراب الأمن فى هذه المناطق كلها أن تسحب الجنرال لايريس الاختصاصى فى شئون الصحراء من ميدان القتال الأوربي وتعطيه قيادة الجنوب الجزائرى حيث بقى هناك حتى قتل سنة ١٩١٨^(٢) .

(١) علال الفاسى — الحركات الاستقلالية فى المغرب العربى — ١١ .

(٢) علال الفاسى — الحركات الاستقلالية فى المغرب العربى — ص ٥٣ .

وكذلك أعلنت قبائل بني زيد الذبن اشتهروا بالبطولة والنخوة العربية ثورتهم على فرنسا منذ سنة ١٩١٥ تحت قيادة الحاج سعيد بن عبداللطيف^(١) وقد دارت معارك عظيمة قتل فيها الكولونيل لوييف الذي يحمل اسمه برج السيف ودامت المناوشات في هذه النواحي حتى سنة ١٩٢١ .

أما في مراکش فقد أعلنت الحرب والثورة تشمل جميع المغرب ماعدا بعض المدن السواحلية وضواحيها ولذلك فقد اضطرب موقف الحكومة الفرنسية إزاء مايجب عليها أن تعمله في مراکش مع عليها بخطورة الحالة القائمة فيها ، ففي عشية يوم ٢٧ يوليو سنة ١٩١٤ أى في الوقت الذي أصبح فيه خطر الحرب محققا ابرق وزير الخارجية الفرنسية للجنرال ليوطي البلاغ المهم الوارد من قبل وزير الحرية في حالة قيام الحرب في أوروبا يجب أن تتجه كل مجهوداتكم إلى عدم الابقاء إلا على القليل الضروري من قواتنا في المغرب فإن مصير هذه البلاد سيقدر في اللورين ، ويجب أن تقتصر على احتلال أهم المراسى الساحلية وإذا كان ممكنا المحافظة على خطوط الاتصال بين القنيطرة وبين وجدة ويجب التخلي مؤقتاً عن كل المراكز والمواقع الأمامية ، وأن أهم مايجب عليكم البدء به هو أن تنقلوا إلى الشراطيء الفرنسيين والأجانب الذين بالداخل لضمان طمأنينتهم ، وتبعا لهذه التعليمات رجو أن تعلمونا بالتدابير التي قررتم اتخاذها والقوات التي يمكنكم أن ترسلوها من الدار البيضاء أو عن طريق تازة أو عن طريق المغرب الشرقي إلى وهران ومتى يكون ذلك .

ثم ارسلت بعد ذلك وزارة الحرية برقية أخرى رأساً إلى الجنرال ليوطي بالرباط هذا نصها :

« زيادة على البرقية التي بعثها لكم وزير الخارجية لاشك أنكم ترون

(١) الحبيب نامر — هذه تونس — ص ٨٥ .

أن احتلال شرق المغرب وغربه ويجب ألا يتجاوز أهم المراسى وخطوط
المواصلات التي تربط القنيطرة بمكناس وفاس ووجدة ، كما ترون الإلغاء
المؤقت للمراكز الثانوية فإن ذلك يسمح لكم بالتخفيف من قواتكم
والمشاطرة بصفة أوسع في الدفاع الوطني .

ويبدو لي أن الواجب والممكن هو أن تواجهوا إرسالكم لفرنسا
بمجموع فرق المطاردة والزواف والمشاة الاستعماريين والعساكر الجزائرية
والتونسية والمدفعية . وسيتبقى لديكم عشرون فرقة من اللقيف الأفريقي
للمشاة الخفيفة والسنغاليين والمغاربة والجو المختلط والمدفعية الجبلية وكل
الخيالة والصباحية . وطلب وزير الحربية من ليوطي أن يخبره .

أولاً — برأيه في هذه الأوامر .

ثانياً — بعدد وطبيعة الوحدات التي يمكن توجيهها إلى وهران مع بيان
المراحل وتاريخ وصولها لتلك المراسى .

ثالثاً — وبنفس الاستعلامات عن الوحدات التي ستصل للدار البيضاء
كي تتوجه منها إلى بوردو .

رابعاً — الوسائل التي يوجهها لاحتلال المغرب الأقصى بعد هذه
الرساليات (١) .

وطبيعي أن يقف ليوطي ورفقاؤه من هذه التعليمات موقف الحائر
بين تقديم الدفاع عن وطنه فرنسا وبين المصلحة الاستعمارية التي لفرنسا
نفسها في مواصلة احتلال المغرب ومقاومة الثائرين من ابنائه . وإنا لندع
لليوطي نفسه شرح الوضع الذي كانت فيه البلاد كما يتجلى ذلك من البرقيتين
اللتين أرسلهما للحكومة الفرنسية من الرباط يوم ٢٩ يوليو ١٩١٤ . يقول

(١) الجنرال كانرو — ليوطي المراكشي — ص ١٤٥ — ١٥١ .

أقدر جيداً أن مصير المغرب سيقدر في اللورين وأن الكل هنا مصمم على بذل كل شيء في سبيل الدفاع عن الوطن . ولكن واجبي الأول هو احاطتكم علماً بالنتائج التي تترتب عن تنفيذ تعليماتكم وجعلكم تشعرون بعواقبها . تريدون أن تتركوا لي ثمانيا وعشرين فرقة بما في ذلك « اللجوم » واني بعد دراسة الموضوع علمت أنه لا يمكنني أن احتفظ مع هذا القدر من الجيش إلا بالمراسي ، الدار البيضاء والرباط والقنيطرة ، وبعض الحراسة في وجدة وفاس وربما مكناس أيضاً ، لكن لا يمكنني أن أحمي خطوط المواصلات بين اطراف هذه النواحي وبذلك فستبقى تلك الفرق محاصرة في النقاط الموضوعه فيها .

وأيضاً فإن التركيب الذي قدرتموه لهذه الفرق الثماني والعشرين لا يسمح حتى بتحقيق هذا الحل الضعيف لأنه لا يمكن لي أن أعتمد على الفرق المغربية واللجوم متى انفردوا عن الجيوش المتيقن اخلاصها ، بل أنهم سيكونون نواة ثابتة للثورة يعني خطراً لا قوة وسأكون مضطراً إلى تجريد معظمهم من السلاح .

أما فرق المشاة الخفيفة فهو وزن معدوم وقد تركتهم في أثناء العمليات الأخيرة في المؤخرة نظراً لضعف قوتهم وبالتالي فإن اللقيف الذي سيبقى وحيداً في وسطهم كجيش أبيض يمكن أن يفرمى استفحلت الحالة إزاء الوضع الداخلي والأسباب الخارجية .

وإذن فلا يمكننا أن نعتمد بصفة مطلقة إلا على اخلاص السنغاليين الذين نسلطهم على المغاربة ولن يكون عندنا أي جيش أبيض موثوق به والذي يمكن أن يكون الضمان الوحيد في حالة الثوران العام .

يجب إذن تعديل التركيب وتوجيه الجنود المغاربة لفرنسا لأنه حقيقة لا يمكنني الاحتفاظ بهم هنا مع افادتهم هناك ، وكذلك فرق افريقيا التي متى اندمجت في جيوش أخرى أصبحت قوية على أن يحل محل ذلك كله في المغرب الجنود الجزائريون والتونسيون وجنود المستعمرات والزواف

الفرنسية الذين يمكن معهم للانسان على الأقل أن يدافع عن نفسه عوضاً عن أن يبقى تحت رحمة العناصر التي تتخلى عنه في أخرج الأوقات وتقلب عليه .
 « أما حالة البلاد فهي في الحقيقة كما يأتي : بمجرد انسحاب الجيوش من زايان التي يجب إخلاؤها حالا ستقوم حركة بربرية عامة تشترك فيها قبائل بني مطير وبني مجيلد التي لم يتم اخضاعها بعد ، وسيتابعون جيوشنا في تقهقرهم ويستفزون بأنواع الضغط القبائل التي أخضعناها والتي لن نستطيع حمايتها ولن ترغب هي في مقاومة هجوم الآخرين عليها للانضمام للحركة العامة .
 وإذن فلا يمكن أن يخطر بالوهم إمكان المحافظة على خط المراحل ، وكل ما يمكن هو الالتجاء لبعض النقاط المحفوظة دون محاولة أى عمل خارجي .
 كما أن الجلاء عن مدينة مرا كش سيؤدي حتماً إلى ثورة الجنوب ، لأن القواد الكبار وإن حاولوا الثبات معنا فإنهم لا يستطيعون ذلك إلا مؤقتاً ، وسيجد مولاي الهبة أو أى قائم آخر الوسيلة لتزعم الحركة وإذا بالاضطراب العام يشمل الشاوية والنقط التي تحتفظ بها على الشاطئ . »

« ومن الضروري أيضاً أن نضحى حالا بجميع المؤسسات الأوربية والفرنسية والأجنبية التي أخذت تزدهر في مدينة مرا كش والشاوية ودكالة وفي نواحي مكناس وربما حتى بالتي في الغرب . وأخيراً فسندشهد حركة انتقام شعبية من جميع الذين اشتغلوا معنا أو حاولوا أن يبقوا مخلصين في صلتهم بنا أو كل من له تعلق بأى أوربي . »

« إننى أعرض عليكم — في منتهى برودة الدم — هذه الحالة التي لم أزد فيها — علم الله — شيئاً على الحقيقة . »

« والواقع أنه بناء على التصريحات التي سمعتها في العام الأخير من أركان الحرب العامة في شأن الاحتياط لحالة شبيهة ، وبناء على رسالتكم المؤرختين بـ ١٢ يونيو و ٢٠ يوليو فقد قررت ألا أرسل لكم إلا أربع فرق وثلاث مدفوعات ، وهي مستعدة للذهاب من الآن ، وذلك لأننى متيقن بأن مجرد إعلان الحرب سيحدث أثراً عاجلاً هنا ويجب أن أسد الطريق على تمرد عام

بالاحتفاظ بأما كن الاحتلال الحالى مع التخفيف من الجيش وإلغاء بعض المراكز الثانوية فى سبيل الإبقاء على خطى وجدة - القنيطرة بحراسة جانب مقدماته وحماية نقط الشواطىء المهمة والشاوية ومدينة مراكش إن أمكن نظراً للمؤسسات الأوربية التى قد تكونت وأصبحت ذات أهمية .

« إن وسائل الدفاع الوطنى فوق كل اعتبار وإننى مستعد لأن أسقط من هذا البرنامج كل ما ترون حذفه ضرورياً ولكنى أطلب أن تكون القوة المتروكة لى قوة حقيقية بقدرة الامكان لا ضعفاً وخطراً ، يجب أن نمكن على الأقل من حفظ شرف العلم وأن نستخلص الثمن الغالى لحياتنا .

ثم عاد ليوطى فوجه لوزير الحربية برقية بتاريخ ٣١ يوليو ١٩١٤ يشرح فيها ما يمكنه تنفيذه من أوامر الحكومة ويوضح خطورة الحالة فى المغرب والمخاويف التى تكتنف الموقف وتشتمل برقيته على النقاط الآتية :

أولاً — يمكن لليوطى أن يوجه لفرنسا مما تحت يده عشرين فرقة وست مدفعات كما يأتى : فرقة خبيرة فى الجبال ، وثلاث استعماريات ، وست من الزواف ، وست من الجنود الجزائريين والتونسيين ، وأربع من المغاربة ، كل ذلك مما هو موجود فى شرق المغرب وغربه . ويعد بإرسال هذه الفرق فى داخل خمسة عشر يوماً من تاريخ وصول الأمر بالارسال .

ثانياً — يوضح ليوطى أنه بعد توجيه هذه الوحدات سيسبق فى المغرب شرقه وغربه أربعون فرقة خمس من الليف الأجنبي ، وثلاث من فرق افريقيا ، وثلاث استعماريات ، وثلاث من الزواف ، واثنتا عشرة من السنغاليين ، وثلاث عشرة من الجنود الجزائريين والتونسيين ، وواحدة مغربية ، وست من المدفعات ، وبهذا يمكن للاقامة العامة أن تحمى المراسى وخط القنيطرة - ووجدة ، وتبقى على احتلال محدود لمدينة مراكش وحتى القنيطرة وقصيبة تادلة وذلك ما يمكن أن يحول دون قيام ثورة عامة ، هذه الثورة التى أكدت استعلامات الجنرالين هنريس وبريلارد أنها محققة الوقوع بمجرد ما يبدأ الجلاء من الداخل ، ولكن قد يحال دون وقوعها إذا أبقينا على هذه القوات ولو مؤقتاً .

ثالثاً ورابعاً — وبعد أن بين ليوطى أنه يعرض هذه الآراء تاركا للحكومة الفصل بعد دراسة عامة لكل الأحوال ، عاد في النقطة الرابعة يؤكد أن ما ذكره هو الحل الوحيد الذى يمكن الاعتداد به ، لأنه إذا تخلى عن مراكش وخنيفرة حيث توجد مخازن عظيمة للمثونة التى لا يمكن نقلها إلا فى شهور عديدة وبوسائل نقل غير موفرة حينذاك فمعنى ذلك تخريب كل شيء الطعام والسلاح والمباني ، أى اذكاء كل ما يمكن من التعصب وإطلاق اليد للحركة العامة التى لا تود الاشتباك من الأمام صعباً فقط ولكن تجعل ذهاب الوحدات المسافرة غير ممكن . وعلى العكس فإنه فى حالة ما إذا أبقى على الغطاء فإن توجيه العشرين فرقة والمدفيعات إلى الشاطئ يمكن انجازه بسرعة .

خامساً — وباختصار يعرض ليوطى ارسال العشرين فرقة وتأجيل البت فى ارسال غيرها إلى أن تدعو الضرورة .

سادساً — يؤكد ليوطى أن ما عدا هذا وهو تنفيذ أمر وزارة الحرية الأول معناه التخلي نهائياً عن المغرب الأقصى وأنه مع استعدادده للقيام بكل التضحيات فإنه يضع الحكومة أمام مسئوليتها .

بذل ليوطى كل جهوده للابقاء على أكبر عدد ممكن من الجنود الفرنسية والأجنبية لمواجهة الثورة المندلعة فى البلاد واتبع إلى جانب ذلك ضروب السياسة التى أومأنا إليها كما عمل على اخلاء الشواطئ من الجيوش لا إلى الخارج كما أمرت وزارة الحرية الفرنسية ولكن إلى داخل البلاد ليوجهها فى حركة متنقلة من مدينة لأخرى تدخلها فى مظاهرات يومية ومن حين لآخر لارهاب السكان .

وعمدت الادارة الفرنسية اظهاراً لمقدرتها أمام المغاربة إلى الألمانين ومحميهم من الأهالى فعاملتهم معاملة الرعايا غير المحترمين بل أعدمت بعض أعيان جالياتهم رمياً بالرصاص . ودفعت السلطان مولاي يوسف الى الأمر باتخاذ بعض التدابير لنزع الاعتماد الذى سبق أن أعطاه للقناصل الألمانية ،

وقد أصدر في هذا المعنى ظهيراً في ٥ أغسطس سنة ١٩١٤ يقول فيه ، نظراً لحالة الحرب القائمة بين فرنسا وبين ألمانيا هذه الحالة التي تمتد بمقتضى الاحتلال الى المنطقة الفرنسية من المملكة الشريفة قد قررنا طبقاً لإجراءات حقوق الانسان أن ننزع من جميع القناصل الألمانين الذين يشتغلون في المراسي والمدن بالمنطقة الفرنسية من مملكتنا الاعتماد الذي أعطيناه للجبان القنصلية للقناصل المذكورة ، وما يتمتعون به من سلطة في المنطقة الفرنسية قد انقضى منذ الآن ^(١).

كما أصدر في نفس اليوم ظهيراً ينهى العمل بالامتيازات التي بين المغرب وألمانيا على الصيغة الآتية .. « نظراً لنزع الاعتماد من قناصل الألمان في مراسي ومدن المنطقة الفرنسية من مملكتنا فإن جميع الامتيازات التي بين ألمانيا وبين المغرب قد ألغيت في المنطقة الفرنسية » . ^(٢)

ثم أرسل السلطان السفير الفرنسي الكونت دي سانت أولير والوزير السيد قدور بن غبريط إلى طنجة للاشراف على أقفال النيابة الألمانية في هذه المدينة وصدر الأمر للنائب السلطاني بها فتوجه صحبة عساكره لأقفال دار ألمانيا واخراج موظفيها من البلاد . ^(٣) وترتب فعلا على هذه الاجراءات أن أصبح الرعايا الالمانيين من اختصاص المحاكم الفرنسية المغربية وعاد الأهالي المحميون بألمانيا لاختصاص المحاكم الشريفة ،

وبما أن ألمانيا كانت على رأس قائمة الدول في معاملتها التجارية مع المغرب الأقصى حتى كان ذلك من الأسباب المباشرة في قيام التنافس بينها

(١) الجريدة الرسمية للدولة الشريفة - ١٤ أغسطس ١٩١٤ - ص ٦٥٣ . وقد صدر ظهير آخر بتاريخ ١٣ أغسطس ١٩١٤ ينزع الاعتماد من قناصل النمسا والمجر - الجريدة الرسمية المذكورة - ١٤ أغسطس ١٩١٤ ص ٦٧٤ .

(٢) الجريدة الرسمية الشريفة - ١٤ أغسطس ١٩١٤ ص ٦٥٤ - وقد ظهر ظهير آخر في ١٣ أغسطس ١٩١٤ يضع حداً للامتيازات التي كانت للنمسا والمجر في المغرب الأقصى - الجريدة الرسمية المذكورة - ٢١ أغسطس ١٩١٤ - ص ٦٧٥ .

(٣) الكونت دي سانت أولير - في المغرب قبل ليوطي ومعه - ص ٢٢٨ .

وبين فرنسا الى أن أرضتها بمعاهدة الجزيرة سنة ١٩٠٦ بإقرار الحرية التجارية في البلاد ، ثم اعترفت لها فرنسا بالامتيازات في هذا الباب في معاهدتها معها سنة ١٩١١ ، فإن الفرنسيين لم يكتفوا بعد اندلاع الحرب بالقضاء على سمعتها السياسية والعسكرية فحسب ولكنهم بذلوا كل الجهود للقضاء على صلاتها التجارية لفائدة رأس المال والمصانع والسفاسرة الفرنسيين . وقد اعترف ليوطى في « تقريره المرفوع إلى اللجنة الاستشارية للمستعمرات ، التي كانت وزارة الدفاع الفرنسية قد شكلتها لتنسيق جهود الامبراطورية في أمور الدفاع بأن أمد الحرب ثم أمد التنظيم البحري والتجاري الذي يليه سيكونان طويلين ، ولذلك فإن الواجب على التجارة الفرنسية أن تنهز فرصة الحرب إذا كانت تريد أن تنسى الزبون المغربي علائقه مع ألمانيا والنمسا والمجر .

وصلت مبالغ الواردات الألمانية سنة ١٩١٣ على مراسى منطقة الحماية الفرنسية في المغرب وحدها ما يساوي ثلاثة عشر مليوناً من الفرنك ويضاف لذلك مبلغ مليونان من الفرنك قيمة البضائع الألمانية التي دخلت المنطقة الفرنسية عن طريق طنجة والعرائش وفي نفس العام تجاوزت واردات النمسا والمجر ثلاثة ملايين من الفرنك لخصوص المنطقة أيضاً .

ومن جهة أخرى فمنذ الاحتلال الفرنسي للشاوية سنة ١٩٠٧ زادت أهمية الصادرات المغربية للألمان وقد تعدت سنة ١٩١٢ (١٧٥٠٠٠٠٠) فرنكا من خصوص مراسى الحماية الفرنسية .

وهكذا نجد أن الميزان التجاري لألمانيا والنمسا والمجر في منطقة المغرب المحتلة من فرنسا بلغ خمسة وثلاثين مليوناً من الفرنك سواء في الصادرات أو في الوارد . وقد لاحظ ليوطى أن هذا الرقم وحده يمثل مجموع التجارة الخارجية لبعض المستعمرات الفرنسية كساحل العاج وغينيا . ولذلك فقد رأى أن الفرصة سانحة للعمل على توقيف تقدم التجارة المغربية — الألمانية الناتج عن تطبيق معاهدة الجزيرة . ومن هنا تجلت سياسة فرنسا في خرق هذه المعاهدة لا بالنسبة للمغرب فحسب بل حتى بالنسبة للدول الأجنبية رغبة في احتكار

السوق وجعل الاقتصاد المغربي مثل الاقتصاد التونسي والجزائري متما للاقتصاد الفرنسي .

وقد كلف ليوطي الم. مكتب الشريف الذي يمثل الإقامة العامة بباريس ليقوم بالبحث الضروري عن الوسائل التي تجعل التجارة الفرنسية تستفيد من هذه الظروف ، وأمكنه أن يكتب للجنة الاستشارية للمستعمرات بالبرنامج الذي يفكر في تنفيذه في هذا الباب وهو عبارة :

أولا — عن البحث عن المواد الغذائية التي يمكن للمنتجين الفرنسيين أن يرسلوها للمغرب مع التدقيق في شكلها وصلاحيتها لذوق الزبائن المغاربة . ووضع لائحة بأهم المعامل التي يمكن الاتصال بها ولا سيما في نواحي مارسيليا . ووضع قائمة كذلك بأهم حاجات الاصدار والايراد .

ثانياً — أخذ الرخص الضرورية من الحكومة الفرنسية عن المواد التي لا يمكن اصدارها لحالة الحرب وذلك بصفة استثنائية .

ثالثا — الدعاية للمواد المغربية التي يمكن توريدها لفرنسا في أوساط الدور التجارية الفرنسية وذلك إما عرضها في الأسواق الفرنسية أو لبيعها في أسواق أجنبية عن طريق الوسطاء الفرنسيين . وسنرى من بعد كيف أن هذا العمل هو الذي كون أصول السياسة الاقتصادية للحماية الفرنسية في أثناء الحرب الأخيرة وما بعدها .

اعترف الجنرال جيوم^(١) في كتابه عن « البرابرة المغاربة وعمليات الأمن في الأطلس المتوسط » ، بأن كل أساليب السياسة العزيزة على ليوطي والتي طالما نجحت فيها إدارة الأمور الأهلية في غير المغرب لم تفد شيئا في تثبيط دعائم المواطنين المراكشيين خصوصا سكان الجبال الذين رفضوا كل اتصال أو مناقشة مع السلطات الفرنسية . وحتى مشايخ الطرق الذين

(١) الجنرال جيوم — كتاب « البرابرة المغاربة وعمليات الأمن في الأطلس المتوسط » —

انضموا للفرنسيين وكان لهم نفوذ على القبائل اعترفوا بعجزهم في كل محاولة قاموا بها لاقناع هؤلاء المجاهدين بالتسليم لفرنسا . وكذلك بعض الشخصيات الحكومية القديمة التي كان لها اتصال بزعماء القبائل أمثال المنهجي وزير الحرية الأسبق لم تغن الفرنسيين نفعا . ولذلك فإن مدة الحرب الكبرى كانت كالمدة التي بعدها غنية بمختلف الوقائع العظيمة التي أظهر فيها الشعب المغربي بطولته النادرة وتعلقه ببلاده وتمسكه بمبادئ الحرية والاستقلال .

أخذ ليوطي يعمل لتنفيذ الخطة التي رسمها في برامجها الموجهة لوزارة الحرية الفرنسية وفي مقدمتها ربط المغرب الشرقي بالمغرب الغربي لحماية خطوط مواصلاته إلى البحر ثم العمل على فتح الطريق بين عاصمة الشمال فاس وعاصمة الجنوب مراكش وأخيرا حماية الجوانب بمهاجمة القبائل الشائرة حول قصبة تادلة ، ولكن الأبطال الكرام أمثال موحا وحمو ، وموحا وسعيد ، وسيدى حماموش ، الذين كانوا يودون التريث قليلا قبل الاقدام على محاربة الفرنسيين انتظارا لنتائج الحرب في أوروبا لم يسعهم إزاء المحاولات الفرنسية إلا استئناف الكفاح . وهكذا أخذوا يهاجمون مناطق الخطوط التي يريد ليوطي حمايتها ويعملون على استرجاع المدن التي احتلها الفرنسيون كخيفرة .

ومن أهم الحوادث التي وقعت في هذه الحقبة وانهزم فيها الفرنسيون انهزاما شديدا موقعة دوار موحا وحمو التي قادها الجنرال هنري في حملة تشتمل على ثلاث وأربعين ضابطا وألف ومائتين وثلاثين جنديا فاجأ خروجهم من خيفرة مجاهدي زايان فتقهقروا ولكن سرعان ما عاودوا الهجوم على الفرنسيين ومن معهم من السنغاليين وجرت مقاتلات عنيفة انهزم فيها الفرنسيون والسنغاليون وأرسل ليوطي إمدادات أخرى بقيادة الكولونيل لوكا ولكنه انهزم هو والفرقة التي مع الكولونيل لا فيردور ووقعت الفوضى في القيادة الفرنسية فرجعت منهزمة بعد أن سقط منها مائة ثلاث وثلاثون ضابطا وخمسمائة وتسعون جنديا ، وجرح خمسة من الضباط

ومائة وستة وسبعون عسكرياً أى لم يرجع من مجموع الضباط الذين توجهوا
للمهجوم إلا خمسة (١).

وقد استشهد من المجاهدين الزينيين عدد كبير .

ومن الأسف أن نقول أن ضعف النظام الذى كان سائداً فى القبائل
المغربية وحرصها على الغنائم منع المغرب من أن يستفيد من نتائج هذه المعركة
وأما لها فى وقت تشتغل فيه فرنسا بجبهات أوروبا عن إرسال المعدات والجنود
الكافية للمغرب . ولكننا مع ذلك لا يمكننا إلا أن ننحنى إجلالاً لجهود
إخواننا واستبسالهم وتضحياتهم فى سبيل الدفاع عن وطنهم .

ولسنا نريد أن نتوسع فى تفصيل عرض الحوادث التى جرت بين
سنة ١٩١٦ وسنة ١٩١٨ لأن ذلك لا تكفيه محاضرات محدودة المنهج مقدودة
الوقت . ولكنه يكفى أن نقول : أن وقائع مثل التى مثلنا بها أعلاه جرت
فى كل من بنى مطير ونادلة وخنيفرة وازرو وميدلت وتافيلالت وأقصى
جنوب المغرب ، وفى هذه الجبهة بالذات ، لا ينبغي أن نذهل عن تذكرة
الحركة الوطنية التى كانت التفت حول الشيخ ماء العينين وولده الهبة من بعد
وفاته . فعلى الرغم من نجاح الفرنسيين فى صد جنود الشيخ المذكور عن
احتلال مدينة مراكش بعد قتال عنيف ، فقد انسحبت إلى ما وراء هذه المدينة
وتجمع اتحاد القبائل من حدود السنغال إلى عاصمة الجنوب المغربى فى مدينة
أسمره . واستمرت تناوش الفرنسيين وتعرقل حرية تنقلهم الصحراوى
والأطلسى مدة الحرب بأكملها .

وإذا نحن ربطنا هذه الأحداث التى وقعت فى جنوب المغرب بالاحداث
التي جرت فى الوقت نفسه بالصحراء الغربية التى سبق أن أومأنا إليها فلا
ينبغى أن ننسى ربط الاثنين بالحركة التى وقعت سنة ١٩١٥ و ١٩١٦ على
الحدود المصرية فى السلوم وفى سيوة بقيادة نوري بك وجعفر العسكري

(١) الجنرال جيوم - البرابرة المغاربة وعمليات الأمن فى الأطلس المتوسط - ص ١٦٦ .

باتفاق مع الشيخ السنوسي وكان لها فضل اثاره الضباط المصريين واعداد
الجو للثورة الوطنية المصرية الأولى .

والغريب أن الحركتين سواء تلك التي قامت في الأراضى التي كانت ضمن
الامبراطورية العثمانية أو تلك التي وقعت في المغرب الأقصى المستقل عن
آل عثمان ، كانت بنوحيه واثارة شخصيتين دينيتين عظيمى الأهمية هما
الشيخ السنوسى فى المشرق والهبة ابن الشيخ ماء العينين فى المغرب . ولعل من
الطريف أن نشير إلى بعض أوجه الشبه التي توجد بين الطريقتين اللتين يتزعمهما
كل من الشيخين فكلاهما قادرية ، وكلاهما تندب أصحابها للاشتغال إلى جانب
الذكر والعبادة بالدراسة وبالغرس والزراعة ، وتدعو إلى تعمير الأراضى
 وإقامة المدن . وكلاهما تشتغل بالسياسة وتدين بضرورة الجهاد وتكلف
نوابها ومقدميها بتدبير كل ذلك لمريديها وكلاهما تأسست فى طرف من
المغرب وسارت تعمل فى الصحراء وتتغلغل فى السوادين حيث تنشر الدعوة
الاسلامية وتوجد بين المؤمنين . وكل من مؤسسيها الشيخ السنوسى الكبير
والشيخ محمد فضل والد ماء العينين ينتسب للمغرب الأقصى وتلقى دروسه
عن علماء القرويين ، وكلاهما زعم أنه مأذون له من الرسول عليه السلام
بتلقي جميع الطرق ، وذلك حبا فى توحيد الطرق الصوفية ودعوتها للانضواء
تحت لواء الطريقة الجديدة ، خلقا لجبهة مرابطة طالما حاول تأسيسها جمع
من الأشياخ السابقين فلم ينجحوا . وكلاهما تزعم الدعوة لمقاومة الاستعمار
الغربى فى افريقيا وفى الصحراء بالذات ، وأخيراً كلتا الطريقتين حظيت
ببعض من طرف الفرنسيين الذين لا ينفكون يراقبون مريديها فى كل
مكان .

أما فى مناطق النفوذ الأسباني فقد سلكت اسبانيا أسلوبا سياسيا فى منتهى
الدهاء استطاعت معه أن تقنع أهل الريف وجباله فى الشمال وقبائل الساقية
الحمراء فى الجنوب بمساندتها مقابل اتاوة تدفعها لهم مع تركهم مستقلين مكتفية

بالشواطىء التى فتحتها والمدن التى كانت قد استقرت بها وحصنتها إلى أن عادت لمهاجرتهم بعد نهاية الحرب .

أما خارج المغرب فإن وفودا من مختلف أقطاره انضمت إلى وفود البلاد العربية التى التجأت إلى الاستانة حيث كانوا يعملون على مقاومة فرنسا وانجلترا ضمن حركة الجامعة الاسلامية التى كانت الدولة العثمانية تعلق عليها أملا كبيرا ، وقد قام كل من السيد على باش حامية من تونس ، والسيد محمد العتاني ، الذى توفى أخيراً بالقاهرة ، من المغرب الأقصى ، والسيد البارونى من ليبيا ، بدعاية واسعة النطاق لاقتناع الدولة العثمانية بضرورة تأييد المكافحين المغاربة وتزويدهم بما يتوقفون عليه من مال وسلاح . ثم كونوا بعد ذلك لجنة تعمل لغزو الشمال الافريقى وتحريره وأرسلت هذه اللجنة السيد البارونى للاعتصام بجبل غريان ، حيث نظم المقاومة العظيمة ضد إيطاليا فى طرابلس وبث رسل دعوته فى كل من تونس والجزائر فى وقت اندلعت فيه ثورة الصحراء الغربية التى تحدثنا عنها . وسافر العتاني مع جمع من رجال العرب للدعاية للقضايا الشرقية فى ألمانيا والبلاد السكندنافية حيث استطاعوا أن يقنعوا هذه الدولة بضرورة عدم الاعتراف بالوضع الحاضر فى الشمال الأفريقى .

وتوجه محمد أخو على باش حامية إلى جنيف حيث أسس مجلة أسبوعية باللغة الفرنسية هى (مجلة المغرب) التى ظلت تصدر سنتين باذلة كل ماتسطيعه من كفاح حتى انقطع عنها مدد استامبول فتوقفت عن الصدور .

وهكذا انتهت الحرب الكبرى بعد أن شهدت انقلابات عظيمة واضطرابات كبيرة فى المشرق والمغرب العربيين على السواء ، كانت أوربا تعمل فيها طبقا لبرامج مرسومة وخطط معينة ووسائل منتظمة وقوات محدودة واحلاف متيقنة . اما العرب واما الاتراك فإنهم ما كانوا يعملون إلا عمل المتحرق على مافاته المتدمر مما أصابه المستجير من الرمضاء بالنار ،

في غير نظام ولا أحكام ، ولا معرفة حتى لما يريد بهم الأصدقاء فضلاً عن الأعداء .

وفيما يخص المغرب فالذي لا شك فيه أن فقدان قيادة وطنية محكمة وموحدة في الشمال الأفريقي أبان الحرب العظمى الأولى وإبقاء المقاومة في جو اقليمي وحتى قبلي أحياناً وانقسام العرب الشرقيين في اتجاهاتهم بين العثمانيين وبين الهاشميين ، كل ذلك كان في مقدمة العوامل التي حالت بين المغاربة وبين تحقيق أهدافهم التحريرية في وقت كان العدو فيه مشغولاً بمشاكله القومية الكبرى .

أما الأتراك فالذي يبدو أنهم ما كانوا يرمون بإثارة الثورات في البلاد العربية أو تشجيعها أكثر من التشويش على الحلفاء وشغل جزء من جيوشهم في جبهات متسعة يفتحونها لمناوشة أعدائهم ، فيؤدى ذلك للتخفيف عن وجهات القتال الألمانية — التركية . ويشهد لذلك أن الثورة التي قام بها نوري بك في السلوم وفي سيوة لم تكن هي الأخرى منظمة ولا محكمة التدبير ولذلك لم يكن راضياً عنها الشيخ السنوسى كل الرضى كما حدثني بذلك اللواء صالح حرب المصرى الذى شارك في تلك الأحداث وسمع من الشيخ السنوسى مر الشكوى من موقف جعفر ونورى لكونهما لا يفكران في أكثر من التشويش على الانجليز دون تبصر أو استعداد .

ومع ذلك كله فقد تجلت في الحرب الكبرى ظاهرة عظيمة عميقة البواعث والغايات ، هي اندفاع الشعوب العربية خصوصاً والإسلامية عموماً بصفة ذاتية وفي وقت واحد لمقاومة تيار الغرب الذى يريد أن يكتسحها والعمل على احياء وحدة اسلامية حقيقية باعزاز العروبة وتنظيم شعبها ليكون اليوم كما كان بالأمس في طليعة بناء المجد والتقدم اللذين ينشدهما الاسلام والشرق جميعاً .

بعد الحرب الكبرى

سياسة فرنسا في المغرب العربي

— ١ —

خرجت فرنسا وانجلترا منتصرتين من الحرب الكبرى بعد ما كسرا التوازن الذي كانت ألمانيا تدافع عنه في الغرب ، ولم يبق لهما إلا أن يمشيا في تنفيذ خططهما الاستعمارية التي بدأها منذ نهاية حرب السبعين ، وكانت روسيا قد انسحبت من الحرب بسبب المبادئ الشيوعية التي انتصرت فيها فبقى حظها من توزيع مناطق النفوذ في الامبراطورية العثمانية موضع نقاش بين الدولتين المنتصرتين . وكان أهم طابع على سياسة الحلفاء فيما بعد الحرب هو تقسيم أراضي النمسا و ألمانيا وتركيا . على أن ذلك لم يكن فيما يخص الأتراك إلا جزءا من السياسة التي اتبعت منذ هجوم فرنسا على الجزائر ومنذ أن أطلقت ألمانيا وانجلترا لها اليد في احتلال تونس بمؤتمر برلين سنة ١٨٧٨ ومنذ أن سمحت بريطانيا لنفسها كذلك باحتلال مصر والسودان وإيطاليا باحتلال طرابلس الغرب .

كان هم فرنسا إذن هو أخذ نصيبها في ميراث الرجل العليل وتوطيد دعائمها في المناطق المغربية التي سبق أن احتلتها ، وهكذا تم لها الحصول باسم الانتداب على احتلال بلاد الشام ما عدا فلسطين والأردن وتحصين الخطوط المتوسطية التي يمكن أن تربط بين المغرب العربي وبين البلاد العربية الأخرى . أما فيما يخص المغرب فإن الوفد الفرنسي في مؤتمر الصلح بذل كل جهوده للمساومة على التدابير التي كانت فرنسا اتخذتها ضد الامتيازات القضائية والتجارية التي كانت لألمانيا في مراکش . وقد نصت المادة (١٤٨) من معاهدة فرساي على تنازل ألمانيا عن الحقوق التي حصلت عليها :

- ١ — من معاهدة الجزيرة المؤرخة بسابع ابريل سنة ١٩٠٦ .
- ٢ — من الاتفاق الفرنسي — الألماني المؤرخ بتاسع فبراير سنة ١٩٠٩ .

٣ - ومن الاتفاق الفرنسي - الألماني المؤرخ برابع نوفمبر سنة ١٩١١ .

٤ - ومن سائر الاتفاقات الألمانية - المغربية .

٥ - ومن اتفاقية مدريد المنعقدة بثالث يوليو سنة ١٨٨٠^(١) .

- ٢ -

ويقوم احتلال فرنسا للجزائر على مجرد الاعتداء المسلح وحكم الغالب فليست هنالك معاهدة تربط بين الجزائر وبين فرنسا تعطى الحق لهذه بكيفية ما في أن تتصرف في القطر الجزائري أو ترافق أعمال حكومته .

أما في تونس والمغرب الأقصى فإن الأمر يختلف عن ذلك لأن فرنسا نجحت في ارغام الدولتين على امضاء اتفاقيات تخول لها حق الرقابة وتفرض عليها واجب المساعدة .

تنص معاهدة « باردو » على (تأكيد معاهدات الصلح والمودة والتجارة وجميع الاتفاقات الأخرى الموجودة بين الجمهورية الفرنسية وبين الباى) ، كما تعطى المادة الثانية منها للقوات الفرنسية الحق في احتلال المراكز التي ترى احتلالها ضروريا لحفظ النظام وقرار الأمن ، ولكنها تنص على انتهاء الاحتلال عندما تتفق السلطانان الحربيتان الفرنسية والتونسية على أن الإدارة التونسية أصبحت قاوة على حفظ الأمن .

وتلتزم فرنسا في المادة الرابعة بتنفيذ جميع المعاهدات الموجودة بين تونس والدول الأوربية وتنص في المادة السادسة على أن فرنسا هي التي تتولى بوساطة ممثليها الدبلوماسيين تمثيل المصالح التونسية في الخارج ، على ألا يعقد الباى مع الدول الأجنبية أية معاهدة إلا بعد علم فرنسا وموافقتها .

ووقع التصريح في معاهدة المرسى بالحماية على تونس ، إذ نصت مادتها الأولى على « أن حضرة الباى المعظم لما كان قصده أن يسهل للحكومة الفرنسية

(١) رواد دوкард - معاهدة فرساي ، وحماية فرنسا بالمغرب - ص ٢٣ .

اتمام حمايتها تكفل بإجراء الاصلاحات الإدارية والعادلة والمالية التي ترى الحكومة الفرنسية فائدة من ادخالها .

وفي عاشر نوفمبر سنة ١٨٨٤ أصدر رئيس الجمهورية الفرنسية مرسوما يجعل كل أوامر الباي غير نافذة ما لم يصادق عليها المقيم الفرنسي العام نيابة عن الحكومة الفرنسية .

كانت هذه الإجراءات الدبلوماسية والإدارية تجربة أولى لفرنسا في شأن المعاهدات التي تريد أن تفرضها على الشعوب الضعيفة باسم الحماية أو العون ، ولذلك نجد سائر المواد التي اشتملت عليها معاهدتا باردو والمرسى ومازاده عليهما أمر رئيس الجمهورية الفرنسية مضمنة في بنود معاهدة فاس التي فرضت بها فرنسا الحماية على مراکش في ٣٠ مارس سنة ١٩١٢ .

وقد نصت المادة الأولى من هذه المعاهدة على تأسيس نظام جديد في المغرب شامل للاصلاحات الإدارية والقضائية والمدرسية والاقتصادية والمالية والعسكرية التي ترى الحكومة الفرنسية من المفيد إدخالها بالقطر المغربي . وتنص المادة الثانية على أن تقوم فرنسا بالاحتلال الذي تراه ضروريا للمحافظة على النظام وعلى أمن المعاملات التجارية بعد إعلام الحكومة المغربية بذلك . وتمتاز المعاهدة التونسية عن المغربية بما اشتملت عليه من وعد بأن هذا الاحتلال ينتهي متى اتفق الطرفان المتعاقدان على عدم الحاجة إليه . ولم تحدد الحماية في مراکش بأمد تنتهي به . ومن المعلوم أن كل عقد لا يحدد بأمد باطل شرعا .

وتنص المادة الخامسة على أن يمثل الحكومة الفرنسية أمام جلالة السلطان مندوب مقيم عام يبيده جميع سلطات فرنسا بالمغرب وهو الذي يسهر على تنفيذ المعاهدة كما أنه يصبح الوسيط الوحيد للممثلين الأجانب مع جلالة السلطان وهو الذي يتولى جميع شئون الأجانب في المملكة الشريفة ولا بد من مصادقته وإذنه لنشر جميع المراسم التي تصدرها الجلالة الشريفة . أما المادة السادسة فتكلف موظفي فرنسا الدبلوماسيين والقنصلين بتمثيل

المواطنين المغاربة وحمايتهم ومصالحهم في الخارج . وتلتزم فرنسا في المادة الأولى بعدم المساس بالحالة الدينية و باحترام السلطان ونفوذه التقليدي وممارسة الديانة الإسلامية والمؤسسات الدينية ولا سيما الأوقاف .

وتخولها الفقرة الأخيرة من المادة الأولى حق المفاوضة مع الحكومة الأسبانية في شأن المصالح التي تنوب هذه الحكومة بسبب موقعها الجغرافي أو ممتلكاتها الأرضية على الشاطئ المغربي . كما تنص على أن مدينة طنجة ستحتفظ بصيغتها الخاصة التي اعترف بها لها وستحدد نظامها البلدي .

وقد اعترفت فرنسا لأسبانيا في معاهدة مدريد المؤرخة بسابع وعشر من نوفمبر سنة ١٩١٢ . والمنعقدة بين الدولتين بمنطقة نفوذ منفصلة عن باقي المملكة بحدود وقع تعيينها في الاتفاقية المذكورة . كما أن فرنسا عادت في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٨ فعقدت اتفاقية مع الدول ذات المصالح في طنجة على اعتبار هذه المدينة منطقة ثالثة منفصلة كسابقتها عن باقي الأقاليم المغربية تقوم بالحكم المباشر فيها هيئات دولية أجنبية .

وإذن فالجمايكتان المغربية والتونسية سواء من جهة المواد التي فرضتها معاهداتها على القطرين الشقيقين إلا في ما يرجع لبعض الفوارق المترتبة عن الأوضاع الدولية التي سبقت عقدها . وكلتاهما تحفظ للدولتين شخصيتهما في دائرة العلاقة التي تنظمها بينهما وبين الدولة الحامية . وتشتمل هذه العلاقات على :

- ١ — حق الاحتلال لإقرار الأمن بعد إعلان الحكومة المحلية .
- ٢ — تمكين فرنسا من اقتراح الإصلاحات التي تراها ضرورية لإقرار النظام الجديد ، على أن الذي يقررها هو رئيس الدولة أو السلطة التي ينوبها عنه ، واعطاء ممثل فرنسا حق المصادقة على جميع القرارات التي يصدرها العاهلان . كما أن ممثلي فرنسا هم الذين يقومون بتمثيل المصالح التونسية والمغربية في الخارج الخ . . أما فرنسا فتلتزم :
- ٤ — بحفظ سيادة السلطان والباي السيامية والدينية كل في مملكته .

٢ — بحفظ المبادئ الدستورية التي يقوم عليها نظام الدولتين وحماية العاهلين وعرشهما وأولياء عهدهما من كل اعتداء

فهل وقفت فرنسا عند التزاماتها طبقاً لها تين المعاهدتين المفروضتين على كل من تونس والمغرب ؟ أم أنها اعتبرتتهما مجرد أشكال تدل على معنى واحد هو الاستعمار والأدماج اللذان ملكا زمام سياستها في الجزائر ؟ وللجواب عن هذا يجب أن نبحت عن الروح العامة التي صاحبت تطورات السياسة الفرنسية في كل من الأقطار المغربية الثلاثة .

إن سياسة الاستعباد التي تسخر كل شيء لصالح المستعمر هي الأساس الذي قامت عليه كل سياسة استعمارية . وتقضى هذه السياسة بأن تعمل الحكومة المستعمرة لنفسها وحدها ولغايتها هي إنماء ثروتها ونفوذها السياسي ، أما حاجة المستعمرة ومصلحتها فهي لا تعتبر ، ويتخلص ذلك في هذا التعبير الذي حددت به الانسكلوبيديا معنى الاستعمار إذ قالت « لقد خلق المستعمر المستعمرات من أجله » .

ويتجلى ذلك بصورة واضحة في فرض المستعمر على المستعمرة كل التشريعات التي يرى ضرورة تنفيذها . وفي اليد الحديدية التي ترافق طرق التنفيذ لكل تدابير الإدارة وأوامرها . وفي غصب جميع الحريات التي من حق الأهالي أن يتمتعوا بها . وفي إخضاع جميع المصالح الاقتصادية والمالية لمصلحة الاستعمار وفائدة المستعمرين . ولفائدة الدولة المستعمرة نفسها .

هذا الأصل الأصيل للاستعمار ظل هو العقدة النفسية التي تسير كل عمل استعماري في الشمال الإفريقي كما في غيره ، وعلى الرغم من الثورات الفرنسية المختلفة التي كانت تعلن عداها للاستعمار أو تطالب باحترام الحقوق الطبيعية للإنسان وعلى الرغم كذلك من الشكل الحاصل في نظام المغرب العربي بمقتضى الظروف والمعاهدات التي أشرنا إليها فإن ذلك الطابع لم يتغير في جميع الإجراءات التي اتبعت في كل من تونس والجزائر ومراكش .

- ٣ -

لم يتفق الفرنسيون منذ احتلال الجزائر على الاعتبار الذي يمكن أن يعطوه لهذا البلد المحتل . هل هو مجرد مستعمرة كسائر المستعمرات الفرنسية القديمة ، أم إنما هو امتداد لفرنسا نفسها ؟ وبمقتضى التأرجح بين هاتين الفكرتين قسمت الجزائر إلى عمالات لها نوابها وشيوخها المنتخبون كما لسائر العمالات الفرنسية ، ولكن نظمت الجزائر كذلك تنظيما يختلف في مجموعه عن نظام العمالات .

كان أنصار الالحاق للأرض الجزائرية يعارضون غالبا في اعتبار الأهالي مواطنين فرنسيين لهم ما للفرنسيين جميعا من حقوق وعليهم ما على الآخرين من واجبات ، فالإدماج في الحقيقة إنما انصب في نظرهم وفي واقع الامر على الأرض الجزائرية وعلى السكان الفرنسيين المقيمين فيها ، أما الجزائريون انفسهم فقد اعتبروا دائما رعايا من الدرجة الثانية يحكمون بمقتضى القوانين الاستثنائية والسياسية التي يضعها خبراء الأمور الأهلية .

لقد اعتبر قانون ١٨٦٥ المسلمين واليهود الجزائريين فرنسيين على أن يحكموا بقوانين خاصة بهم ، أى أنهم أصبحوا رعايا بالنسبة للمواطنين الفرنسيين . ولكن قانون ١٨٧٠ المعروف بقانون كريميو ألحق اليهود الجزائريين بالمواطنين الفرنسيين وابقى المسلمين في صف الرعايا . ثم وعدت فرنسا الجزائريين باعلان مساواتهم بالفرنسيين في اثناء الحرب الكبرى . وفي سنة ١٩١٩ اعترف للجزائريين الذين تتوفر فيهم جملة شروط بحق التجنس بالجنسية الفرنسية ، وأيا ما كان الاعتبار الذي أعطى للاهالي في هذا الوقت أو بعده ، فإن الادارة الجزائرية بقيت تسير طبقا للقوانين التي شرعت في جو الاحتلال وفي ظل الأحكام العسكرية . وسواء كانت الأقاليم عسكرية أو مدنية أو ممتزجة فإن الحاكم الفرنسي ظل هو المسيطر على جميع تصرفات الإدارة وأعمالها .

أما في تونس فقد اتخذت العلاقة بين الإدارة الفرنسية وبين بعض الذين ابقت عليهم الحماية من موظفين تونسيين شكلا سماه الفرنسيون بالتعاون

المباشر ، وهو لا يعنى أكثر من إلحاق بعض الأهالى بالإدارات التى يرأسها الفرنسيون أو إلحاق بعض المراقبين الفرنسيين بالمصالح التى يرأسها اسمياً تونسيون . فالموظف التونسى بجانب الرئيس أو المراقب الفرنسى يرمز إلى الازدواج فى الحكم والامتزاج فى السلطة أما فى مراکش فقد حاول ليوطى أن يتبع نظاماً غير مباشر ولو بصفة صورية وذلك ما أطلق عليه الفرنسيون التعاون غير المباشر فتأسست الإقامة العامة والمصالح الشريفة الجديدة وتأسست كذلك مصلحة خاصة تسمى بالإدارة الشريفة تتركب من مراقبى رجال المخزن وتقوم بالوساطة بين الإقامة العامة وبين الحكومة المغربية ورئيس الدولة ، ونتج عن ذلك أن أصبحت البلاد المراكشية حكومتين مختلفتين سرعان ما أخذت أحدهما تعمل للقضاء على الأخرى وابتلاعها .

الادماج الممتزج أو اللامركزى والتعاون المباشر أو غير المباشر وتخليط السلطة أو تمييزها ، تلك هى المبادئ التى تكونت من تعاقبها ومن إلها ماتها السيامية الاستعمارية لفرنسا فى إفريقيا الشمالية .

وطبعى أن تؤدى مختلف التجارب المذكورة إلى حصول سيطرة كاملة من فرنسا على جميع المرافق والمصالح والموارد التى للبلاد لمصلحة الدولة المستعمرة والمهاجرين من أبنائها فى احتقار كامل للمبادئ العادلة والالتزامات الدولية .

فالسيطرة القومية تتجلى فى العمل على ادماج المغرب العربى وجعله جزءاً لا يتجزأ من فرنسا وذلك إما بالإلحاق السكلى كما وقع فى الجزائر أو بطريق محو الشخصية الوطنية وإضعاف الجنسية كما هو واقع فى كل من تونس ومراكش .

ألحقت الجزائر بفرنسا عن طريق القوة أولاً ، ثم دعمت هذه القوة بالتشريعات التى ليس لها أية قيمة قانونية . لأنها صادرة ضد الحق الطبعى

للشعب الجزائري وبغير مشورته ورضاه . وأول هذه التشريعات الأمر الملكي الصادر في ٢٢ يوليو سنة ١٨٣٤ (المادة الأولى) . وكانت عاقبة هذا الأمر اخضاع الأرض الملحقة (بالفتح) لقوانين الأرض الملحقة (بالكسر) . ثم عدل هذا الأمر :

١ - مرسوم ٤ مارس سنة ١٨٤٨ الذي يقول « الجزائر جزء لا يتجزأ من الأرض الفرنسية » .

٢ - تشريع ٧ مارس سنة ١٩٤٤ المصرح بأن الجزائريين مواطنون فرنسيون والذي جعل الجزائريين قسمين من المواطنين .

٣ - قانون ٢٠ سبتمبر ١٩٤٧ الذي يضع الأسس التنظيمية للجزائر ويقول في مادته الأولى أن الجزائر مجموعة عمالات فرنسية .

وموازاة لهذا صدر تشريع كريميو سنة ١٨٧٠ الذي يساخي الجنسية الجزائرية عن الطائفة اليهودية الأهلية ويلحقها بالعائلة الفرنسية . وقد فعل ذلك مع جميع الأجانب المقيمين في الجزائر الذين سهل عليهم طريق التجنيس واغروابه . وما ذلك إلا تمهيدا لقانون ١٩١٩ الذي أغرى فئة من المسلمين بالتخلي عن جنسيتهم الأهلية . ولتشريع ٧ مارس ١٩٤٤ الذي ألحق الجزائريين جميعاً بجنسية الدولة المحتلة .

وأما في تونس ومراكش فإن المقيم العام الذي لا تعطيه معاهدات الحماية في مراكش أكثر من حق الوسيط بين رئيس الدولة وبين الدول الأجنبية أصبح يقوم بالاتصال الخارجي المطلق إلى حد إبرام العقود والمعاهدات دون مشاورة للدولتين المحميتين ولا لشعبهما . ولم تكن للمقيم حتى صفة الوسيط هذه في معاهدتي الحماية التونسية بالنسبة لغير فرنسا ولكنه عاد فحصل عليها بمقتضى الأمر العلي الصادر من الباي في ٩ يونيو سنة ١٨٨١ والذي يقول « حيث أن الفصول الرابع والخامس والسادس من المعاهدة المبرمة بين حكومتنا وبين حكومة الجمهورية الفرنسية في ١٢ مايو ١٨٨١ يستلزم تدخل وزير الجمهورية في علاقاتنا بممثلي

الدول الصديقة فتسهلوا واسرعا لحل المشاكل كل تكلف الوزير المقيم العام لفرنسا بتونس بدور الوساطة الرسمية الوحيدة في العلاقات التي يقوم بها في المستقبل ممثلو الدول الصديقة المعتمدون لديها .

وكانت العلاقة بين فرنسا وبين المغرب وتونس ذات صبغة دبلوماسية ترجع لاختصاص وزارة الخارجية الفرنسية الذي يعتبر الرئيس المباشر للوزير المقيم العام . وقد حاولت فرنسا إلغاء هذا التقليد مرارا بادخال القطرين بإدارة اختصاص وزارى تسميها (بوزارة فرنسا التي من وراء البحر) فلم تنجح لمعارضة سلطان المغرب وبأى تونس واحتجاجهما على ذلك ولكن المسيو مندريس فرنس نجح أخيراً فى استغلال المغاربة بما حدث فى جو إعلانه للحكم الذاتى فى تونس وزارة سماها (وزارة الشؤون المغربية) تترأس التوجيه والتنسيق الذى يعطيه رئيس الحكومة للمقيمين العامين الذين اصبحوا من موظفيها . وبذلك قضت فرنسا على آخر صبغة صورية للاستقلال الخارجى للدولتين .

وقد أصبح المقيم العام فى تونس يتولى تمويج البأى زعماء من فرنسا بأنها حلت محل الدولة العثمانية فى التبعية التى كانت للبأى نحو الخليفة ، بينما تتجراً الإقامة العامة فى كل من تونس ومراكش على ابعاد محمد المنصف واعتقاله فى فرنسا إلى أن مات ، ثم ابعاد جلالة سلطان مراكش وأسرته إلى مدغشقر ولا يزال منفيها بها إلى الآن لمجرد رفضه الخضوع المطلق لأوامر ممثلى فرنسا وقبول اعتبار بلاده جزءاً من الاتحاد الفرنسى .

وأقفلت فرنسا أبواب الجنسية المغربية والتونسية فأصبحت لا تنمو بغير التناسل العادى ، فلا يصح للمرأة الأجنبية التى تتزوج مراكشياً أو تونسياً أن تصبح متمتعة بجنسيته طبقاً لقانون السراية المعمول به فى شأن الجنسية بكل أنحاء الدنيا ، وذلك جزء من التدابير التى تستعملها السياسة الاستعمارية لفرنسة البلاد وإلحاقها بالأراضى الفرنسية . وقد اتخذت سياسة التسجيل العقارى فى كل من المملكةتين سبيلاً إلى التجنيس التدريجى للأرض ، حيث

أن الأرض المحفوظة تصبح من اختصاص المحاكم الفرنسية مهما كانت جنسية مالكيها ، وفصلت فرنسا مناطق الجنوب التونسي التي تقدر بثلاث البلاد التونسية ووضعتها تحت الحكم العسكري المباشر يتصرف فيها ضباط فرنسيون تابعون رأساً لقائد الاحتلال تحت اشراف المقيم العام بنفسه . وكذلك فعلت في المناطق العسكرية التي تشمل معظم البلاد المراكشية وأكثر من ذلك في المناطق غير الآمنة الموجودة في نادرة وفي جنوب المغرب والتي تحكم بأمر ضباط يكادون يستقلون في تدابيرهم الداخلية ولا يرجعون للقيادة الفرنسية نفسها وللإقامة العامة إلا في مسائل بالغة الأهمية .

وإذا كانت معاهدة مدريد والمعاهدات الدولية الأخرى حالت بين السلطة الفرنسية وبين تسهيل أبواب الخروج من الجنسية المراكشية فإن الحماية في تونس خضعت خطوات بعيدة في تسهيل الدخول للجنسية الفرنسية للأجانب وللأهالي على السواء ، فقد اعتبرت فرنسا الأرض التونسية أرضاً فرنسية فجعلت إقامة الأجانب فيها لمدة ثلاثة أعوام تخولهم حق اكتساب الجنسية الفرنسية ، ودعمت ذلك الفعل بالأمر العلي الصادر في ٢٩ يوليو سنة ١٨٧٧ . ثم استصدرت الأمر العلي المؤرخ في ٢٨ فبراير سنة ١٨٩٩ والأمر العلي المؤرخ في أكتوبر سنة ١٩١٠ اللذين يعطيان تسهيلات جديدة للأجانب المقيمين في تونس وللفرنسيين الذين سبق أن تخلوا عن جنسيتهم وأرادوا العودة إليها . وقد أصبحت الجنسية بمقتضى ذلك منسحبة على أولاد المتجنسين بينما كانوا من قبل يخبرون بين الجنسية الفرنسية والجنسية التونسية وبقى لغير التونسيين حق الاختيار بين جنسيتهم الأصلية وبين الجنسية الفرنسية . وفي ٨ نوفمبر ١٩٢١ صدر تشريع يقضى بإخراج الأجانب الذين ولد أجدادهم بتونس من الجنسية التونسية وإلحاقهم بالجنسية الفرنسية باستثناء الإيطاليين الذين ظلوا يتمتعون بامتيازات خصوصية . وقد بدىء بتطبيق هذا الأمر على الجالية المالطية التي كانت تقيم بنونس منذ عهد بعيد والتي بلغ عددها زهاء ١٤ ألف شخص وقد احتج الإنجليز على ذلك وبعد مفاوضات بينهم

وبين الفرنسيين تم تطبيق التشريع على نحو النصف من أبناء الجالية المالطية ،
وفي ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٣ صدر قانون فرنسي يفتح باب التجنيس على
مصريه لئلا من يقدم طلباً ويظهر (عواطف فرنسية) وقد حاولت
فرنسا تجنيس تونس بصفة جماعية سنة ١٩٣٣ وأعلن ذلك مسيو بول بونكور
في مجلس النواب الفرنسي ، الأمر الذي أدى إلى رد فعل شعبي سنتكلم عنه
في غير هذا المكان .

لقد حاولت فرنسا أن تستعمل نفس هذه الأساليب في مراکش
عن طريق تفريق المواطنين إلى نوعين : بربر وعرب وإلحاق الأولين بالمحاكم
الفرنسية وبالإدارة الفرنسية كما تجلى ذلك في الفصل السادس من ظهير
١٦ مايو سنة ١٩٣٠ ، ولكن مقاومة الشعب المغربي والحكومة المغربية
لهذا التشريع قضى عليه في مهده . واضطرت الإقامة العامة للتنازل عن الفصل
السادس المذكور ، وإن لم تتنازل عن سياستها البربرية كلها . وقد طالب مسيو
روبير مونتاني في كتابه عن الثورة المراكشية تطبيق الأسلوب الذي اتبع
في الجزائر على مراکش ، على أن فكرة الاتحاد الفرنسي خير دليل على رغبة
فرنسا في محو القوميات ومحاولة ادماجها عن طريق نظام (فيديرالى) شبيه
بنظام الولايات المتحدة الأمريكية أو روسيا السوفيتية . وقد جاء في الفصل
الثامن من دستور الجمهورية الفرنسية الخاص بالاتحاد الفرنسي (إن تطور
الأنظمة الخاصة بكل عضو من أعضاء هذا الاتحاد خاضع للمادة الستين
من الدستور) . وجاء في المادة الستين ما يلي (يتكون الاتحاد الفرنسي
من جهة من الجمهورية الفرنسية التي تشمل فرنسا وعمالات ما وراء البحار ،
ومن جهة أخرى الأراضى المشاركة) .

وتتجلى السيطرة الإدارية في تركيز التوجيهات الحكومية في يد الوزارات
الفرنسية نفسها وفي هيمنة ممثلي فرنسا على كل المرافق والمصالح العامة
ووظائفها .

فروءاء الإدارة المركزية العامة وأهم المراكز الثانوية والإقليمية

في الجزائر جميعهم من الفرنسيين . ولا يحق للأهلى أن يتولى منصب العمدة عملياً ، فإذا انتخب لذلك أحد من الجزائريين أسرعت الإدارة بحل المجلس وإعادة الانتخاب على الطريقة التي تحقق لها أهدافها . وقد كانت للجزائر قبل الاحتلال الفرنسي حكومة يرأسها الداي ولها وزراء للداخلية والخارجية والبحرية والحربية والأملاك الحكومية والمالية والثقافة الإسلامية والعدل ، وتشرف هذه الحكومة على أربع مقاطعات يرأس كل واحدة منها باي تسميه الحكومة المركزية ولكل مقاطعة عدة عروش يقوم على كل واحد منها قائد وأمين للأملاك الحكومية وناظر للأوقاف الإسلامية وقاض شرعى مختص في جميع فروع القضاء . وقد محا الفرنسيون كل هذه المنظمات وقضوا عليها بجرة قلم على الرغم من وعودهم باحترامها ، حتى أن البارون بيشو أحد كبار الموظفين في أوائل الاحتلال قال في كتابه «السيطرة الفرنسية في الجزائر» ما يلي (الشئ الذي كان مؤلماً حقاً أثناء وصولنا هو أننا لم نتخذ إجراءات للاحتفاظ ببعض الوقت بموظفي الإطارات الإدارية في مختلف أجزائها بل نفينا في الأيام الأولى أو حطمننا دون تعويض كل الموظفين الجزائريين تقريباً سواء ممن كانوا يعملون في الوظائف المدنية أو العسكرية أو حتى الدينية^(١)) وقد رفض الجنرال دوبرمو منذ احتلال الجزائر الإبقاء على الموظفين الأتراك الذين لم يكونوا يطلبون غير مواصلة العمل في وظائفهم^(٢) وقال مسيو فيوليت « الحقيقة أن هنالك قليلاً جداً من الأهالى في إداراتنا العمومية »^(٣) .

وكانت لتونس في عهد الاستقلال حكومة تدبر شؤون الدولة بالنيابة عن الباي يرأسها الوزير الأكبر ويعاونها في تنفيذ أعمالها بالجهات عمال النواحي والقواد . وقد قلنا أن فرنسا ألغت معظم الوزارات التونسية

(١) القضية الجزائرية والأمم المتحدة - تقرير لجنة تحرير المغوب العربي لجامعة الدول العربية .

(٢) أندريه جولييان - أفريقيا الشمالية تسير - ص ٢٦ .

(٣) كتاب الجزائر - مسيو فيوليت .

ولم تبق منها غير الرئيس ووزير القلم والاستشارة، ونزيد الآن أنها أضافت إليهما سنة ١٩٢١ وزير العدل الذي لا يشرف على غير القضاء التونسي ويخرج القضاء الفرنسي من اختصاصه. ووزير الشؤون الاجتماعية سنة ١٩٤٥ واستمر الحال على ذلك إلى أن تكونت الحكومة المختلطة سنة ١٩٤٦ فأصبح مجلس الوزراء يتكون من ستة وزراء تونسيين وسبعة فرنسيين، يجتمعون كلهم في مجلس وزراء يرأسه المقيم العام. وألحق بكل وزارة تونسية مستشار فرنسي يؤخذ رأيه في جميع القضايا التي من اختصاص تلك الوزارة وهو الذي يملئ عملياً ما يمضيه الرئيس التونسي الذي لا تكون أوامره رسمية إلا بعد مصادقته عليها. وأعطى للكاتب العام الفرنسي للحكومة التونسية جميع السلطة الإدارية فأصبح يصادق على الأوامر العلية التي يختتمها الباي وعلى القرارات الوزارية التي يصدرها كل الوزراء والمديرين ولا يصبح شيء من ذلك كله نافذاً ولا يصح نشره إلا بموافقة الكاتب العام وإذنه. وقد أصبحت مهمة مجلس الوزراء إدارية بحتة لأن تركيبه من فرنسيين وتونسيين جعله غير صالح للقيام بأي دور سياسي، وفعلاً قصر عمله الأمر العلي الصادر في ٨ فبراير سنة ١٩٥١ على توجيه وقيادة عمل الحكومة العام ولا تنفذ أوامره إلا بمصادقة الباي ومصادقة المقيم العام بعد موافقة المصالح الفرنسية التابعة له. ولم يغير هذا الإصلاح شيئاً مما كانت عليه الحالة منذ نشر الحماية، وإنما أعطى تقاليد الحكم المباشر الواقعة صفة قانونية تدعمها طبقاً لمبدأ السياسة التي اتبعت من أول يوم في تونس والتي قلنا أنهم أعطوها اسم التعاون المباشر.

وفي فبراير سنة ١٩٥١ اتسع نفوذ المقيم العام حيث أعطته الإصلاحات المزعومة الصادرة بذلك التاريخ الحق في إبداء موافقته وإسداء توصياته على جميع المشاريع والقرارات النظامية أو الشخصية التي يقررها مجلس الوزراء (المختلط) وبذلك أصبح للمقيم العام في تونس حق النقض الذي كان من اختصاصات الباي على أعمال الوزراء وقد أكرت فرنسا من الوظائف

الفرنسية في تونس ضغطاً على الإدارة التونسية وفرنستها حتى أصبح عدد مجموع الموظفين سنة ١٩٤٧ ثلاثين ألفاً أى بنسبة موظف واحد لكل مائة من السكان ، ويكون التونسيون أقلية ملحوظة في هذه الوظائف كما أنهم يتقاضون عن الوظائف التي يشغلونها أقل بكثير مما يتقاضاه أمثالهم من الفرنسيين . وعلى الرغم من صدور قرار ٣ يونيو ١٩٣٧ القاضي بمبدأ المساواة في العدد بين الموظفين التونسيين والفرنسيين فإن ذلك التشريع لم يطبق بل ظل حبراً على ورق .

- ٤ -

وكانت مراکش أكبر دول الشمال الإفريقي يرأسها جلالة السلطان رئيس الدولة وأمير المؤمنين المغاربة ويساعد في مهمته حكومته التي تتكون من الصدر الأعظم أو الوزير الكبير الذي يشغل منصب رئيس الوزراء ووزير الداخلية وإلى جانبه وزراء الخارجية والحرية والعدل والمالية والقصر (الحجابة) يساعدهم في الجهاز قواد القبائل وعمال النواحي ونظار الأوقاف وأمناء الأملاك والمحاسبون الذين يعينهم السلطان بالنسبة للندن وبعض القبائل التي يؤخذ منها الجيش أى ذات الصبغة العسكرية والذين تنتخبهم الجماعة في القبائل الأخرى ويرأس النواحي الكبيرة خليفة من الأسرة المالكة يعينه جلالة السلطان ويساعده وزير وسكرتيرية خاصة للإشراف على أعمال العمال والقواد وغيرهم من الموظفين . وإلى يده ترجع الشؤون العسكرية بتلك الجهة وهو الذي يرأس في الغالب (المحلات) أى الإرساليات العسكرية التي يأمر بها الملك بصفته القائد الأعلى للجيش . وكان يرأس الناحية في وجدة وطنجة نائب سلطاني يعينه جلالة الملك من غير الأسرة المالكة وتكون له اختصاصات وزير نظراً لوجود الأول في مدينة على الحدود الأرضية للخلافة العثمانية ثم للاستعمار الفرنسي ووجود الثاني في مدينة تعتبر على الحد المواجه لأوروبا .

وبمجرد ما وقع الاحتلال الفرنسي ألغت الإقامة العامة وزارة الشؤون

الخارجية ووزارة الحرية بدعوى أنهما لم يعد لهما مجال بعد أن أصبح أمر الدفاع والدبلوماسية موكولا إلى فرنسا ومثلها في المغرب . وهو مالا ينهض حجة معقولة . كما ألغت وزارة الداخلية ووزارة العدل والمالية وأبقت على :
١ - الصدر الأعظم بعد أن لم تترك له غير سلطة اسمية إذ أصبحت كل اختصاصاته من مشمولات أعمال المكاتب العام للحماية أو رئيس الإدارة الشريفة .

٢ - وزير العدل بعد أن حددت اختصاصه بالمحاكم الشرعية وشؤون المعاهد الدينية . ولكن سلطته الحقيقية حتى بالنسبة لهذه الأمور هي في يد رئيس مراقبة العدل بالإدارة الشريفة . أما إدارة العدل المغربية فهي فرنسية محض وترجع رأساً للمقيم العام .

٣ - وزير الأوقاف وهو الذي يشرف على أعمال النظائر وشؤون الأوقاف العامة التي لا اختصاصهم . ولكن سلطته الفعلية في يد رئيس قسم مراقبة الأوقاف الذي هو فرنسي من الإدارة الشريفة .

أما الخلفاء والنائبان أعني رؤساء النواحي فلم تبق لهم أية قيمة فعلية وقد حذفت وظيفة النائب من وجدة وعوضت بباشوية أي كسائر عمال المدن . ولم تعد لها ولا للقواد إلا اختصاصات محدودة تجريها تحت أمر المراقبة الفرنسية واختصاصات قضائية جديدة لا تستند لقانون تجريها تحت المراقبة الفرنسية أيضاً . وقد قام محل ذلك كله رؤساء نواحي فرنسيون مديون وعسكريون ومراقبون عامون ومفوضون مخزنون هم الحكام الفعليون والمتصرفون الحقيقيون في كل شئون الدولة .

وترتكز أعمال هؤلاء المراقبين والمديرين في يد رؤساء المصالح المركزية التابعة للمقيم العام وهي نوعان .

١ - المصالح السياسية التي تشمل على (١) إدارة الشؤون الشريفة وهي التي تراقب كل الوزراء والموظفين المخزنين . (ب) إدارة الداخلية ومصالح الأمن العام وهي عبارة عن وزارة الداخلية التي كان يشغلها الصدر الأعظم بصفته كان وزيراً للداخلية .

٢ — المصالح الإدارية ويبلغ عددها ثمانية .

— إدارة الفلاحة والتجارة والغابات .

— إدارة المالية .

— إدارة الأشغال العمومية .

— إدارة الإنتاج الصناعي والمعادن .

— إدارة البريد والبرق والتليفون والإذاعة .

— إدارة التعليم العمومي .

— إدارة الصحة العمومية والعائلة .

وقد أدخلت تعديلات يسيرة في يوليو سنة ١٩٤٧ على شكل الحكومة المغربية لم تعد إضافة مندوبين جدد في المالية والشئون الاجتماعية والفلاحة والمعادن ، مهمتهم الربط بين الصدارة العظمى وبين المصالح الفرنسية المختصة .

وعلى الرغم من سيطرة الإدارة الفرنسية على جميع المصالح الحية في الجهاز الحكومي في المغرب الأقصى فإن الحماية كانت قد أقيمت على شخصية المخزن بصفته حكومة ذاتية للبلاد . ولم تكن المصالح الفرنسية بجانبها نظرياً إلا إدارات فنية مهمتها النصيح والمراقبة وصلتها بالسلطة المغربية لا تتعدى الصبغة الدبلوماسية إذ أنها لا تجرى إلا بوساطة قنصل عام ومعاونيه أي بوساطة رئيس وموظفي الإدارة الشريفة التي أسست لتكون صلة الوصل بين المخزن وبين الإقامة العامة بصفة هذه سفارة لدولة أجنبية تقوم بمهمة في البلاد . وكل ذلك هو ما كان يسمى بالتعاون غير المباشر بين السلطة المغربية الوحيدة في البلاد وبين سلطة الإقامة العامة التي غايتها فيما زعمته فرنسا أول مرة أداء واجب المساعدة مقابل رقابة لا ترمى لأكثر من الإرشاد أيضاً . ولكن الإدارة الفرنسية خيل لها أن في الإبقاء على هذا النظام ما يهدد كيان الحماية نفسه لأنه كان يقوم على مجرد الثقة التي أولتها الإدارة الفرنسية للسلطان والأعيان المغاربة . ونظراً لأن سلطان المغرب محمد

الخامس أظهر شخصية طغت على كل المؤامرات والتدابير الاستعمارية الفرنسية وبدأت تخلص عملياً السيادة المغربية من عمليات الأنظمة والتقاليد التي تعودت عليها الحماية الأمر الذي أدى كذلك إلى تغلغل المقاومة في صفوف الأعيان والولاة المغاربة الذين تتصرف المراقبات الفرنسية باسمهم فقد رأى أقطاب الاستعمار الفرنسي ضرورة تطبيق التجربة التونسية على مراکش حتى يصبح التعاون مباشراً والحكم مختلطاً هنا كما هو هناك . وسنتحدث بعد عن ضروب المقاومة السلطانية والشعبية التي لاقتها هذه الفكرة في المغرب ونجتزئ الآن بأن نقول أن الحماية اضطرت إلى استعمال القوة في النهاية فأبعدت السلطان الشرعي على البلاد في أغسطس سنة ١٩٥٣ ونصبت محمد بن عرفة لصيقاً بالعرش فوقع لها المراسيم التي كانت تنشدها والتي أدخلت تبديلاً كبيراً على النظام المركزي للحكومة المغربية وعلى السلطة التشريعية والإجرائية :

١ - كان للفصل بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية المقرر بمقتضى ظهير ٣١ أكتوبر ١٩١٢ أثر إنابة الوزير الأكبر - الذي جددت نيابته دائماً بصفة عامة - في تنفيذ السلطة الاجرائية والادارية فأصبح هو الذي يقوم بتنفيذ تلك النيابة بنفسه ولكنه لم يعد الآن يقوم بها وحده فإن القرارات الوزارية تتخذ في (مجلس محدود) يرأسه الصدر الأعظم محوطا بوزيره المعاوين له وبسكرتير الحماية العام محوطا بسكرتير الحماية المعاوين له أيضاً . وبمدير الداخلية الذي يحضر بمقتضى الوظيفة الادارية المطوق بها (كالوصاية على البلديات مثلاً) وهذا ما وضعه التشريع المفروض على البلاد في ٣١ أغسطس ١٩٥٣ .

٢ - أما المرسوم الثاني الذي أمضاه لصيق العرش ابن عرفة في ٩ سبتمبر ١٩٥٣ فهو الذي يقضى بتأسيس مجلس الوزراء والمديرين الذي لا يتدخل إلا في الاجراءات التشريعية إذ إليه يرجع النظر في جميع

مشروعات الظواهر من جهةها التشريعية (باستثناء ما يمس المنظمات الإسلامية ونظام المملكة) وعليه أن يدرس هذه المشروعات ويحدد محتوياتها ويصادق عليها . ثم يبلغ قراراته للسلطان فإذا ختمها السلطان فإن المقيم العام يصادق عليها ويأذن بنشرها . وللسلطان في داخل شهر من تبليغ مجلس الوزراء والمديرين له المشروع المقرر منهم الحق في أن يطالب بإعادة النظر فيه . فإذا أعادوا النظر وقرروا بأغلبية الثلثين تثبيت المشروع فإن السلطان يصبح ملزماً بإمضائه .

وهكذا نرى أن هذا المجلس على عكس المجلس القديم لا يتدخل في المسائل الإدارية التي هي من اختصاص المجلس المحدود . كما أنه يسلب حق النقض من يد جلالة الملك ويضعه في يد ثلثي المجلس المختلط مع العلم بأن نصف المجلس من الفرنسيين والنصف الثاني من صنائعهم المغاربة .

لم يغير هذا التشريع المفروض أية صفة للوزراء فقد بقوا كما كانوا صورة يحضرون مع المديرين الفرنسيين ليستمعوا لمناقشتهم ويحاطوا علماً بما اتخذته المديرون من قرارات بمحضرهم (وللمديرين في وزراءنا ومندوبينا جمال حين يريحون وحين يسرحون) .

أما الوظائف العامة فمعظمها وأهمها كما في كل من تونس والجزائر في يد الموظفين الفرنسيين . وقد اعترف مسيو جبريال بيو مقيم فرنسا العام السابق في سنة ١٩٤٤ بما يجري في المغرب في هذا الباب فقال « الواقع أن مشاركة المغاربة في الإدارة الفنية للبلاد ما تزال غير كافية لا من جهة الحكم إذ من بين ٢٠٤٩٢ وظيفة عمومية (من رسميين ومعينين) التي كانت تحتويها ميزانية الدولة بتاريخ نوفمبر ١٩٤٤ لم يكن المغاربة يشغلون سوى ٥٩٤٢ وظيفة منها أي ما يساوي عشرين في المائة وغير كافية من جهة الكيف على الخصوص لأن من بين ٣١٥٨ موظفاً مغربياً رسمياً يوجد ٧٧٧ موظفاً فقط يشغلون وظائف غير تلك الوظائف الثانوية الأخرى الخ ... »

وقد تضاعف عدد الموظفين الفرنسيين منذ ذلك الحين بينما لم يزد عدد المغاربة ولو بصفة نسبية . ويمكن للقارئ أن يرجع لجدول الوظائف العامة في المغرب الأقصى في كتاب « المغرب » ص ٩١ الذي أذاعه حزب الاستقلال .

وتعتبر تونس ومراكش من أسبق البلاد الإسلامية إلى التمتع بالحياة النيابية قبل الاحتلال الفرنسي فإن الوزير خير الدين كان من رجال الإصلاح في العصر الماضي وهو الذي وضع كتاب « أحسن المسالك في سياسة الممالك » سجل فيه آراءه الدستورية العظيمة وقد أصدر ملك تونس محمد باشا باي في ٢٠ سبتمبر ١٨٥٧ دستوراً أطلق عليه اسم عهد الأمان اشتمل في مقدمته على تصريح يتعلق بحقوق الإنسان وأعلن محمد الصادق باي نظاماً جديداً للدولة التونسية في دستوره المؤرخ بـ ٢٦ ابريل ١٨٦١ والذي احتوى على أسس النظام الإداري والقضائي والمالي والسياسي .

وقد اعترف هذا الدستور بالاستقلال الكامل للقضاء كما جعل التشريع من حق المجلس الأعلى والباي معاً بحيث لا يصدر أي تشريع إلا باتفاق الجهتين عليه . وذلك فيما عدا القوانين الإجرائية التي ينبغي أن يقررها المجلس بالتصويت عليها ثم يعطيها الباي صيغتها القانونية — أما المتعلقة بالضرائب والإدعاءات فإن المجلس هو الذي يقرره ثم يصادق الباي عليه وتم الميزانية التي يضعها الباي بمصادقة المجلس عليها .

وإذن فقد عرفت تونس قبل الحماية مبدأ فصل السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية وعرفت الحياة النيابية في المجلس الأعلى الذي كان مجلساً تشريعياً حقيقياً . وبمجرد ما فرضت الحماية على القطر التونسي عمدت فرنسا إلى هذه المنظمات الحرة وما تحتوي عليه من مبادئ فألغتها . ألغت الدستور وحلت المجلس التشريعي ورجعت السلطة الاسمية إلى الباي التي جعلت منه عنواناً لتنفيذ أغراضها : وبعد خمس عشرة سنة من الاحتلال أسست فرنسا مجلساً شورياً خاصاً بالفرنسيين المقيمين في تونس يعين المقيم العام أعضائه

من غرفتي التجارة والصناعة ومن الموظفين وذوى المهن الحرة . وفى سنة ١٩٠٧ أصدرت السلطات الفرنسية مرسوما من الباي يعطى الجالية الفرنسية حق انتخاب ممثليها فى هذا المجلس بعد أن رفع عددهم إلى ٣٦ عضواً كما أذن للمقيم أن يعين ١٦ عضواً من التونسيين وهكذا أصبح المجلس يتكون من ٥٢ عضواً ٣٦ منهم فرنسيون منتخبون و ١٦ من التونسيين معينون من طرف المقيم العام الفرنسى — أى أن الأغلبية الساحقة فى المجلس للفرنسيين . وعلى الرغم من ذلك فإن صراعا عنيفاً كان يقع داخل هذه المنظمة التى تنضارب فيها المصالح الأمر الذى جعل السلطة تقسمها سنة ١٩١٠ إلى قسمين قسم خاص بالفرنسيين وقسم خاص بالتونسيين . وفى سنة ١٩٢٢ ألغيت الإقامة العامة هذا المجلس وعوضته بالمجلس الكبير الذى يشغل أيضا على قسمين فرنسى وفيه ٥٢ عضواً تنتخب الغرفتان التجارية والزراعية ٢١ منهم وتنتخب الجالية الفرنسية بالاقتراع العام العدد الباقى . وقسم تونسى وفيه ٢٦ عضواً تنتخبهم الغرف التجارية والزراعية التونسية . وفى سنة ١٩٤٥ سوى مرسوم ملكى بين القسمين فى العدد فأصبح لكل منهما ٥٣ عضواً . وأعطى حق الانتخاب من درجتين لطائفة من الأعيان والمثقفين التونسيين وليس لهذا المجلس أى حق فى التقرير أو فى مناقشة الموضوعات السياسية أو ما يرجع لنفقات المحافظة على الأمن والشئون الاستعمارية من مصاريف الميزانية العامة .

وإذا وقع خلاف بين القسم التونسى والقسم الفرنسى فى الشئون المالية فإن الحكم هو للجنة العليا للميزانية التى يرأسها المقيم العام وتنظر فى الموضوع على أن يكون رأى المقيم فاصلاً .

وقد نوم المجلس الكبير منذ تاسع ديسمبر ١٩٥١ على أثر مشاجرات وقعت بين الأعضاء التونسيين والفرنسيين . ومنذ بدأ الصراع بين الشعب التونسى وبين الحكومة الفرنسية على مبدأ تمثيل الفرنسيين فى المجالس النيابية الوطنية .

أما في مراكش فقد قامت حركة عظيمة في البلاد للبطلانية باعلان الدستور قبل الحماية وتأسست جماعة (لسان المغرب) ووضعت مشروعا عرضته على السلطان عبد الحفيظ الذي وعدّها بالمصادقة عليه كما أن السلطان عبد العزيز سبق أن أسس مجلس الأعيان الذي كان يجمع مؤتمراً من العلماء والوجهاء ورجال الدولة للبت في كل المسائل العارضة (١) . وقد اتخذ عرفاً يعطيه حق التقرير والاقتراح حتى أنه قرر عدم المصادقة على عقد الجزيرة الخضراء ، ولما أجبر عبد العزيز على توقيعها تحت ضغط الدول الأجنبية ثارت الأمة عليه تأييداً لمجلس أعيانها وبجئت في عقد بيعه السلطان عبد الحفيظ شرطاً مهما هو ألا يعقد الملك أية معاهدة مع الدول الأجنبية إلا بعد مشورة الأمة وبرضاها . وكانت هناك مجالس بلدية في بعض المدن كفاس وجماعات منتخبة في كل القبائل الجبلية مع نوع من اللامركزية المالية التي تسمح بأشراك الممثلين الشعبيين في تدبير مصالح جهتهم . وبمجرد ما احتلت فرنسا مراكش ألغت كل هذه المنظمات الحرة المغربية ولم تبق إلا على المجلس البلدي الفاسي الذي له حق الانتخاب من درجتين أولاً ولكنه أصبح معيناً تقريباً نظراً للمؤامرات التي تفسد بها الادارة شكل الانتخابات على الطريقة المتبعة بالجزائر .

وفي سنة ١٩١٦ عقد ليوطي بالدار البيضاء مؤتمراً اقتصادياً برئاسة ضم أعضاء الغرف التجارية والفلاحية والصناعية الفرنسية للمغرب وانتهى بأن أخذ المقيم العام بعد يومين قراراً بتأسيس مجلس حكومة يضم رؤساء الغرف التجارية والمختلطة بالدار البيضاء والرباط ومراكش والجديدة ونائب رئيس اللجنة الاقتصادية بأسفي ومكناس وقيدوم الجالية الفرنسية بفاس

(١) أنظر كتابي (الحركات الاستقلالية في المغرب العربي) ص ١١١ .

ويستحسن الرجوع لرسالتي عن (الحياة النيابية في المغرب الأقصى قبل الحماية وبعدها ، وعلى التقرير المرفوع بالفرنسية للمؤتمر البرلماني المنعقد في برن سنة ١٩٥٢ . وقد طبعت بحيف

وذلك (لضمان تعاون بين الادارة الفرنسية وبين المستعمرين) ولم يضم هذا المجلس غير الفرنسيين .

وفي سنة ١٩١٩ أعطيت الغرف المعينة الحق في اختيار أعضاء بالانتخاب كما أتيح لها أن تحدث مؤسسات أو نقابات لخدمة الفلاحة والصناعة والدفاع عن مصالحها . وأحدثت في هذه السنة أقسام مغربية داخل هذه الغرف يعين أعضاؤها بقرار وزيرى . وفي سنة ١٩٤٧ فقط أسست غرف مغربية صرف ينتخب أعضاؤها بدرجات جعلت قيمة الاقتراع معدومة .

وفي سنة ١٩٢٠ عززت الصفة التمثيلية لمجلس الحكومة وأضيف له قسم مغربى يحتوى على رؤساء الأقسام الفلاحية والتجارية المغربية وعلى رئيس ونائب رئيس القسم الأهلئ للغرف المختلطة . ويجتمع القسم المغربى لقسم الحكومة منفصلا عن القسم الفرنسى .

وفي سنة ١٩٢٦ أدخل على القسم الفرنسى تعديل أصبح بموجبه جميع الفرنسيين المقيمين فى المغرب ممثلين أمام المقيم العام الفرنسى . وهذا التعديل هو المنصوص عليه فى القرار المقيمى المؤرخ فى ١٣ اكتوبر سنة ١٩٢٦ . والذى يضيف إلى ممثلى الغرف الفرنسية قسما ثالثا لتمثيل الذين لا تضمهم الغرف المذكورة عن طريق الانتخاب المباشر . وفى سنة ١٩٤٦ الحق الفرنسيون المسلمون من أصل جزائرى المقيمون فى المغرب بهذا القسم الثالث .

وفي سنة ١٩٤٧ وقع تعديل على القسم المغربى فأضيف إليه عدد من نواب الطائفة الاسرائيلية . وأحدث قسم المصالح المختلفة الذى يعين ستة منهم أعضاء المجالس البلدية للمدن الكبيرة . وأما ممثلا المصالح المختلفة وممثلا العملة وممثلا قدماء المحاربين فيعينهم المقيم العام بقرار مقيمى . وينتخب اليهود أعضاء لجان الطائفة اليهودية .

ويلاحظ القارىء من العرض السابق أمرين . - ١ - أن كل التشريعات المتعلقة بمجلس الحكومة الذى هو استشارى محض صدرت من المقيم

العام . وذلك بسبب المعارضة الواضحة الدائمة التي قامت بها مختلف الحكومات المغربية وبسبب الرفض البات الذي أصر عليه كل من السلطان مولاي يوسف ومن السلطان سيدي محمد الخامس من بعده في شأن اعطاء الفرنسيين أي حق في أن يكون لهم ممثلون عن طريق الانتخاب أو عن طريق التعيين في منظمات سياسية حرة مغربية . الأمر الذي اضطر المقيمين العامين لأن يعطوا لهذه المجالس الصبغة الفنية المحض مستغلين الرغبة في إيجاد صلة بين المقيم العام وبين الجالية الفرنسية أولا ثم بينه وبين طبقة من الأهالي المغاربة .

٢ - إن الهيمنة الكبرى في هذه المنظمات هي للأقسام الفرنسية وأن المقيم العام هو الذي يختار الأعضاء المغاربة أو يتركهم ينتخبون من درجات تعطى الفرصة للإدارة الفرنسية لتتحكم في قواهم كيف تشاء ومع ذلك فإن المجلس لم يعدم فئة من المخلصين اقلقت راحة الإقامة العامة وممثلي الجالية الفرنسية بملاحظاتها الدقيقة وانتقاداتها العادلة . وقد أحدث ممثلوا الاتحاد العام للغرف المغربية المنتخبون أزمة عظيمة في داخل مجلس الحكومة خصوصا بعدما وجه كل من الأستاذين أحمد اليزيدي ومحمد الأغزاوي انتقادات على شكل وضع الميزانية المبنى على الاعتبارات السلالية وعلى مبدأ تسخير صالح الشعب المغربي لفائدة طبقة من المستعمرين الفرنسيين . وقد اغتاض من ذلك الجنرال جوان وطررد الأغزاوي رئيس الغرفة التجارية بفاس من الاجتماع فخرج اليزيدي رئيس اتحاد الغرف وجل الأعضاء المنتخبين تضامنا معه . وانطلقت الصحف الاستعمارية تندد بحزب الاستقلال وتحمله مسؤولية ما جرى .

بقى مجلس الحكومة منظمة مقيمة محضة لاصلة للحكومة المغربية ولا للشعب المغربي بها وقد أعطيت له منذ سنة ١٩٤٨ سكرتارية خاصة ترتبط بالسكرتارية العامة للحماية .

وحينما أبعد السلطان الشرعي محمد الخامس إلى المنفى ونصبت الإقامة العامة لصيق العرش ابن عرفة كان في جملة المراسيم التي أصدرها الظهير المؤرخ في ١٦ سبتمبر سنة ١٩٥٣ الذي يجعل من المجلس المسمى مجلسا نيابيا

شريفًا . وقد جاء في المادة الأولى لهذا المرسوم « أن مجلس الحكومة المؤسس بمقتضى قرار مسمى في ١٨ مارس ١٩١٩ يكون فيما يرجع للشئون المالية والاقتصادية والاجتماعية مجلس حكومتنا تمثل أمامه مختلف المصالح لسكان المغرب » .

وهكذا أصبح هذا المجلس عن طريق الإرغام منظمة مغربية مزعومة تحتوى دائماً على قسمين (فرنسي ومغربي) وعلى ثلاثة أقسام (١ - القسم الفلاحي . ٢ - القسم الصناعى التجارى . ٣ - قسم المهن المختلفة) وقد سوى المرسوم بين عدد الأعضاء كما أعطى للقسم الثالث المغربى حق الانتخاب وقرر اجتماع القسمين للداولة فى مؤتمر واحد تتخذ قراراته بالأغلبية من الحاضرين .

ولم يمهل الاستعمار الجزائر إلى أن تحضر وهى مستقلة الاعلان العثمانى للدستور . ولذلك فإننا لن نجد للحياة النيابية أثراً يذكر فى أوائل القرن الماضى فى الجزائر إلا بعض مظاهر الشورى الاسلامية التى يفرضها القرآن على كل الحكام . أما بعد الاحتلال الفرنسى فقد ظل الجزائريون مبعدين عن كل اشتراك فى الحكم أو فى الاستشارة . وفى سنة ١٨٦٦ سمح لهم بانتخاب أعضاء فى المجالس البلدية وبعد عشرة أعوام أخرى أعطوا حق المشاركة فى انتخاب رؤساء المجالس بعد الاحتجاجات الشديدة والمعارضة القوية من مختلف الطبقات الفرنسية . وفى سنة ١٨٨٨ اعترف للبعمرين الجزائريين بحق الانتخاب فى مجالس فرنسا رمزا لتطبيق مبدأ اللاحاق الذى طالما طالبوا به . ولم يعترف للمسلمين بهذا الحق بل تقرر إلغاء الحق الذى سبق أن أعطى لهم بالمشاركة فى انتخابات البلدية بدعوى أن المستشارين ورؤساء البلديات هم متصرفون مباشرون وممثلون رسميون للحكومة وذلك مالا يجوز الاعتراف به للأهالى متجاهلين أن البلديات تمثل السيادة القومية التى يقضى الحق الطبعى بحفظها للجزائريين وحدهم دون الأجانب . وفى سنة ١٨٧٠ اعترف قرار كريميو لليهود الجزائريين بحقوق المواطن الفرنسى بينما بقى

المسلمون معاملة بمقتضى قوانين (الانديجينا) وفي المدة التي بين سنة ١٨٩٦ وبين سنة ١٩٠٢ بدأ العمل في تأسيس المجالس الاستشارية في الجزائر وولدت النيابة المالية التي تقترح على الميزانية قبل أن يبت فيها البرلمان الفرنسي . فاشتغلت هذه المجالس على ثمانية وأربعين عضوا فرنسيا وعلى عضوين اثنين جزائريين فقط .

وقد استمرت هذه الحالة إلى أن صدر قرار في ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٣٤ وآخر في ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٣٥ حيث أنشئت مجالس مالية للمصادقة على الميزانية وزيد في عدد الممثلين الأهالي .

وفي ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٤٧ صدر النظام الجديد الجزائري الذي قضى باحداث مجلس جزائري يشتمل على قسمين الأول للفرنسيين المسلمين والثاني للفرنسيين ذوي النظام الوطني كما يسمونهم .

ومع أن النظام الجديد اعترف بحق الانتخاب الحر المباشر لجميع الجزائريين على اعتبار أنهم مواطنون فرنسيون فإن الولايات العامة والمسؤولين الفرنسيين في الجزائر لم يفتأوا يتآمرون على الشعب الشقيق لحرمانه حتى من هذه الحقوق الضعيفة التي اعترف له بها . وذلك إبقاء للهيمنة الإدارية والاستعمارية على هذه المجالس التي ما خلقت إلا بضغط الحوادث وإرغامها .

— ٥ —

وتتجلى السيطرة القضائية في القضاء التدريجي على المحاكم الإسلامية التي كانت هي المحاكم الوطنية الوحيدة في المغرب العربي قبل الاحتلال الفرنسي وذلك بالتحديد المتوالي من اختصاصاتها وإيقطاع مناطق كاملة من نفوذها وإحلال المحاكم الفرنسية محلها وتنميتها وبمضايقاتها بخلق محاكم عرفية كمرحلة انتقال توصل إلى القضاء الفرنسي .

وحينما احتلت فرنسا بلاد الجزائر وجدت المحاكم الشرعية في غاية النظام والأحكام التي كانت تسمح به درجة التطور في ذلك العصر ، وقد اعترفت السلطة الفرنسية لها أولاً بالاختصاص بشئون المسلمين الجزائريين وبالاستقلال التام في تصرفاتها ، ولكن هذه السلطة نفسها عادت فغصبت من القضاء الجزائري حقوقه وأصدرت قراراً في ٣١ ديسمبر سنة ١٨٥٩ يقضى بتبعية المحاكم الإسلامية للمحاكم الفرنسية . كما جعلت لرؤساء هذه المحاكم حق المراقبة على القضاء الإسلامي ، وجعلت استئناف الأحكام الشرعية في يد المحاكم الفرنسية وأصبح للمحاكم الفرنسية غرف استشارية بها مستشارون مسلمون للقاضي الفرنسي . وفي سنة ١٨٧٥ جرد القاضي الشرعي من اختصاصه في القضايا العقارية ماعدا مسائل الميراث والوصايا . وفي سنة ١٨٨٦ أصبح قاضي الصلح الفرنسي مختصاً في الحكم بين المسلمين في :

أولاً - في كل حالة لا يوجد فيها نص صريح بتطبيق الفقه الإسلامي .
ثانياً - في كل حالة ينص فيها القانون على تطبيق الفقه الإسلامي
ولكن لا ينص على اختصاص القاضي الشرعي .

وفي سنة ١٩٤٤ أقرت الاختصاصات السابقة على ما هي عليه ولكن استثنيت منها حالة توافق الطرفين . أي أن المسلمين متى اتفقا على التحاكم لدى المحاكم الفرنسية في أي نقطة ولو كانت من اختصاص القاضي الشرعي يصبح أمرهما من اختصاص المحاكم الفرنسية .

وتستثنى من هذه الإجراءات مناطق تيزي أوزو وأقاليم الجنوب ووادي ميزاب التي لا يزال القضاء الشرعي فيها محترماً نوعاً ما .

وتذرت فرنسا لتحقيق أغراضها ضد المحاكم الشرعية في الجزائر بعد أن جردت بعض العشائر البربرية من المحاكم الشرعية بدعوى أنها إنما فعلت ذلك طبقاً لرغبات البربر ولصالح اعرفهم الخاصة ، ولكن ثورة سيدي

المقراني التي اندلعت سنة ١٨٧١ فضحت هذه السياسة إذ بمجرد الانتصار الفرنسي على الثائرين حلت الولاية العامة الجماعات العرفية التي كانت أسستها لتحل محل المحاكم الشرعية ثم ألحقت القبائل بالمحاكم الفرنسية رأساً طبقاً لقرار أصدرته في ٢٩ أغسطس سنة ١٨٩٤^(١).

وبمجرد ما تم للفرنسيين احتلال تونس أنشأوا المحاكم الفرنسية التي أصبحت تتولى القضاء في جميع الشؤون التي تقوم بين الفرنسيين وبين الأجانب أو بين هؤلاء وبين التونسيين وفي كل القضايا الراجعة للعقار المسجل . وفي سنة ١٩٢٦ أعطيت المحاكم الفرنسية في تونس الاختصاص في النظر في القضايا السياسية .

وكان القضاء الشرعي على مقتضى المذهب المالكي هو السائد في سائر أنحاء المملكة الشريفة قبل الحماية فكان القاضي الشرعي مختصاً في جميع المسائل المدنية والجنائية والعقارية ، ولكن السلطان كان يصدر من حين لآخر أمره بتأسيس مجالس خاصة من عدة قضاة ومستشارين للنظر في القضايا الجنائية الكبرى ثم يرد النظر إليه ليصدر الحكم بنفسه فيها وفقاً لما جرى به العمل من مذهب الإمام مالك . وكانت وزارة العدل تقوم مقام الاستئناف لسائر القضايا المحكوم فيها كما أنها تستمع للشكايات المرفوعة إليها في جميع التصرفات القضائية أو غيرها . أي أنها إلى جانب عملها الراجع لإدارة العدل والاستئناف كانت تقوم بدور المحكمة الإدارية . وحينما توالت الدسائس القنصلية التي أنشأت امتيازات قضائية في البلاد متدركة بأن القضاء في مراکش ديني لا يمكن أن يخضع إليه غير المسلمين بدأت السلطة المغربية تعطي القواد والباشاوات حق النظر في بعض المسائل التي يأذن السلطان في النظر فيها إذا كان لها اتصال بالأجانب وكانت تتعلق بقضايا الجنائيات والجنح .

(١) علال الفاسي — السياسة البربرية في مراکش — ص ٣ .

وكان المحتسب مختصاً في الحكم في قضايا الغش والمكاييل وخصومات الأسواق ومنظمات المهن ولكن قراراته لا تصبح أحكاماً إلا بعد مصادقة القاضي . بل إنه في واقع الأمر كان يقوم بمهمة وكيل الدولة . أما اليهود فإنهم كانوا يخضعون للحاكم الشرعية فيما عدا الأحوال الشخصية فإنهم يرجعون فيها لمحاكم ربيين فيما يخص كل قضية ليس فيها أجنبي عن الطائفة ولم يتفق المتداعيان على رفعها للمحاكم الشرعية .

ويساعد القاضي الشرعي عدول المجلس وبعض المستشارين الذين يرى الضرورة في الرجوع إليهم وكبار المفتشين الذين يكتبون المذكرات القضائية طبقاً لطلب القاضي أو لطلب أحد المتداعيين . ويقوم بالادعاء والدفاع المتقاضون أو الوكلاء الشرعيون الذين يكونون مهنة ذات نظام عرفي معهود .

وقد اتبعت فرنسا في مراكش ضروب السياسة التي اتبعتها في كل من تونس والجزائر فأنشأت المحاكم الفرنسية المغربية لتحل مؤقتاً محل المحاكم القنصلية ولكنها أعطتها تدريجياً من الاختصاصات ما جعلها تحكم في قضايا الفرنسيين والأجانب كلها وفي كل قضية فيها فرنسي وأجنبي . كما جعلتها الفاصلة في كل نزاع في الاختصاص بينها وبين المحاكم المغربية على اختلاف أنواعها . وقد أصبح من حقها وحدها النظر في قضايا العقار المسجل وفي قضايا الجنود المغاربة .

وقد جردت المحكمة الشرعية من قضايا الجنح والجنايات وعديد من المسائل المدنية لفائدة المحاكم المخزنية التي لم تضع الحماية لها نظاماً يذكر ولا قانوناً يتبع .

واخترعت الحماية المحاكم العرفية في القبائل البربرية بعد ما ألغت فيها كل المحاكم الشرعية الإسلامية تمهيداً لإلحاق هذه المناطق بالمحاكم الفرنسية على الطريقة التي اتبعت في الجزائر .

وزيادة على السيطرة القضائية فإن الإدارة الفرنسية تعمل جهدها لتوجيه

البلاد كلها نحو تطبيق القوانين الفرنسية دون اعتبار للشريعة ولا للعرف المحلي وللمجرد الرغبة في الاندماج عن طريق وحدة القوانين وفي هذا المعنى يقول ماسيو لوسيان سان المقيم العام السابق في كل من تونس ومراكش وبطل الظهير البربري سنة ١٩٣٠ :

« إننا نحن الفرنسيين لا نجبر الشعوب التي فتحناها على الاذعان لنا والاندماج فينا دفعة واحدة وبالقوة وإنما نأمل أن نرى هذه الشعوب تندمج من تلقاء نفسها في العائلة الفرنسية وأن الاندماج عن طريق القانون مفيد جداً في نظري فكلما اقتربت القوانين المحلية من قوانيننا أخذنا نتجه نحو اندماج الأجناس الذي هو وحده وسيلتنا للحفاظ على الأمن وأساس طمأنينتنا وخلودنا وليس علينا إلا الشروع في العمل بعزيمة وثبات . »

- ٦ -

إن الاستغلال الاقتصادي هو الأصل الأصيل في الاستعمار فلاغربة إذن أن نرى سياسة الفرنسيين في الشمال الأفريقي تقوم من أول يوم على أساس إيجاد طائفتين متميزتين أحدهما للاستغلال والارتفاع والثانية لتكون موضوع استعباد واستفزاز لغيرها . وتتسم السياسة الاقتصادية المتبعة في المغرب العربي زيادة على ذلك بطابع الحجز الاقتصادي إذ لا يزال الميثاق الاستعماري هو الأساس للعلاقات التي بين فرنسا وبين إفريقيا الشمالية فهذه البلاد مصدر الثروة في نظر المستعمر الفرنسي ومايرسله إليها من رءوس الأموال بسخاء لا يقصد منه أكثر من إدراج الأرباح عاجلة أما الحكومة فهي لاتراعى فيه أكثر من أن يكون متمماً للاقتصاد الفرنسي .

وهناك نزعة أخرى وهي ابعاد المغرب عن الأسواق العالمية إلا إذا كان ذلك عن طريق السمسرة الفرنسية أو يؤدي إلى تبادل يعود بالربح على الانتاج الفرنسي .

وما دامت روح السياسة الاقتصادية هي ما ذكرنا فطبعي ألا يتيسر

القيام بتطور صناعي مهم في البلاد أولاً لأن الميثاق الاستعماري يأبى وثانياً لأن التجهيز لا ييسر إلا بتبادل حر أو باستقلال العملات المغربية عن الفرنك الفرنسي ومادام الاثنان غير متيسرين لأن فرنسا ترفضهما فلن يتسنى للبلاد الحصول على ما تنشده من آلات ضرورية للتصنيع .

على أن فرنسا — رغماً عن كل الدعايات التي تبجح بها — لم تستطع أن تقوم بسياسة مائية ذات نتائج في الشمال الإفريقي كله ، وأعظم دليل على ذلك أن هذه البلاد تتعرض بين الآونة والأخرى لقحط شديد وفيضان كبير كما هو الواقع في كل من تونس ومراكش في ساعة كتابة هذه السطور تونس تشكو الجفاف وأختها تشكو الفيضان . كما أن الاستغلال المعدني لا يتجاوز الحاجة التي تجدها صناعة فرنسا أو مبادلاتها فمعادن الحديد والفوسفات والزنك والخفيف والفضة والزئبق والزيوت والأثمد والبترولا لا يستغل سوى قسط منها ما عدا الفوسفات الذي يستخرج بكثرة . أما الكولبات الذي يوجد منه في مراكش أكبر معدن في العالم والمنجنيز وغيرهما فلا يكادان يستغلان بالمرة .

وتساوى العملة بين فرنسا وبين المغرب هو الذي يسهل هجرة رؤوس الأموال الفرنسية ولكن عدم توجيه رأس المال يعود على البلاد وأهلها بتضخم النقد وغلاء المعيشة عوضاً عن أن يعطيها لرفاهية والأمن . أما الصناعة الأهلية فقد كسف طالعها منذ هجوم الآلة الحديثة من جهة وذلك ما هو طبعي ، ومنذ أن نزلت قوة المستهلك على الشراء نتيجة الاستعمار الفلاحي من جهة أخرى . زيادة على فقدان وسائل التشجيع والتنظيم التعاوني الذي هو ضروري لدوام الحياة ومقدرتها على التطور المنشود .

يبلغ عدد الأراضى القابلة للزراعة على أعظم تقدير في الشمال الإفريقي ٧٢٣٦٠٠٠٠ هكتاراً يملك الفرنسيون منها ٢٨٪^(١) وقد انتزع معظمها بطرق القوة أو بوسائل الاحتيال تتنافى مع مختلف الشرائع الانسانية نذكر

(١) أوجيش جرنير (أرض البربر برنسا والاسلام) ج ٢ - ص ١٠٢ .

منها على جهة المثال القانون العقاري المطبق في الأقطار الثلاثة والذي يشبه نظام تورنيس المطبق منذ سنة ١٨٥٥ باستراليا وهو القاضي بتنظيم ملكية الأراضي وتسجيلها بعد أن تنظر فيها محكمة فرنسية ويكون الحكم الذي تصدره نهائياً لا يقبل أى تعقيب مع إلغاء مبدأ الاستحقاق المتبع في الشريعة الإسلامية . وهكذا استولى المستعمرون على قسم كبير من أراضي القبائل والأفراد دون أن يمكن أصحابها من إثبات استحقاقهم لها في الوقت المناسب هذا علاوة على نزع الملكية لصالح الاستعمار بدعوى أن ذلك مما يدخل في المصالح العمومية .

وكانت أراضي الدولة وأمالك الأوقاف في مقدمة ما تعرض لنهب الاستعمار الرسمي بتعويض رمزي أو بطريق (الهبة الاجبارية) . أما الفلاح فقد ترك عرضة للضياع والتشرد بعد ما حل محله في أرضه بضعة آلاف من شذاذ الفرنسيين والمتفرنسين .

وفي ميدان التجارة عمدت فرنسا إلى تكوين وحدة جمركية بينها وبين الجزائر منذ تشريع سنة ١٨٥١ - ١٨٨٤ وبذلك أدمجت الجزائر في فرنسا بقصد احتكار خيراتها واستغلال أسواقها ، وقد نتج عن ذلك أولاً أن التجارة الخارجية والتجارة الداخلية الكبرى كلها في يد الفرنسيين . ثانياً : أن التجار الصغار الذين هم جزائريون هم تحت رحمة كبار الفرنسيين الذين يستخدمونهم . ثالثاً : إن الصادرات محتكرة للانتاج الاستعماري . رابعاً : إن أغلب الواردات هي من حاجات الاستهلاك الأهلي .

وكانت لتونس معاهدات اقتصادية وتجارية مع مختلف الدول التزمت فرنسا باحترامها في معاهدة باردو ولكن مصلحتها الاستعمارية جعلتها تضرب عرض الحائط بذلك الالتزام فاستعملت الوسائل الدبلوماسية إلى أن تنازلت لها الدول الأخرى عن مبدأ المساواة معها في الباب المفتوح فاستصدرت من الباي تشريعاً مؤرخاً في ٢ مايو ١٨٩٨ يعترف لها بامتيازات جمركية فأصبحت تصدر لتونس بضائع من غير أداءات - ثم زادت

فأنشأت شبه اتحاد جمركي مع تونس يسمح لكثير من البضائع الفرنسية بالدخول للولاية التونسية من غير دفع الأداء. بينما لا يسمح للبضائع التونسية بالدخول لفرنسا إلا بعد دفع المقررات الجمركية المعتادة. ويجب على تونس أن تفرض على البضائع الأجنبية غير الفرنسية نفس الأداءات التي تفرض عليها عند الدخول لفرنسا. وقد وضع الأمر الصادر بتاريخ ٥ يوليو سنة ١٩٤٣ تجارة تونس الخارجية تحت سيطرة فرنسا المباشرة فيما يخص الصادرات والواردات والنقود.

وظلت فرنسا تحارب مقتضيات عهد الجزيرة الذي ينص على الحرية التجارية للجميع رغم مقاومة الدول لها في ذلك طيلة الأمد الذي بين الحربين، حتى استطاعت أن تقصى بعض الدول التي حاربتها عن الاستفادة من النظام الجمركي المغربي بينما احتالت بأشكال متعددة على الدول الأخرى خاصة الولايات المتحدة لتقلل من مزاحمتها لها في السوق المغربية، وقد بقيت فرنسا أول بائع للمغرب بالنسبة لأغلب المواد التي يوردها، إذ بلغت وارداتها للمغرب سنة ١٩٥٣ (١٧١) ملياراً من الفرنك وتعتبر مناطق الفرنك من البائعين في الدرجة الثالثة في المغرب، أما في الإصدار فإن فرنسا كذلك هي أولى المشتريين إذ يصل مشتراها من مبلغ (٤٤) ملياراً من الفرنك، وقد أدت هذه السياسة الاستعمارية إلى فقدان التوازن التجاري بين الصادرات والواردات في كل أقطار المغرب العربي.

ويمكن تلخيص السياسة المالية الفرنسية في اعتبار الأهلى ينبوعاً للدخل الحكومي عن طريق الضرائب المباشرة ولا سيما غير المباشرة التي تفرض على أهم المواد الحيوية له كالسكر، واعتبار المستعمر المقصود الأهم في كل فصول الاتفاق الحكومي. وتوجه الميزانية المغربية بصفة خاصة لتشجيع الاستعمار الاستيطاني عن طريق التعويضات الضخمة للوظفين والامتيازات والمساعدات للمعمرين وذوى الأعمال الحرة.

وتتجلى السيطرة العددية في نقطتين أساسيتين أولاً الهجرة الأجنبية

وتجنيس الجماعات المختلفة بجنسية الدولة المحتلة ، وقد ابتدأت هذه السياسة نفسها في الجزائر منذ نزول جيش الاحتلال إذ اتخذت الوسائل لإقرار العائلات الفرنسية التي أقطعت الأراضي المخصصة وخلق مصالح عديدة لها ، وقد انتهزت فرنسا حرب السبعين فأرسلت إلى الجزائر آلاف من الإلزاميين الذين هاجروا من الاحتلال الألماني . ثم استمر تنشيط الهجرة بكل الوسائل الممكنة ، ولكن ذلك لم يجد نفعاً إزاء حيوية الشعب الجزائري واطراد نموه فعمدت السلطة إلى سياسة التجنيس وألحقت بمقتضى قرار كريميو المذكور من قبل اليهود الجزائريين جميعاً ، ثم عمدت إلى الإيطاليين والإسبانيين والمالطيين فأدخلتهم جماعات في الجنسية الفرنسية وهكذا استطاعت أن تخلق من اليهود ومن العناصر اللاتينية أقلية استعمارية تتناقض مصالحها مع مصالح المواطنين المسلمين ، ومع ذلك فإن سكان الجزائر اليوم يبلغون العشرة ملايين لا تكون هذه الأقلية منهم إلا زهاء ٦٠٠ ألف أو يزيدون قليلاً .

واتبعت نفس السياسة في تونس حيث فتحت أبواب الجنسية لليهود وللمالطيين والإيطاليين والأجانب بشروط خفيفة لا تتجاوز أحياناً الأعراب عن الرغبة في الدخول في الجنسية الفرنسية ، وكان للاستعمار الفلاحي الرسمي نصيبه في تنشيط هجرة الفرنسيين والمتفرنسين لتونس ، وقد خلقت آلاف الوظائف الحكومية لتسهيل هجرة آلاف العائلات الفرنسية للقطر الشقيق أملاً في أن يبقى بعضها بعد نهاية أمد الشغل ، وقد كاد يبلغ اليوم عدد غير التونسيين المقيمين في تونس مائتين وخمسين ألفاً معظمهم من الفرنسيين .

أما في مراکش فإن التجنيس لم يتح له الفرصة لتسميم وسط اليهود أو الأجانب في البلاد لأن الإسرائيليين المراكشيين أعلنوا غير ما مرة تمسكهم بقوميتهم على الرغم من جميع الإغراءات الفرنسية ودعايات اليهود الفرنسيين والجزائريين ، ولكن الهجرة والوظيفة هما السبيلان لتكثير عدد الأجانب في البلاد . وقد دخل مراکش في زمن الحرب الأخيرة وما بعدها

بقليل (٦٨٠٠٠) ثمانية وستون ألف أجنبي ٥٦ ألفاً منهم فرنسيون . وفي المدة التي بين ١٩٤٩ و ١٩٥٢ دخل المغرب (٤٢) ألف أجنبي منهم ٣٥ ألفاً فرنسيون . ولكن هذه المدة سجلت خروج عدد من المهاجرين يبلغ (١٠٨٠٠) أجنبي (٧٥٠٠) منهم فرنسيون ^(١) . وقد توقفت الهجرة في السنتين الأخيرتين بسبب عنف المقاومة الواقع الآن وجو الإرهاب الفرنسي والمقاطعة الاقتصادية . ولكن مع ذلك يمكننا أن نقول أن الهجرة كانت تقع فيما قبل هاتين السنتين بنسبة ألف أجنبي في كل شهر ، هذا عن الدخول إلى المغرب بالطرق الشرعية ولكن الصيادين البرتغاليين مثلاً يتسربون آلافاً بصفة سرية فتدعهم إدارة الحماية يقيمون بعد أن تأخذهم بغرامة طفيفة على الرغم من أن قوانين البلاد تقضى بسجن المتسرب وإبعاده بعد ذلك فوراً .

أما الوظائف فقد أَوْخَنَّا سيطرة الفرنسيين على معظم الوظائف العامة في المغرب مع العلم بأن الشخص يخلق الوظيفة عندنا لا العكس ، وكذلك الإغراق في استخدام الجيوش الأجنبية بدعوى الدفاع وإقرار الأمن والحقيقة أن عدد الجنود الأجانب المقيمين في الشمال الأفريقي لا يبرره شيء إلا استعمال الأساليب المصطنعة لخلق عدد من الأجانب ولو مؤقتاً رجاء أن يدوم بعضه .

وإلى جانب هذا وذاك فإن الفرنسيين يستعملون أساليب ملتوية وغير مباشرة لتكثير سوادهم وذلك باضعاف سواد الأهالي ، فزيادة عن النفي والتشريد الذي يرمى به قسم كبير من المواطنين والذي لا نتحدث عنه الآن فإن تشجيع هجرة اليهود المغربيين في الأقطار الثلاثة لإسرائيل مستمرة . وإذا كانت لهذا العمل عدة بواعث أجنبية وصهيونية فإن في مقدمة العوامل في النفس الفرنسية إجلاء عشرات الآلاف من المغاربة عن بلادهم قرباناً للصهيونية ومضايقة للعرب وفسحاً لمجال عدد مماثل من الفرنسيين والأوربيين يحلون محلهم في الإقامة وفي النشاط . وقد اتفقت حكومة مسيو مندريس

(١) عدد المغرب الممتاز - من مجلة (معاملة ما وراء البحار الشهرية) - ص ٧٢ وهي

فرانس الأخيرة مع الجمعية اليهودية للولايات المتحدة على السماح بهجرة عشرين ألف يهودى من مراكش وحدها حسب ما نشر ذلك فى مختلف الصحف على أثر زيارة وفد هذه الجمعية للمغرب العربى ، ومن المعلوم أن العنصر الإسرائيلى معروف بمقدرته على المزاومة التجارية الأمر الذى لايسر المستعمرين الذين لا مبرر لوجودهم إلا الاحتكار فى الاتجار .

أما عن الولادة فإن طيب العيش والضمان الاجتماعى وغير ذلك من المشجعات الخاصة بالفرنسيين جعلت الحالة عند الجالية الفرنسية فى المغرب العربى أحسن بكثير من الأهالى الذين يتعرضون لكل ضروب البؤس والمرض اللذين لا يحدى فيهما إلا سعاف الصحى وحده على ضعفه وقلة ما هو موجود منه ، وقد أكد مسيو رويير مونتاني فى بحثه عن البروليتارية المغربية أن عائلات العمال فى المدن التى يتجاوز أبنائها الاثنين أصبحت قليلة جداً^(١) . وقد أيد ذلك جان لويس مبيج بما استنتجته من إحصاء قام به فى حى كارلوطى بالدار البيضاء^(٢) . أما الوفيات فتتجاوز فى المتوسط ١٢٪^(٣) وإذا رجعنا إلى جداول الإحصاءات التونسية نجد أن الولادة فى الوسط الأهلى التونسى فى تناقص مستمر بينما نسبة الوفيات فى تزايد^(٤) .

تتبعج الدعاية الفرنسية دائماً بزيادة عدد السكان الأهالى بكيفية خارقة بعد الاحتلال الفرنسى ، ويذهبون فى ذلك مذهباً غريباً فى تكييف إحصاءاتهم بالطريقة التى تتفق وغاية دعايتهم ، والحقيقة أن تناقص عدد الأولاد والبؤس والحروب الفتاكة التى تعرض لها أبناء المغرب بسبب التجنيد الإجبارى الفرنسى كل ذلك لا يدع مجالاً للازدهار الذى كان ممكناً وقوعه

(١) رويير مونتاني - نشوء البروليتاريا المغربية - ص ٢٤١ .

(٢) جان لويس مبيج - (مدينة الدار البيضاء الجديدة) - (درب كارلوطى) مجلة

كادى سود مجلد ٦ - سنة ٦ .

(٣) نفس العدد الخاص عن المغرب من مجلة (معلة وراء البحار الشهرية) .

(٤) أنظر رسالة (أضواء على القضية التونسية) - نشر دار الفكر الإسلامى بدمشق -

ص ٤٠ وما بعدها .

للجنس المغربي لو عاش حراً مطمئناً ، وأن أكبر تقدير إحصائي يدل على أن عدد سكان مرا كش اليوم يكاد يبلغ العشرة ملايين ، وإن كان الإحصاء الرسمي الفرنسي لا يدعى للمنطقة الفرنسية أكثر من ثمانية ملايين ، فلنسأل الحكومة الفرنسية أين المليونان اللذان يقيمان في أقصى جنوب المغرب من وادي نون إلى وادي السنغال ، أليس أولئك السكان مغاربة الدم واللحم فما الذي جعلهم شعباً مستقلاً عنا يسمى بموريطانيا أحياناً أو بالصحراء الفرنسية أخرى ويعد جزءاً من أفريقيا الغربية تارة وجزءاً مستقلاً تارة أخرى ؟ أليس أصل هذا العدد من المواطنين وما يضمهم من أرض هو أكبر قسم من الوطن وفصل ذلك عنا أضعافاً فعلياً لعدد المراكشيين ونقصاً من بلادهم ؟

ومن جهة أخرى فإن مؤلف كتاب « النخبة الأزهرية » سجل أن عدد المراكشيين وبالطبع قبل الحماية هو ١٤ مليون نسمة فأين هو هذا العدد ؟ الحقيقة أننا نستطيع العثور عليه في الأقاليم المقتطعة من بلادنا وفي مقابر موتى المجاعات التي وقعت سنة ١٩٣٥ وسنة ١٩٣٦ في دراهما وإليها .

أما الإحصاءات التي سجلت في وقت الحرب الكبرى الأولى فلم تكن تشمل غير الشواطئ التي استولت فرنسا عليها إذ ذاك ، أما مناطق الثورة وقد كانت أزيد من ٨٠٪ من أرض الوطن وسكانها فإنها لم تدخل في الحساب . ومن المعلوم أن سكان المدن جميعاً لا يتجاوزون عندنا ربع السكان على أكثر تقدير . والشواطئ لا تتعدى العشرة من مجموع المدن المراكشية ، أما الإحصاءات التي تعاقبت بعد ذلك فهي مجرد فرضيات يعتمد فيها على ازدياد نسبة عدد كمية السكر المستهلك وهذه كانت تزداد بقدر ما يقع احتلاله من القبائل ، وأما لنجزم « وليس من رأى كمن سمع » أن الفرنسيين لم يقوموا بأى إحصاء في المغرب تصدق عليه الطرق الحديثة التي يتبعها العلماء الاجتماعيون ولو مرة واحدة منذ احتلالهم لبلادنا إلى اليوم . وإنما هي فروض تقريبية يعتمدون فيها على أوراق التكوين أو الضرائب أو ما أشبه

ذلك مما لا يثبت حقيقة ولا ينفي شبهة . والذي لا شك فيه أن عدد السكان في المغرب العربي قبل الاحتلال الفرنسي لم يكن أقل مما هو عليه اليوم إذا لم يكن أكثر ، وأن الاستعمار الفرنسي حال دون النمو الطبيعي للمواطنين وإذا كان بعض الازدهار المادي قد وقع في البلاد نتيجة خط الطرقات وتحسين المواصلات الخ فإن الخير الذي يستفيدة المغاربة من ذلك لا يتغلب على الأضرار التي أصابتهم من نزع الأراضي وإفقار الشعب والسيطرة المادية على مرافق الحياة وانتشار الأوبئة والأخلاق الفاسدة وغير ذلك من مساوئ الاستعمار الفرنسي .

— ٧ —

أما السيطرة الثقافية فتتجلى في ثلاثة مظاهر :

١ — محاربة التعليم القومي واللغة العربية والعلوم الإسلامية ، وقد أثبت التاريخ أن الأقطار المغربية كلها كانت عامرة بأنواع المدارس والمعاهد وليست جامعة القرويين في فاس وجامعة الزيتونة في مدينة تونس إلا مثالين لهذه الثقافة الحية التي كانت تسع اللغة العربية وتزدهي بها ، فقد كان عدد المدارس وعدد التلاميذ في الجزائر قبل سنة ١٨٣٠ أكثر جداً من عددهم اليوم شهد بذلك أوجين كومبس في مجلس الشيوخ الفرنسي إذ قال (لقد كان التعليم في الجزائر سنة ١٩٣٠ أقل تقيفاً مما جعلته السلطة العامة الفرنسية ، لقد كان هناك أزيد من ألفي مدرسة ابتدائية وثانوية وعليا وكان الأساتذة المختصون يعلمون التلامذة الذين كانوا يقبلون بغاية الاجتهاد على دروسهم) . وكانت الدروس العامة تنظم في جميع المساجد للكبار (١) . ولكن هذا كله قد أصبح في خبر كان منذ بدأ الاستعمار الفرنسي في تخطيطه ، حتى استطاع بولار أن يقول « إن وصول الفرنسيين للجزائر أحدث بلبلة عميقة في عالم

(١) الحقيقة الجزائرية نشرة حركة انتصار الحريات الديمقراطية ص ٧٠

المفكرين والأدباء ، لقد ترك أغلب العلماء كراسي تدريسهم وتفرق التلامذة وعوضا عن الدروس العامة والتي تؤخذ في الاجتماعات أخذ أولئك يبحثون عن فك معميات العلوم في دروس منعزلة وبمدارس من الدرجة الثانية أو في الزوايا البعيدة ، وقد وضعت إدارة المساجد — المدارس في يد طماعين يحولون مصارف الأوقاف لجيوبهم ومنذ ذلك الوقت أهملت كل المدارس تقريبا .

واتجهت سياسة التعليم في تونس إلى محاربة اللغة العربية والاستعاضة عنها باللغة الفرنسية بينما كانت تونس بدأت تصبح مركزاً لثقافة عربية نشيطة تتطور نحو المناهج الحديثة خصوصاً بعد أن تأسست المدرسة الصادقية إلى جانب جامع الزيتونة العتيق .

وكذلك كانت مرا كش مهذاً للعرفة بما احتوت عليه من معاهد دينية في سائر القرى والمدن وقد قال مسيو كوليز سنة ١٩٣٠ « عند إمضاء عقد الحماية وجدنا أنفسنا أمام حالة واقعة إذ وجدنا أمامنا بفاس جامعة القرويين التي زودت دول الإسلام الافريقية طول عشرة قرون بقيادة الفكر كما وجدنا أيضاً في الحواضر والبوادي عدداً كبيراً من الكتائب القرآنية يمدّها السلطان أو الأوقاف أو مطلق الناس بما تحتاج إليه ، نعم وجدنا أنفسنا أمام مجموعة زاهرة بديعة من المدارس كبرى وصغرى تعمل تحت ظل الأحياء الحضرية أو تحت خيام المداشر (١) » .

لقد سلطت الحماية حربها على هذه المنظمات الثقافية المغربية فأقفلت عددا كبيرا من المدارس التي بقيت من آثار هذا التعليم القديم كما نصبت عداءها المستمر على جامعة القرويين وفروعها في مرا كش ومكناس والرباط وطنجة ووجدة وعلى كل المؤدبين القرآنيين الذين كانت حربهم طابع السياسة البربرية الأول ، ونجد في كتاب (المغرب) الذي طبعه حزب

(١) كوليز — حمايتنا — ص ٢٥٨ — ٢٦٨

الاستقلال جداول ونماذج لضروب العداء التي أظهرتها الحماية بكل ما هو تعليم عربي وإسلامي (١).

٢ — عقم التعليم الرسمي المخصص للمغاربة وضعف نسبته — فهو أولاً يتسم بطابع التفرقة فيقسم المدارس إلى أنواع متعددة لا موجب لها إلا العمل على عدم مواصلة التلامذة دروسهم .

وإذا راعينا عدد السكان فإن نسبة الأطفال الملحقين بالمدارس هي كما يلي :

في تونس	٢,٦٦٪
في الجزائر	٢,٠٪
في مراکش	٣,٣٠٪

ومعنى هذا أن عدد التلامذة الذين يدرسون في المدارس الرسمية لا يتجاوزون إلا قليلاً عشر الأولاد المغاربة الذين في السن المدرسي وهم ما ينيف على الخمسة ملايين في كل من تونس والجزائر ومراكش . بينما نجد كل أبناء الفرنسيين يكادون يجدون المحل في المدارس المهيئة لهم في المغرب . وإليك نسبتهم في المدارس المغربية باعتبار عدد الأولاد الفرنسيين

في تونس	٨٥٪
في الجزائر	١٠٠٪
في مراکش	١٠٠٪

أما ما يرجع للمنظمات الثقافية والفنية العامة فتكاد تكون كلها مقصورة على الأجانب ولغتهم إلا فيما تدعو إليه حاجة الدعاية (كالإذاعة العربية) فإنها عند المحتلين ضرورة تقدر بقدرها .

٣ — ومن ضروب السيطرة الثقافية الدعايات التبشيرية والمحاولات التي

(١) كتاب المغرب — ص ١٤٢ وما بعدها .

تعمل لنشر المسيحية في الأوساط المغربية لا عن طريق الإقناع ولكن عن طرق ملتوية أسسها دوفوكو بترية اللقطاء والبؤساء وبضغط الحكام ونشرهم لضروب الخيانة والاحاد والاخلق الساقطة في أوساط المثقفين كسبيل لاستدراجهم إلى المسيحية . ولكن هذا كله لا يذكر إزاء الاضطهاد الديني الذي اصاب المسلمين في المساجد والمعابد والأوقاف الإسلامية .

لقد استولت الإدارة الفرنسية في الجزائر على الأوقاف الإسلامية وادخلتها في أملاك الدولة بينما جعلت المساجد والمعابد تحت نظر الوالي العام نفسه ومسؤوليته وقد أصبحت عشرات المساجد الكبرى كنائس معروفة دون أن يقع التحويل حتى في شكل بنائها الداخلي وأصبح التعليم المسجدي خاضعاً لمراقبة استعمارية تجعله عديم المنفعة وأحياناً عديم الوجود بالمرّة .

وزعم مسيو هانوتو أن فرنسا فصلت الدين عن الدولة برضى من التونسيين ولكن الواقع أنها ألغت الدين من نظر الدولة بالمرّة . وألحقته بالمراقبة الفرنسية التي تسمح لنفسها بالتدخل في المنظمات الإسلامية والأوقاف واضعاف ثروتها عن طريق انتزاع أراضيها وتسليمها إلى المستعمرين .

وأما في المغرب الأقصى فإن السياسة البربرية لم تقم إلا على أساس اقفال المحاكم الشرعية جملة، في مناطق العرف البربري المزعوم ، وعلى مقاومة الكتابيب القرآنية والمعاهد الإسلامية ومراقبتها حتى القضاء عليها . ونحن لا نريد أن نقرر في هذا المكان ما كتبناه في العديد من كتبنا ونشراتنا التي ننصح بالرجوع إليها لمن أراد التوسع في هذا الموضوع .

وأما السيطرة الاجتماعية فتمتجلى في احتكار ضروب الحريات العامة وحرمان المغاربة منها فالأحزاب والجمعيات والصحافة الحرة خاصة بالفرنسيين

وكذلك التمتع بكل الحقوق الانسانية الضرورية ، وقد كان كل من الدستور وحزب الشعب وحزب الاستقلال موضوعا للمنع مرارا عديدة ولا يزال حزبا الشعب والاستقلال ممنوعين حتى الآن وقد سمح للدستور الجديد أخيراً فقط باستئناف نشاطه نظرا لظروف المفاوضات التجارية بين الحكومة التونسية والحكومة الفرنسية في شأن الحكم الذاتي المزعوم . أما رؤساء هذه الأحزاب وأنصارها فهم معرضون دائما لأشد ضروب التعذيب والاعتقال وقد قاسى أعضاء اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال والمسؤولون في الاتحاد النقابي المغربي من ذلك الشدائد طيلة السنتين السابقتين . وحكم بالإعدام أخيراً بالمحكمة العسكرية بوجدة على رئيس فرع الاستقلال في هذه المدينة في ضمن أربعة عشر عاملا استقلاليا لمجرد اتهامهم بالدعوة إلى القيام بمظاهرة تضامنية على أثر إبعاد سلطان البلاد الشرعى محمد الخامس . وتمتلىء سجون الشمال الافريقى ومنافيه اليوم بما يزيد على المائتى الف من المعتقلين من مختلف اقطار هذه البلاد وأما الابادة فقد تجملت في أحداث مايو سنة ١٩٤٥ بالجزائر واحداث ديسمبر ١٩٥٢ فى الدار البيضاء وفى أنواع الإكتساح والتفتيش الجماعين القائمين الآن فى كل بلدان الشمال الافريقى .

وقد اعترف للتونسيين بحق تكوين مركز نقابى وطنى ولكن ذلك ممنوع على الجزائريين الذين يجب عليهم أن ينخرطوا إذا شاءوا فى إحدى المنظمات النقابية المعترف بها فى فرنسا نفسها . وأما فى المغرب الأقصى فلم يسمح للمواطنين بتأسيس نقابة مغربية بل منعوا حتى من الانخراط فى النقابات الفرنسية الموجودة فى المغرب ، ولا يزالون موضع الارهاق والاضطهاد كلما حاولوا التكتل أو القيام بنشاطهم النقابى . وعلى الرغم من ذلك فإن للعمال المراكشيين النقابات المنظمة فى دائرة الاتحاد العام للنقابات المغربية المؤتلفة ولكنهم يلاقون فى سبيل نشاطهم كل ضروب الإيذاء والتكيل .

ولا يأمن أحد من المغاربة على نفسه أو أهله أو مملكه فالتوقيف

الإدارى والتفتيش المنزلى والجسمى أصبح شيئاً منتظراً فى كل وقت وبدون معرفة الأسباب واما حرية التملك فهى معدومة تماماً وقد رأينا كيف طغى الاستعمار على جميع الأراضى الزراعية الخصبة وانتزعها من يدملاكها الشرعيين .

— ٩ —

هذه هى ضروب السيطرة التى كانت محور السياسة الفرنسية فى الشمال الإفريقى منذ عهد الاحتلال إلى اليوم والتى أخذت فى المدة التى بين الحرب الكبرى الأولى والثانية صبغة النشاط المستمر والعمل القوى لتحقيق الأهداف الاستعمارية فى أمن من كل المنازعات الأجنبية والتدخل الدولى . وإذا كانت فرنسا قد اتفقت مع بريطانيا فى عقودها السرية على تنفيذ السياسة الخاصة المبنية على تقسيم سلطنة الرجل العليل وعلى تنسيق سياستيهما مدة الحرب فيما يرجع للبلاد العربية فإن الانجليز بمجرد ما أحسوا بروح التضامن الإسلامى الذى تجلى فى الاحتجاجات التى وجهها المسلمون لانجلترا حين ضربت القسطنطينية وحينما أحسوا يبدأ السخط العربى من توزيع مناطق النفوذ فى الشرق الأوسط وخصوصاً بعد ما رأوا الوفود العراقية تتوالى لتطلب من مصطفى كمال العون وترجوه أن يرسل معها السيد السنوسى لمبايعته رئيساً على الثورة ضد الاحتلال الانجليزى . وحينما شعروا كذلك ببدء الثورة المصرية والسورية وبمواصلة الكفاح فى المغرب الأقصى . أقول حينما أحسَّ الانجليز بكل ذلك اقتنعوا بضرورة اتخاذ سياسة ألىن مع العرب والمسلمين وأحس عن العنف الذى اتجهت فرنسا إليه فى بلاد الشام ومراكش . ولذلك صمموا على النزول عند إرادة الشعب العراقى بمبايعة الملك فيصل ملكاً على العراق بعد ما خرج ضحية الطغيان الفرنسى من سوريا . ولوحوا له بأنهم لا محالة سيعترفون يوماً ما باستقلال العراق بل أعلنت الحكومة البريطانية فى مجلس العموم بأن الغرض من سياستها فى العراق هو (تأسيس حكومة اسلامية عاصمتها بغداد القديمة تسترجع سالف مجد العرب وتالد

عزهم). ثم عجلوا بالغاء الحماية في مصر وقلب الخديوية المصرية إلى مملكة منفصلة عن الأتراك، وليس معنى هذا أن الانجليز أنصفوا العرب أو اعترفوا لهم بحقوقهم المشروعة التي كانوا يعدونها بها ولكنهم آثروا اتباع سياسة بسط النفوذ عن طريق الرؤساء والزعماء بعد ارضائهم من جهة الشكل على الأقل، وقد انتهت هذه السياسة بالاستقلال التدريجي للأقطار العربية غير فلسطين وخلق اقليميات لم يكن لها وجود من قبل ولا يعلم أحد متى تنتهي. وعلى كل حال فقد أغضبت هذه السياسة فرنسا غضباً شديداً ورأت فيها مساماً بالاتفاقات التي وقعت بينها وبين بريطانيا ومساساً بالسياسة الرشيدة التي يجب في نظرها أن تستعمل مع العرب ومع المسلمين وهي القوة، ولندع أقوال الرسميين من الفرنسيين في هذا الموضوع ولنستمع إلى رجل فرنسي طالما اعتبره المسلمون حر الفكر صادق الضمير لا يكتفم الحق حين يعترف بالحضارة للعرب وحين يشهد بقوة الصمود لدينهم. لنستمع إلى جوستاف لوبون ينعى على الانجليز غلظتهم في معاملة العرب بذلك اللين في كتابه (اختلال التوازن العالمي^(١)) إذ يقول «إن الانجليز الذين خيل إليهم أنهم سيتمكنون من ابقاء الأستانة في حوزتهم فأرسلوا إليها مفوضاً سامياً له صفة الحاكم بكل ما لهذه الكلمة من معنى عادوا لرشدكم فأنجلت لهم الحقيقة وتبين لهم عظم الخيال في مرامهم وخصوصاً عندما رفض الأتراك الذين كانوا مغلوبين وعزلاً من كل سلاح تقريباً قبول شروط الصلح التي جرب المنتصرون أن يجبروهم على قبولها وعندما طردوا اليونانيين من أزمير — عندما حدث كل ذلك فهم الانجليز حقيقة الحال كما ينبغي وأن العالم الاسلامي قد عاد اليوم فأصبح من القوة بحيث يستطيع اضطرار أوربا لإناخة عنقها أمام مشيئته. ثم يقول: إن القوانين المدنية المنفصلة تمام الانفصال عن القوانين الدينية في الغرب ليست منفصلة عند المسلمين التابعين لأحكام

(١) جوستاف لوبون — اختلال التوازن العالمي — تعريب توما البستاني — ص ٥١

القرآن (الكريم) وفي اعتقاد المسلمين أن كل قوة مصدرها الله وأن هذه القوة يجب الخضوع لها واحترامها كيفما كانت نتائجها لأنها تمثل إرادة الله . وبما أن الله (تعالى) قد أذن للأتراك أن يطردوا الكفرة من أزمير فقد كان من الجلي أنه عاد إلى حماية المؤمنين به ، كما أن هذه الحماية قد بدت بشكل أوضح عندما عقد مؤتمر لوزان أيضاً مادام المندوبون الأوروبيون لم يستطيعوا المقاومة أمام المندوبين المسلمين .

« وفي الواقع لقد قبل الحلفاء بمطالب الأتراك في جميع النقاط الهامة فلو كانوا أكثر فهما للروح الإسلامية ودراية بها لعلوا بأنها لا تنحني إلا أمام القوة ولظهر لهم إذ ذاك جلياً وجوب التضامن لكي تتمكن أوروبا من إملاء رغباتها العمومية المشتركة في جميع الشؤون الأساسية والجل على تقبلها . ولأصبح الصلح في الشرق الذي بات مهددا اليوم للغاية موطن الأركان لمدة طويلة . »

ويقول « في نفس الكتاب ، أن الهلال والصليب لم يكونا موضع بحث أحد ما في هذه المؤتمرات (لوزان) ومع ذلك فإن روح المفاوضات الخفية كانت عبارة عن نضال بين هذين التمثالين .

« لقد ألمعنا فيما سبق إلى أن الامبراطورية البريطانية أضاعت العجم وبلاد النهرين ومصر وأصبح مركزها في الهند مهددا بسبب عدم معرفتها بحقيقة العالم الإسلامي . »

حرب الصليب للهلال والتضامن الاستعماري واملاء الإدارة على العرب والمسلمين واتخاذ القوة سبيل ذلك كله على اعتبار أنها هي المظهر الوحيد لقوة الله في نظر المسلمين هي العقيدة التي هيمنت على الفرنسيين جميعاً في سياستهم الإسلامية استوى في ذلك حكاهم ومفكرهم وقادتهم ورجال الرأي الحرفيهم ولذلك لا غرابة إذارأينا فرنسا تغضب من أسلوب الإنجليز المتقلب وتعتبر كل مظهر تحريري يتبعه الغرب مع العرب علامة ضعف يجب أن تستبعد ، ولا غرابة إذارأينا ليوطي ومن بعده يتخذون السياسة البربرية وسيلة للفرنسية

وسمعا يبدو وزير الخارجية الفرنسية يعلن في صراحة للذين لا موه على أسلوب الحكومة الفرنسية مع السلطان الشرعى لمرا كش (أى الحرب بين الصليب والهلل وأنه لا يمكن أن أدع الهلل ينتصر على الصليب) . أى لا بد من استعمال القوة فى إرغام المسلمين المغاربة على الخضوع .

وطبعى أن تكون لكل هذه المظالم والاهانات ردود فعل قوية فى نفوس المغاربة تبعثهم إلى الدفاع عن النفس لاقتناع فرنسا بأن قوة الله التى يؤمن بها المسلمون هى قوة الحق التى تدفع المظلوم لمقاومة الظالم وارغامه على الانصاف ورد الحق لأصحابه لا قوة الظالم التى هى فى واقع الأمر هباء ما به من كفاء وذلك موضوع الفصل التالى .

بعد الحرب الكبرى

كفاح المغرب العربي

- ١ -

إذا أردنا من كلمة « قومية » المعنى الذى يكونه فى النفس الدفاع الذاتى والثورة ضد الهجوم الأجنبى ، ورد الفعل ضد كل عمل من شأنه أن يمس بالكيان ، والانتفاضة التى يقوم بها الناس حباً فى البقاء ، فإن الشعب المغربى أعطى فى جميع عهوده التاريخية أمثلة حية لقوميته الناهضة وروحه المتوثبة وإيمانه المتحفز ضد كل اعتداء . وإنك لتجد آثار ذلك فى تاريخه القديم فى علاقاته مع الرومانيين والونداليين والاسبانيين وحتى مع بعض الخلفاء العرب ، وحيثما هجمت فرنسا على الجزائر اندفعت الأمة لبذل كل ما فى استطاعتها دفاعاً عن نفسها وحماية لبيضتها ، وانتفضت معها مراکش تبذل لها العون وتواصل معها الجهد حتى عرضت نفسها للخطر فى سبيل تخليص أختها وجارتها ، علماً منها بأن المستعمر متى وضع قدمه فى الشمال الإفريقى فإنه لن يقنع بجزء منه دون جزء ولا إقليم دون آخر ، وإذا كانت الجزائر أول بلاد المغرب نكبة بالاستعمار الفرنسى فإنها أيضاً أول جزء تجلت فيه حيوية المغرب وقوته على الكفاح واستعداده للاستبسال فى سبيل الحرية .

وإذا كان القتال الرسمى والمنظم بين دولة معتدية ودولة مستميتة فى سبيل حقها انتهى بانتصار القوة على الحق بعد احتلال القبائل سنة ١٨٥٧ فإن كفاح الشعب الجزائرى لم ينته أبداً ، بل يمكن أن يقال إنه دخل لأول مرة فى روح التمرد الشعبى الذى لا يقبل الواقع ولا يعترف بالأمر المقضى فقد انبثقت المقاومة فى جبال الأوراس بعد عام آخر فقط واستمرت سنتين تعبر بلسان النار عن روح الاستقلال ، والصمود فى سبيله . ثم اندلعت من شرق المغرب الأقصى ثورة عظيمة اكتسحت عمالة وهران أعقبها

حركة قوية في بسيط البيض « جريفيل » التي لم تكن هي الأخرى غير تأكيد لمعنى القومية التي لا تقبل الاستسلام .

وعلى الرغم من القساوة الشديدة التي قابل بها الفرنسيون كل هذه الحركات فإنه لم تنته حرب السبعين حتى قامت ثورة الحاج محمد المقراني السكبري .

إن سنة ١٨٧٠ هي السنة التي أعلن فيها الوزير اليهودي الفرنسي كريميو إعطاء اليهود الجزائريين الجنسية الفرنسية مع إبقاء المسلمين في حالة الرعايا ، وقد اعتبر معظم رؤساء الجزائر أن في ذلك إهانة كبرى لهم تضاعف إهانة الاحتلال التي لم يتقبلوها أبداً ولا تزال غصتها في نفوسهم .

كانت الأحوال مطمئنة نوعاً ما حينما رجعت أوائل الجيوش الفرنسية للجزائر يوم ١٤ يوليو سنة ١٨٧٠ وقد أرسل المقراني بهذه المناسبة برقية ودية للإمبراطور ، لكن لم يحل يوم ٤ سبتمبر حتى قام الجمهوريون باعتقال الرؤساء الأهالي والموظفين الفرنسيين فاضطربت الأحوال ، ولكن لجان الثورة ملكت زمام الموقف في الولايات والعمالات . ومع ذلك كله أو بسبب ذلك كله تقدم جامبيتا فأعلن إلى جانب قانون كريميو عدة قوانين استثنائية أبعد فيها المسلمين عن دائرة الحق العام وجعلهم تحت رحمة الوالي العام . وأعطى لإدارته الحق في اعتقال كل جزائري يشك في ولائه وفي تجريده من صفاته وأملاكه . ومنع المجلس الفرنسي أو الحكومة الفرنسية من التدخل بصفة ما في كل تصرف يجريه الوالي العام في هذا الباب . فالثورة الفرنسية إذن لم تكن لإلغاء الحكم المطلق ولا لمقاومة العبث الذي كانت الإمبراطورية تنهه به ولكنها كانت — بالنسبة للجزائر على الأقل — امتداداً لعهد الاستبداد وفاتحة لعصر من الزجر والقمع لم يتقدم لهما مثيل حتى في تاريخ الاستعمار الفرنسي قبل ذلك الوقت . لم يرض كل هذا الرؤساء العرب واعتبروا أنهم في حل من وعد التعاون الذي كانوا أعطوه لرجال فرنسا . وقد عبر عن ذلك المقراني بقوله : « لقد أعطيت كلمتي لجندي أما أن أتعاون مع يهودي أو تاجر فلا » .

واليهودى الذى يعنى المقرانى هو كريميو . أما التاجر فهو جامبيتا ، فالمسألة إذن نتيجة احتقار كلى للسلطة الفرنسية التى قامت فى فرنسا نفسها دفعت بالشعب للتمرد على الحكم الفرنسى . ذلك التمرد الذى لم تمت روحه قط فى أعماق الجزائريين ، إن الروح التى اغضبت العربى فثار وهو يقول : لو ذات سوار لطمتنى والتى اكفرت الآخر بمعبود الجاهليين فأسلم وهو يندد :

أرب يبول الشعبان برأسه لقد ذل من بالت عليه الثعالب

هى نفس الروح التى نفخت الثورة فى أعماق المقرانى واخوانه من الجزائريين ، فهى انتفاضة قومية كتبها الجيش زمنياً ، حتى إذا عيل صبرها انطلقت تأخذ طريقها وتعرب عن نفسها . إنها حركة لمقاومة الحكم الفرنسى كله وليست ضد لون من ألوان هذا الحكم كما حجب إلى بعض الفرنسيين أن يتأولوا ، وإذا كان الباعث المباشر هو ما ذكرناه فإن ذلك لا يغير من حقيقة الأمر شيئاً ، فالثورات كثيراً ما تبدأ بسبب بسيط أحياناً ولكنها لا تقف عند إزالة ذلك السبب . لقد قامت الثورة فى أمريكا للاحتجاج على فرض ضرائب من غير استشارة أى لسبب سياسى ولكنها لم تقبل إلا الحل الوطنى الذى هو إعلان الاستقلال . فالشعب الجزائرى الذى اتخذ من أوامر (جامبيتا) سبباً للثورة لم يكن يرضيه مجرد التنازل عن هذه الأوامر لو وقع ، وإنما يرضيه التحرر الكلى والعود إلى ما كان يتمتع به من حكم ذاتى وكيان مرموق .

ثار الخيالة الجزائريون « بعين القطار » وهاجموا « سوق أهراس » و « الملية » وحاصروا مدينة تبسة واحتلوا ورغلة ، وتقدم المقرانى (باشا أغا) المجازة لقيادة الثورة فى ١٥ مارس ١٨٧١ يسنده الشيخ محمد الحداد شيخ أعظم طريقة فى الجزائر وهى الطريقة الدرقاوية الرحمانية .

امتدت الثورة إلى منطقة كبيرة تشتمل على أزيد من ستمائة كيلو متر ، حيث استولى الثوار على « باليسترو » و « دلس » حتى ورغلة وبلغ عدد

الشوار ثمانمائة ألف مواطن جردت لهم فرنسا جيشاً مجهزاً بأعظم الأسلحة قوامه مائتا ألف جندي ، وقامت بين الفريقين أزيد من ثلاثمائة معركة استشهد فيها زهاء الستين ألف جزائري ، وقتل فيها من الفرنسيين أزيد من عشرين ألف جندي باعترافهم . وبعد ما تغلبت القوات الفرنسية على الشوار عاملتهم بكل ما يتصوره العقل البشري من ضروب الوحشية فأخذتهم مؤاخذه المجرمين ولم تأل بهم تعذيباً وتنكيلاً وأطلقت للجيش الحرية في هتك الحرمات والفتك بالأعراض وإزهاق الأرواح وجردت العائلات من أملاكها وأموالها وحكمت على ستة آلاف من المجاهدين بالإعدام . وأبعدت خمسمائة من الرؤساء لقضاء حياتهم مشردين معذبين في كاليدونيا ، ومن بينهم الشيخ الحداد وولده محمد وعزيز والبطل أبو مزراق وقد بقوا هناك حتى ماتوا . وانتزعت من القبائل أربعمائة ألف هكتار وألغت سائر الجماعات البلدية التي كانت شاهدة بأثر النظام الديمقراطي الإسلامي في القبائل .

لقد تغلب الفرنسيون على هذه الثورة الجبارة ولكن آثارها في نفوس الجزائريين لم يفته ، وقد أعقبتها حركات كانت تندلع في الغالب من الحدود المراكشية فيعجل الفرنسيون بقمعها كما وقع لحركة أولاد سيدي الشيخ وثورة أبي عمامة وغيرهما . ثم كانت الثورة الصحراوية العظيمة التي أشرنا إليها في وقت الحرب الكبرى الأولى .

وإذا كانت الثورة المسلحة قد توقفت بنهاية الحرب الكبرى الأولى فإن حركة سياسية واسعة النطاق متشعبة الجوانب ولدت في الجزائر لتدخل في تجارب متعددة تنشدها منها طريق التحرر من سيطرة الفرنسيين ثم تنتهي إلى هذه الثورة الجائحة القائمة اليوم في جبال الأوراس ، لتواصل جهاد عبد القادر والمقراني وأبي عمامة .

أعلن ولسن مبادئه التحريرية في العالم فاعتقد فيها الكثيرون من زعماء العرب وهبوا يطالبون بتحقيقها ، وما إن انتهت الحرب حتى تشكل وفد من الضباط الجزائريين برئاسة الأمير خالد . وسافر لفرنسا ليطالب مؤتمر الصلح

المنعقد في فرساي بتطبيق المبادئ الجديدة على الشعب الجزائري ولكن دعاة الحرية في وقت الحرب كانوا قد نفضوا التراب على قبرها مع شهدائها الأحرار من كل الشعوب ، ومع ذلك فإن هذه المحاولة كانت سابقة تبعتها حركة كفاح قوية ونافعة .

أحيل الأمير خالد الذي كان ضابطاً بالجيش الفرنسي إلى التقاعد . وكان تشريع ١٩١٩ قد وسع دائرة التمثيل الأهلي في المجالس البلدية والمالية فتأسس برئاسته كتلة المنتخبين المسلمين الجزائريين التي جعلت برنامجها :

١ - الحصول للجزائريين على كامل الحقوق .

٢ - إصلاح أحوال الجزائريين الاجتماعية .

٣ - إيقاف الهجرة الأجنبية .

وأسست الكتلة جريدة « الاقدام » لتكون لسانها المدافع عن هذه المبادئ .

وإذا كانت هذه النقط جزئية في حد ذاتها فإنها على كل حال تتم عن الروح التي أملت بها وترجم عن مقدار الآلام التي عاناها الجزائريون من غصب حقوقهم السياسية ومن انحطاط أحوالهم الاجتماعية بسبب توالي الهجرة الاستعمارية التي تضايقهم في عقر دارهم وتنقص عليهم حياتهم . ولعل في الغموض المقصود الذي في كلمة كامل الحقوق ما ينم عن الجوالسياسي الذي كان مهيمنا على الوسط الجزائري ، فالشعوب عادة لا ترضى بغير الاستقلال ولكن الفرنسيين عملوا دائماً في الشمال الافريقي على توجيه الغضب الشعبي صوب الجزئيات التي لا تضرهم المطالبة بها وإن لم يستعدوا لإرضائها . لأن ذلك يبقى المطالبين في دائرة من الارتباط بالدولة المستعمرة نجحوا أم أخفقوا ، وهي سياسة أشبه ما تكون باستراتيجية المهاجم الذي يحصر الحرب في عقر دار عدوه إن انتصر عليه احتل بلاده وإن انهزم لم يكن خسر أكثر من أرض غير أرضه وذلك ليس بالخسران الكبير ، ولكن ماهي الحقوق الكاملة في نظر الأمير وصحبه ، لا شك أنها فيما يقال للفرنسيين هي حقوق

المواطن الفرنسي التي جادت بها الجمهورية على اليهود وحرمت المسلمين منها .
وهي فيما يتحدث به الأمير مع خاصته تلك التي أعلنها بمجرد ما أتيحت له
فرصة الاعراب عن آرائه الحقيقية في البرقية التي وجهها من فرنسا لتأييد
المجاهد الكبير عبد الكريم الخطابي بطل الريف في ثورته على الأسبان .

لقد صاحب هذا الغموض أسلوب الكثيرين من رجال العمل الوطني
في الجزائر ، وقد اعتبروه من ضروب السياسة التي تتيح لهم قوة في صورة
ضعف ، وإذا كان ذلك معقولا في بعض المراحل الأولى من تكوين الحركة
فإنني لا أرى له مبرراً بعد أن تقدمت فئة أخرى تعلن في جرأة مبادئها
التحريرية دون خوف ولا مبالاة .

استمر الأمير خالد في الجزائر يواصل كفاحه في جو من ضغط الفرنسيين
ومقاومة الخونة ، ثم سافر لفرنسا سنة ١٩٢٤ حيث أسس هو والحاج علي
عبد القادر من الجزائر وعلى الحامي من المغرب الأقصى وهما عضوان باللجنة
الإدارية للحزب الشيوعي الفرنسي لجنة للدفاع عن شمال إفريقيا سرعان
ما تطورت سنة ١٩٢٦ فأصبحت نجم الشمال الإفريقي ، وغايتها (الدفاع عن
المصالح المادية والأدبية والاجتماعية للمسلمين المغاربة) ثم (تربية أعضاء
الجماعة) وقد انضم إليها أزيد من خمسة آلاف عضو سنة ١٩٢٩ فقامت بعدة
مجهودات في تربية المغاربة الموجودين في فرنسا من الأقطار الثلاثة والدفاع
عن حقوقهم وأمكنها أن تعقد مؤتمراً مهماً برئاسة مصالي الحاج قررت فيه
مطالب مستعجلة ترجع لتحسين حالة الجزائريين وجعل التعليم إجبارياً باللغة
العربية في الجزائر .

وقد اعتبرت السلطات الفرنسية ذلك منها ثورة على السيطرة الفرنسية
فأصدرت قراراً بحلها ، ولكنها واصلت عملها في السر تحت ستار حركة
(النجمة المجيدة) .

وفي سنة ١٩٣٠ أسس رئيسها السيد مصالي الحاج جريدة (الامة) في فرنسا
وبوساطتها أمكنه أن ينقل دعايته إلى وطنه . وكان المستعمرون يستعدون

إذ ذاك لأحياء الذكرى المئوية لاحتلال الجزائر فانهزت النجمة المجيدة وجريدتها تلك الفرصة للقيام بحملة واسعة النطاق لاطلاع الرأى العام على حقيقة المهمة التمدينية التى تزعم فرنسا أنها قامت بها فى الجزائر . ورفعت الحركة مذكرة لجمعية الأمم تشرح فيها فظائع الاستعمار الفرنسى .

وفى سنة ١٩٣٣ عقدت مؤتمراً آخر أعلنت فيه مطالبة الشعب الجزائرى :

- ١ - باستقلال الجزائر .
- ٢ - جلاء الجيوش الأجنبية عن الوطن .
- ٣ - تأسيس جيش جزائرى قومى .

وقد ثارت السلطة مرة أخرى لذلك واعتقلت زعماء (النجمة المجيدة) السادة مصالى الحاج وإيماش عمار وبلقاسم ، بدعوى تنظيمهم جمعية ممنوعة وقيامهم بدعوة الجنود الجزائريين للثورة ونشاطهم فى دعاية من شأنها أن تؤدى إلى الفوضى . ولكن هذا الاعتقال لم يؤثر على سير الحركة إذ واصلت عملها باسم (الاتحاد الوطنى لمسلمى الشمال الافريقى) .

نجحت الحركة فى إبطال قرار الحل المنصب على نجم الشمال الافريقى وإطلاق سراح الزعماء المعتقلين فعادوا فى نفس العام لمواصلة كفاحهم داخل فرنسا وخارجها متحررين من الجو اليسارى الذى عاشوا فيه ومتجهين نحو الجو الوطنى الإسلامى العربى . وقد أدى ذلك أيضاً إلى اعتقال كل من بلقاسم وإيماش سنة ١٩٣٥ بينما نجح مصالى فى الفرار إلى جنيف حيث أقام بضعة أشهر فى ضيافة الأمير شكيب أرسلان حيث كان يصدر توجيهاته لأنصاره ورجال حركته .

وفى سنة ١٩٣٦ تأسست فى فرنسا (الجبهة الشعبية الفرنسية) التى هى عبارة عن اتحاد الأحزاب الديمقراطية الفرنسية ، فرجع مصالى لفرنسا وانخرطت جمعيته فى هذه الجبهة حيث كان يشارك هو وأنصاره باسمها فى مظاهرات الجبهة الانتحائية داعياً لقضية المغرب وقضايا سوريا وفلسطين ومصر .

واقْتداء بكتلة العمل الوطني في مرا كَش وضع مصالى وأصحابه دُفتر مطالب الشعب الجزائري ، وقدموها للحكومة الفرنسية وللجهة الجديدة ثم انتقل إلى وطنه فقام بدعاية عظيمة الأهمية فوق أرضه وفي وسط جماهير شعبه .

كان الجو في الجزائر نفسها مضطربا لأن قيام الجهة الشعبية في فرنسا بعث أملا في نفوس المغاربة عموما . وبينما كان الشعب يكافح من أجل الجزئيات كان المسيطرون على توجيه فئة من المنتخبين في المجالس المالية والعمالية لا يهتمهم أكثر من الحصول على الحقوق التي ينتفع بها المواطنون الفرنسيون ، وقد حسبوا أن المسألة كلها ترجع لأمر الشخص وما يمكن أن يحظى به من مساواة مع الرجل الفرنسي ناسين أن الحقوق الشخصية مهما عظمت فليست شيئا يذكر إزاء الحقوق القومية العليا التي هي أساس كل حرية وضمأن كل حق فردى ولم تكن الدعوة الجديدة التي ينادى بها مصالى تصادف أكثر من الاستعداد النفسى في الأمة ، أما النخبة فهي أبعد ما يكون عن إدراك هذه الروح الثورية التي تريد تحرير الجزائريين قبل كل شىء من عقدة النقص التي صاحبتهم زمنا طويلا ، وتفهمهم أنه من الممكن لهم المطالبة بحقوقهم كأمة لا كأفراد ، وأن الجزائر ليست إلا أمة عربية مسلمة لا بد من أن تقرر مصيرها بمصير المجاهدين في مصر والشام والمغرب . وأما أحزاب اليسار الفرنسية التي ساعدتها أول يوم فقد إندهشت من قوتها في المطالبة والانتشار ، فقلبت لها ظهر المجن إذ أيقنت أنها حركة لا ترمى لأكثر من تحرير الجزائر والمحافظة لها على إسلامها وعروبته ، وأنه لخبية للشيوعيين أن يكتشفوا أن أعضاء من مجلسهم الإدارى هم الذين أسسوا هذه الجماعة لتصبح خصمهم العنيد فى العقيدة والكفاح فى الجزائر . وخيبة كذلك للنخبة الجزائرية التي حسبت أنها فعلت كل شىء حينما نجحت فى عقد المؤتمر الإسلامى لتطالب بإصلاحات جزئية بسيطة أهم ما فيها هو اعتبار اللغة العربية لغة قومية فى الجزائر .

وقف مصالى في وسط الجماهير المحتشدة لتحية زعماء المؤتمر الإسلامى الذين يتحدثون لهم عن مشروع فيوليت لتجنيس فئة من الشعب الجزائرى وليحمدوا الله على أن جهودهم ستؤدى لتحقيق ذلك لا محالة ، وقف مصالى ليواجه الجمهور والقادة بأن المطلب الحقيقى للأمة الجزائرية هو شيء أعلى من كل هذا ، وأنه استقلال الأمة الجزائرية واستقلال المغرب العربى كله ، وأنه يعارض بكل حرية وصراحة فى ميثاق المؤتمر وخصوصاً ما يرجع منه لارتباط الجزائر بفرنسا وفى مشروع بلوم فيوليت ، لا لأنه يفرق بين أبناء البلد الواحد إذ يعطى حق الانتخاب لفئة من الجزائريين دون أخرى ولكن لأنه يوجه الجزائريين إلى المواطنة الفرنسية وهو ما يضعف القلوب الوطنية الجزائرية .

فأما الجمهور فقد نسي جو المؤتمر الذى كان فيه واستمع لصوت الحق الذى صدع به هذا الجندى العامل الجزائرى وإذا به صوت الشعب حقيقة ، الصوت الذى يخفق به قلب كل جزائرى وجزائرية وانطلق يدوى كالرعد مصفقاً هاتفاً بالاستقلال مطالباً بالحرية .

لقد انتصرت الوطنية الحقيقية منذ اليوم وبفضل مصالى الحاج . ولكن الدكتور بن جلون رئيس المؤتمر الإسلامى ورفقائه ، لم يكونوا راضين لأن أجواد المفكرين لا يرضون دائماً عن هذه المواقف المفاجئة التى تقلب برامحهم وتفسد عليهم حسابهم ، أعلن بن جلون رغبة الجزائريين فى التطور ضمن العائلة الفرنسية وأعلن مصالى أن الشعب الجزائرى يطالب بالاستقلال عن فرنسا فى غير لبس ولا غموض ، وأين الثرى من الثريا ؟

ولكن الحزب الشيوعى الفرنسى غضب أيضاً لأن تسامحه السابق فى بعض النقاط المتعلقة بالدين والقومية مقابل كسب العمال الجزائريين فى صف الماركسية لم يكسبه النتائج التى كان يريد لها فالكفاح الذى يعلنه مصالى باسم العمال ليس راجعاً لمصالح الإنسان المستعجلة ولكنه راجع لقضية الخلود الأبدى للإسلام والعروبة كصفة ثابتة للأمة الجزائرية المستقلة .

ومنذ الساعة اختل التوازن وانقلبت الأوضاع أصبحت الثورة في صف الوطنية الجزائرية بينما أصبحت الرجعية الاستعمارية وعقدة النقص الأهلية في صف الحزب الشيوعي . وقطعت آخر صلة بين الوطنيين الجزائريين وبين الشيوعية وأعلنت حكومة الجبهة الشعبية تنفيذاً لطلب الوالى العام في ٢٦ يناير سنة ١٩٣٦ حل نجم الشمال الافريقى الذى (ظهر عمله جلياً ضد فرنسا) ولم يكن المصدر لهذا القرار إلا مسيو بلوم رئيس الحزب الاشتراكى ورئيس الحكومة اليسارية فى فرنسا . وكان ذلك بدء مرحلة جديدة فى الكفاح الوطنى فى الجزائر .

وقبل أن نواصل الحديث عن المرحلة الجديدة يجب أن نتحدث قليلاً عن الجماعات التى تكون منها المؤتمر الاسلامى الجزائرى المنعقد يوم ٧ يونيو سنة ١٩٣٦ والذى كان يضم إلى جنب نجم الشمال الافريقى الذى رأينا موقفه ممثلى كل الهيئات والأوساط فى الجزائر ، فما هى هذه الهيئات ؟

١ - المنتخبون والمتطورون كما كانوا يسمون أنفسهم وهم عبارة عن النخبة المسلمية التى تخرجت من مدارس الفرنسيين وكلياتهم وتفرنست إلى حد كبير فى تفكيرها وعاداتها ولغتها إلى درجة أنها تجهل اللغة العربية أحياناً والتى لم يبق لها من الصفات القومية إلا عواطفها الإسلامية التى يجب أن ننوه بصلابتها وقوتها ، ومع أنها لم تكن تربط بينها نزعة واحدة فإن كل ما كان يشغلها هو مركزها من هؤلاء الفرنسيين الذين يعيشون معها جنباً لجنب ويتكلمون بلغة سياسية واحدة ولكنهم يتفوقون عليها فى الحقوق التى يتمتعون بها فوق أرض الجزائر ولذلك فهى تطالب باعطائها (هى على الأقل قبل اعطاء الشعب) الحق فى التمثيل والانتخاب فى البرلمان الفرنسى وتسويتها بالفرنسيين فى المحاكم بالغاء كل استثناءات مع الاحتفاظ لها بحالتها المدنية التى تمس الوجدان الدينى عند المسلم . وإلى جانب ذلك فهى تطالب باصلاحات تعود على الشعب الإسلامى بالنفع كالغاء المحاكم الاستثنائية

و تنظيم المحاكم الإسلامية وتعيين محلفين مسلمين وتكوين مجلس عائلي لحماية اليتامى والمهجورين والغاء الغرامات الجماعية التي تفرضها فرنسا من حين لآخر على القبائل والمدن عقابا لها على ما يرتكبه بعض أفرادها في ترابها وتحسين حالة العمال وإصلاح التعليم الإسلامي وكل ما من شأنه أن يصلح الحال في الجزائر ويخفف من سيطرة المستعمرين ، وكانت تعمل لتحقيق هذه الأغراض على تأييد مشروع فيوليت الذي هو عبارة عن تشريع يقضى بتجنيس فئة من الجزائريين معظمها من هذه النخبة المثقفة ومن بعض الرؤساء وقدماء المحاربين ، مع عدم المساس بالأحوال الشخصية أى بكل ما يرجع للزواج والطلاق والميراث . وقد انشقت عن هذه الطائفة أقلية تجمعت حول جريدة صوت الأهالي التي كان يصدرها الدكتور الزناني لتطالب بالتجنيس السكلي الاجباري من غير تحفظ .

لعب (المنتخبون) أدواراً سياسية مهمة في الأوساط الجزائرية يصح أن يقال عنها أنها (طحن للخوا) وقد أسسوا (اتحاد المنتخبين) وكان أعظم فروعه اتحاد عمالة قسنطينة إذ كان يرأسه الدكتور بن جلون ويشتمل على الدكتورة الأخضرى وجلما وسعدان وفرحات عباس وكان رئيس هذا الاتحاد هو الذي يتزعم حركة (المنتخبين) وهو الذي ترأس المؤتمر الإسلامي وقد وقعت مشادات عديدة بين الاتحاد وبين الإدارة الفرنسية بالجزائر على قضايا جزئية لا تربط بينها رابطة اعتقادية ، ثم تبلورت الحركة في مناقشة مشروع فيوليت التي وعد ألبير سارو مدير شمال أفريقيا برياسة الوزارة الفرنسية بطرحه على بساط للبحث .

وفي يوليو سنة ١٩٣٨ تأسس (التجمع الفرنسي الإسلامي) الذي يرمى إلى العمل على تحقيق مطالب الجزائري في تمام الصلة مع (التجمع الشعبي) وقد انخرطت فيه جمعية العلماء والنقاييون وقدماء المحاربين وفرع واحد من حزب الشعب وممثلون أوريون للنقابات والحزب الاشتراكي الفرنسي والحزب الشيوعي الفرنسي . ورفض الانضمام إليه السيد عباس فرحات

الذي أسس (الاتحاد الشعبي الجزائري للفوز بحقوق الانسان والمواطن) والحق أن عباساً كان قد أصبح يرى ضرورة العمل الشعبي للحصول على الحقوق ويفرق بين مبدأ (التعلق) بفرنسا وبين الامتزاج فيها وهو تطور مهم بالنسبة لمؤلف كتاب (الشبيبة الجزائرية) سيتبلور في حركة (حزب البيان) الذي يتزعمه عباس وسيأتي دور الحديث عنه .

٢ - تزعم فرنسا أنها بمجرد احتلال الجزائر حلت محل الدولة العثمانية في السلطين الدينية والزمنية ، وإنها بمقتضى ذلك لم تسر في الجزائر على مبدأ فصل السلطين بالنسبة للمسلمين بل أبقت في يدها إلى جانب الحكم السيطرة المطلقة على جميع شئون الاسلام الدينية البحت ، فالوالى العام هو الرئيس الفعلى لجميع الأئمة والقضاء والمفتين والمؤذنين والمدرسين الدينيين وغير ذلك من الاختصاصات التى تكون عادة فى يد أمراء المؤمنين أو مشايخ الاسلام . وقد نقلنا فيما سبق شهادة موظف فرنسى كبير يعترف فيها بغضب العلماء وفرارهم من كراسى التدريس التى تدخل تحت السيطرة الفرنسية الادارية ورقابتها الاستعمارية . ورأينا كذلك كيف أن أهم طريقة في الجزائر التى هى الطريقة الرحمانية شاركت فى ثورة المقرانى ، وقد كان الأمير عبد القادر الجزائرى نفسه من أفراد الطريقة الدرقاوية .

فرد الغعل القومى في الجزائر كان بلا شك مؤيداً برد فعل دينى ضد التصريحات العدائية للإسلام التى أعلنها امبراطور فرنسا فى جوابه عن احتجاج بريطانيا ، وضد التصرفات الجائرة التى اتبعها الجمهوريون لتقويض دعائم المنظمات الاسلامية الجزائرية .

وحاولت فرنسا بعد أن استقر لها الأمر أن تستغل لنفوذها بمجموعة من الطرق الصوفية التى كانت موجودة فى الجزائر والتى كان عدد مريديها فى القرن الماضى يبلغ ٨٧٤ ١٦٨ (حسب جداول الاحصاء الموجوده فى آخر كتاب « المرابطون والاخوان » الذى كتبه لويس ران وطبع سنة ١٨٨٤) وظهرت خيانة قسم كبير من شيوخهم كالتيجانيين والوزانيين ثم ظهرت

السياسة التي اتبعها ملوك المغرب الأقصى والتي كانت تسير في وقت واحد مع الثورة الوهابية وحركة الإصلاح في المشرق. كل ذلك بعث في نفس الشعب وفي حملة الثقافة العربية بالخصوص نوعاً من المحاسبة يبعث على البحث عن أسباب انحطاط المسلمين وتأخرهم وفشلهم في انجاح كفاحهم الذين لم يقصروا فيما يستوجبونه من تضحية وبذل، وطبيعي أن يكون أول ما يخطر ببال الكل هو تحرير الشئون الدينية من سيطرة غير المسلمين وتكوين رعاة للطائفة الإسلامية تحافظ للأمة على استقلالها في تطبيق شعائر الدين الراجعة للفرد في عمل اليوم والليلة على الأقل.

وتجاوب هذا الشعور مع أصداء الدعوة السلفية التي صدع بها جمال الدين وتلميذه محمد عبده في المشرق، وسافر الأستاذ الإمام إلى الجزائر حيث ألقى بمسجد بحى بلكورت دروساً حضرها جمع غير قليل، وقد تركت في قسنطينة بالذات أثراً لدعوة عبده، كانت ترددها نخبة من الشباب المتنور. ولكن هذا لم يحدث تغييراً كبيراً في الاتجاه العام في الجزائر حتى جعلت ثلة من الشباب الذين درسوا في المشرق أو في تونس تحمل الدعوة الجديدة وتعمل لها في حماس ونشاط.

كان في طليعة هذه الثلة المؤمنة الشيخ عبد الحميد بن باديس المولود في قسنطينة من الأسرة الباديسية الصنهاجية التي كان لها دور في إفريقيا في القرن العاشر، وقد أتم دروسه في جامعة الزيتونة في تونس حيث أمكنه أن يتصل في غير أوقات الدراسة الرسمية بالدعوة السلفية عن طريق الكتب والمجلات المصرية التي كانت تصل لتونس أكثر من غيرها من بلاد الشمال الأفريقي. فقرر أعداد نفسه لنشر الفكرة والعمل على تحديد الإسلام خلقاً وديناً في الوسط الجزائري. وما أن عاد للجزائر حتى بدأ يعمل لنشر دعوته وأسس لها جريدة (الشهاب) التي كانت أول الأمر أسبوعية ثم أصبحت شهرية، فتجمعت من حوله نخبة من الكتاب والدعاة أمكن لابن باديس معهم أن يؤسس (جمعية العلماء المسلمين) سنة ١٩٢٨.

لقد قدمت الجمعية للإسلام في الجزائر خدمات عظيمة لا بما كانت تنشره في الوسط الجزائري من نور وهداية فحسب ، بل بما أخذت تفتحه من مدارس لتربية النشء الجزائري على تعاليم الإسلام وثقافة العرب ولغتهم . فقد استطاعت أن تؤسس في عشرة أعوام عشرات المدارس المنبثقة في مختلف أنحاء القطر الشقيق . وأن تشجع على إرسال بعثات كبيرة لفاس وتونس ومصر والشام والعراق .

تتلخص تعاليم جمعية العلماء في هذه الآيات التي يرددها تلاميذها في المدارس :

شعب الجزائر مسلم وإلى العروبة ينتمي

- وقد أعلن مؤتمرها التاسع عن مطالب الجمعية العامة وهي :
- ١ - الاعتراف باللغة العربية كلغة قومية .
 - ٢ - حرية الدين والعبادة .
 - ٣ - رجوع الأوقاف والمنظمات الإسلامية ليد المسلمين .
 - ٤ - تنظيم المحاكم الشرعية وإعطاء الشعب الإسلامي حق انتخاب قضاة ومفتيه بالوسائل التي يراها .

وقد شرحت جمعية العلماء في السنين الأخيرة هذه المطالب في رسالة عن ضرورة تكوين مجلس إسلامي يشرف على شؤون الدين وتكون له السلطة التامة فيما يرجع لذلك بحيث يعترف له أنه المهيمن على السلطة الدينية الإسلامية ، وبذلك ينفصل الدين الإسلامي عن الدولة الفرنسية في الجزائر أسوة ببقية الديانات الأجنبية هناك .

جمعية العلماء إذن حركة إصلاحية سلفية من جهة ، ولكنها من جهة أخرى دعوة قومية تعارض كل سياسة تنادي باندماج الجزائر في فرنسا وتطالب بالمحافظة لهذا البلد على صبغته الإسلامية العربية الجزائرية . وقد أكد لي الشيخ البشير الإبراهيمي بأن الجمعية لم تدخل المؤتمر الإسلامي إلا لتمكن

من الدفاع عن الاسلام والعروبة في الجزائر، وأنها لم تكن موافقة على المطالب السياسية الأخرى خاصة فيما يرجع للتجنيس . والحقيقة أن الأستاذ بن باديس كان في الجزائر كالشيخ عبده في مصر كلاهما حاول الاصلاح في نوع من المسألة السياسية اعتقاداً بأن التربية والتنوير هما أساس كل عمل يؤدي للنجاح .

على أن الشيخ عبد الحميد بن باديس أعلن معارضته من بعد للبهادىء التي أعلنها عباس فرحات في كتابه (الشبيبة الجزائرية ^(١)) مؤكداً أن الشخصية الجزائرية موجودة . وكان عباس قد قال « إننى حاولت عبثاً البحث عن الشخصية الجزائرية في التاريخ وفي الحاضر فلم أجدها » . وقال « فرنسا هي أنا » فقال ابن باديس « اننا بحثنا عن الشخصية الجزائرية في الماضي وفي الحاضر فوجدناها أمة إسلامية جزائرية تكونت ووجدت كما تكونت ووجدت جميع أمم الأرض ^(٢) » . وقد أكد الشيخ بن باديس أن الاستقلال حق طبعى للشعوب ، وأن الجزائر يجب أن تنال هذا الحق متى أتمت نضجها .

تعزز نشاط الشيخ بن باديس برجوع الأستاذ الكبير الشيخ البشير الابراهيمى والأستاذ الشيخ الطيب العقبي من المشرق ، اللذين أقاما فيه زمنا طويلا ومع الفرق بين درجة هذين الشخصين الثقافية والاعتقادية فانهما قد بذلا لدعوة بن باديس خدمات لا يمكن للجمعية نسيانها ولكن المعارضة التي قام بها (المدرسون الرسميون للجمعية) على أثر حركة (المؤتمر الاسلامى) أدت إلى قتل المفتى كحول ، فاتهم المستعمرون به (الطيب العقبي) ولكن

(١) نظرية عباس في هذا المعنى مسجلة في كتاب (الشبيبة الجزائرية) الصادر سنة ١٩٣١ .
وفي الرسالة التي أصدرها هو ومحمد عن النظام الاستعماري (وتناخص في القضاء على الاستعمار عن طريق الالحاق (من المستعمرة إلى المقاطعة) كان الالحاق في نظر هؤلاء ليس هو عين الاستعمار إن لم يكن أقبح أنواعه .
(٢) الشهاب — ابريل سنة ١٩٣٦ .

القضاء أطلق سراحه مع ابقاء القضية مسطرة على رأسه كسيف ديموكليس فكان لذلك أثره في نفسه وأخذ يتقرب للسلطات الفرنسية . وفي سنة ١٩٣٨ قدم استعفاؤه للجمعية لأنها رفضت تجديد ولائها لفرنسا .

أما الشيخ البشير الابراهيمى فهو من أقوى علماء الجزائر ثقافة واطلاعا وأدبا ووعيا وحسن سميت وطيب سلوك وبلاغة في القول ومن أكثرهم نشاطا وعملا وأعظمهم تشبعا بالروح السلفية الصحيحة ومنذ توفي الاستاذ بن باديس سنة ١٩٤٠ وهو يرأس جمعية العلماء ويواصل مع زملائه الأفاضل خاصة الشيخ التبسى الكفاح لتحقيق أغراض الجمعية ومبادئها . وقد استطاع بمساعدة الأستاذ الفضيل الورتلانى أن يفتح آفاقا واسعة في المشرق العربي للبعثات العلمية التي توفدها الجمعية للكرع من ينابيع الجامعات القديمة والحديثة والعودة إلى الوطن لتلقيح الوسط العلمى العربى وانمائته .

ويوجد اتصال مستمر وتعاون بين الشيخ البشير وبين مندوبى الحركات السياسية الجزائرية التي تعمل ضمن لجنة تحرير المغرب العربى فى مصر .

٣ — يرى الفرنسيون أن الجزائر جزء من فرنسا ولذلك فإن الأحزاب السياسية الموجودة فى الجزائر تتبع هناك خطة غير التي تسير عليها فى تونس والمغرب الأقصى ، إذ أنها تفتح أبواب الانخراط للأهالى وتنتشر الدعوة من بينهم لتقوية مركزها وتوزيع كلمة الجزائريين والاستفادة من أصواتهم فى الانتخابات العامة . ومن أشد هذه الأحزاب دعاية فى الأوساط الأهلية الأحزاب اليسارية ، وإذا كان الحزب الاشتراكى فى الجزائر نفسها يمثل نزعة لا تقل عن نزعات الأحزاب الاستعمارية الأخرى فإن الحزب الشيوعى متقلب فى سياسته بحسب ما تدعو إليه حاجة السياسة التي يستلزمها من أجواء الشيوعية والاستعمارية معاً ، وقد قرر هذا الحزب بإجماع فروعه سنة ١٩٢١ معارضته التامة لكل شكل من أشكال القومية الأهلية ، وشرح ممثلو الحزب فى المؤتمر الثانى الدولى الروح العامة التي تعمر نفس قادة الشيوعية فى الجزائر ضد الوطنية الأهلية التي يرونها معارضة كل المعارضة

للمبدأ الدولي . وقد أدى ذلك إلى رفض الشيوعيين الفرنسيين استجابة النداء الذي وجهته الدولية الثالثة لتحرير الجزائر وتونس . ووصفه فرع سيدي بلعباس للحزب الشيوعي بأنها حماقة خطيرة^(١) .

ولكن سياسة الشيوعيين في فرنسا نفسها كانت تختلف عن سياسة فروعهم في الجزائر ، الأمر الذي يبين بجلاء أن الاستعمار يتجاهل كل المبادئ إزاء الفائدة المستعجلة التي يعمل للحفاظ عليها المستعمرون بعين المكان .

لكن انخراط قسم من الأهالي في الحزب الشيوعي وقيام نجم الشمال الأفريقي أدى إلى تغيير في سياسة الحزب سرعان ما تبدل أيضا بمجرد ما ظهرت مبادئ الشباب الجزائري الوطني المتمسكة بالعروبة والإسلام واسكنه على كل حال قبل أن يتعاون مع مختلف الأحزاب الجزائرية ضمن التجمع الفرنسي الإسلامي الذي أسسه ابن جلون لتحقيق مشروع بلوم فيوليت .

وكان دريو أسس حزب الشعب الفرنسي على مبادئ الوطنية الاشتراكية جفر إليه بعض أفراد المنتخبين ، خصوصاً الدكتور سعدان ، الذين رأوا في مقاومته للشيوعية وللنظام الديمقراطي في فرنسا وفي عداته لليهود نوعاً من الانتقام من الحكام الذين لم يخلصوا لمبادئهم ولا أنصفوا الأهالي لاسيما بعد مارفص البرلمان المصادقة على مشروع بلوم فيوليت فقد فتح ذلك الرفض عيون الكثيرين كما قوى جبهة الاتجاه الوطني الصحيح .

إزاء هذه الأصداء المتناقضة كان لزاماً على مصالي ورفقائه أن يعملوا على جمع الطاقات الشعبية وعدم تركها تصرف في حركات لا تعرف لنفسها قصداً ولا وجهة . فأسس حزب الشعب الجزائري الذي أصبح مركزه بالجزائر نفسها وبدأ مصالي جهاده بجولة دعائية في الوطن ضد الاستعمار

(١) أندريه جولييان — الجزائر تسير — ص ١٣٣

و ضد حركة الإصلاح التي تقبل مبدأ (الامتزاج) وقد لاقت الدعوة استجابة متحمسة في جميع العمالات والجهات التي وصل إليها رئيس حزب الشعب وفي ١٤ يوليو ١٩٣٧ نظم الحزب استعراضا عاما في مدينة الجزائر حيث مر شباب الحزب يحملون العلم الجزائري الذي لم ينشر منذ احتلال الفرنسيين للبلاد ويرفعون لافتات كتب عليها (الأرض للفلاح) (البرلمان الجزائري) (احترموا الاسلام). (اللغة العربية لغتنا الرسمية).

وقد كان رد الفعل في نفس السلطات الفرنسية شديدا فاعتقلت مصالي والحسين الأحول ومجموعة من مسيري الحزب وأنصاره بدعوى تأسيسهم لمنظمة منحلة. ولكن الحزب واصل نشاطه مع ذلك وأمكنه أن يعقد بعد سنة من تأسيسه مؤتمرا عاما بباريس. وقد انتخب مصالي في الجزائر على الرغم من وجوده في السجن في الانتخابات التي جرت في أكتوبر من نفس السنة ولكن الإدارة ألغت ذلك الانتخاب بدعوى أن المنتخب مسجون.

وما أعلنت الحرب حتى أصدر رئيس الجمهورية الفرنسية قرارا بحل حزب الشعب الجزائري ومنع صحيفتيه (الأمة) و (البرلمان الجزائري) من الصدور فدخل الحزب للخفاء وبدأت آثاره تظهر في انتخابات بعض أعضائه في المجالس الجزائرية. وكثيرا ما كانت السلطة تتدخل لالغاء نتائج الانتخابات التي في صالح الوطنيين. وفي سنة ١٩٤١ حكمت محكمة (فيشي) على مصالي بسنة عشر عاما من السجن وعشرين عاما أخرى من النفي وبتجريدته من أملاكه وكذلك فعلت مع غيره من المجاهدين الأحرار.

وحيثما نزل الحلفاء في الجزائر في ٨ نوفمبر سنة ١٩٤٢ أطلق مراح المعتقلين السياسيين الفرنسيين وأبقى على الوطنيين الجزائريين في السجن والمنافي رغما عن كل الدعايات التي سبقتها بالنزول والتي تنادي بحرية الشعوب المسجلة في وثيقة الأطلسي. ولكن حزب الشعب واصل نشاطه بهمة بعض المسيرين له من الشباب أمثال الدكتور الأمين وكان الجو صالحا لأن يتطور غيرهم من المعتدلين أو المتعاونين القدماء نحوهم وهكذا تكونت

جبهة جزائرية باسم (أصدقاء البيان الجزائري) الذي تبني معظم مطالب حزب الشعب خصوصاً ما يرجع للاعتراف بدولة جزائرية لها حكومتها وبرلمانها وعليها وقد قدم البيان لممثلي الحلفاء في فبراير سنة ١٩٤٣ ولكن الحلفاء تركوا وفق عاداتهم الجنرالية الفرنسية الممزقة تعمل عملها ضد الشعب الجزائري فما عين الجنرال كاتروا حاكماً على الجزائر حتى أبعد عباس فرحات والسايح عبد القادر للجنوب الجزائري بينما كان المصالي قد أبعد إلى بوخاري وقد اندفعت مظاهرات الشعب ضد هذه التصرفات فأبعد مصالي لعين الصفراء في الصحراء ثم إلى الكونغو في إفريقيا الاستوائية .

وفي سنة ١٩٤٦ أعيد المصالي إلى مركز إقامة إجبارية في بوزريعة بينما أطلق زعماء أصدقاء البيان .

ويظهر أن (الجوّ) الذي انتصر بعد الحرب أعاد الخلاف بين حزب الشعب وحزب البيان . لأن الأول أصبح يرى عدم كفاية التطور الذي حصل لعباس فرحات في الاتجاه الوطني .

لم يمكن لحزب الشعب أن يعاود نشاطه بهذا الاسم ولكنه أسس هيئة تعبر عنه باسم (حزب انتصار الحريات الديمقراطية) وهو اسم انتخابي يتناقض تماماً مع المبدأ الاستقلالي الذي يعمل له رجال حزب الشعب .

يتلخص برنامج انتصار الحريات في هذه المواد التي نصت عليها مقدمة نظامه الأساسي المطبوع في أول أبريل سنة ١٩٥٣ والتي تقول . المادة الأولى الحزب تجمع للكافين الجزائريين يعمل على توحيد الشعب في منظمة واحدة تقود نضال الأمة الجزائرية في سبيل :

- ١ — إلغاء النظام الاستعماري .
- ٢ — انتخاب مجلس تأسيسى ذي سيادة بالانتخاب العام وفي قسم واحد من غير اعتبار لفوارق الدين أو الجنس .
- ٣ — تأسيس دولة جمهورية مستقلة ديمقراطية واشتراكية .

وهكذا يتضح أن الحزب استقلالى من الناحية القومية العسامة ، ولكن مطالبته بمبدأ (الانتخاب فى قسم واحد من غير اعتبار لفوارق الجنس والدين) يدل على أنه لم يتحرر من آثار التعاون مع الحركات غير الاستقلالية التى لا تطلب أكثر من المساواة مع الأجانب المقيمين فى الجزائر . وإن كان ذلك هذه المرة فى دائرة القومية الجزائرية ، وأنا أشك فى أن هذا الرأى الذى يشرك الأجانب فى المنظمات السياسية الحرة الجزائرية يعبر عن رغبة الشعب الجزائرى حقيقة ، كما أننى لا أستطيع أن أؤكد أن ذلك هو رأى أقطاب حزب الشعب اليوم . وفى ٦ أبريل سنة ١٩٥٣ عقد الحزب مؤتمره الثانى فى الجزائر حيث قام بتحليل واسع لأعماله السالفة واتجاهاته الداخلية والخارجية وأكد ضرورة اصطباغه بالصبغة القومية فى حرز من الحزبية الضيقة التى كانت الدعاية تجبره عليها وألح فى بيان كونه حزباً ثورياً فى الفكر وفى الأسلوب ولكن الممغن فى ذلك التحليل لا يجد أى خروج على الخطة التى سار عليها الحزب من أول يوم بما فى ذلك موقفه من الجالية الفرنسية .

أما الثورة فى الأسلوب فقد ظلت وقتاً طويلاً فيما يرى الناس على الأقل مجرد نظرية لم توضع موضع التطبيق خصوصاً بعد أن ظلت الجزائر صامته طيلة المدة التى اندلعت فيها الثورة بتونس ومراكش ، ومع أن الحزب لم يكن فى الواقع غافلاً عما يعمل فإن تربيته فى ذلك العمل جلب له نقد الكثيرين من أصدقائه وأعدائه على السواء ، وتكونت فى داخل الحزب نفسه فئتان واحدة تريد مواصلة العمل السلمى ولو فى المرحلة التى تحتازها الحركة بدعوى ضرورة التنظيم المحكم ، وفئة أخذت كلمة الثورة بمعناها الجدى فأرادت أن تبدأ فى العمل المباشر . وقد اشتد الصراع بين الفئتين وأدى ذلك إلى تصادم بين رئيس الحزب وبين الهيئات المركزية . وكان الرئيس يهتم اللجنة بعزيمتها لتنفيذ الفكرة الثورية بينما كانت اللجنة تعتبر ذلك مجرد تضليل فى الدعاية .

وكان الوفد الجزائري في مصر الذي يرأسه الأستاذ محمد خيضر قد بذل جهوداً قومية قوية استطاع بها أن يطرح القضية الجزائرية في البساط العربي بصفة جدية لأول مرة مقدمة لنقلها إلى المحافل الدولية فخشي أن تؤدي هذه الخصومة بين الرئيس وبين الهيئة إلى إفساد الجو وعرقلة الغاية المرجوة ، خصوصاً وقد قرر الرئيس دعوة مؤتمر خارق للعادة لمجابهته بالموقف ، فقرر الوفد أن يرسل بعض أفراده لإصلاح ذات البين بين الفريقين وحملته رسالة للصادق مصالى الحاج أنصحها فيها بعدم عقد ذلك المؤتمر .

ولكن الظروف أثبتت إلا أن تعاكس هذا المسعى الحميد وفعلاً انعقد مؤتمر أونديه في بلجيكا يوم ١٤ و ١٥ يوليو ١٩٥٤ وقرر إعطاء السلطة المطلقة للرئيس ليتخذ ما يراه من قرار في شأن الهيئة المركزية فاستعمل الرئيس السلطة التي أعطيت له وقرر في أغسطس حل اللجنة المركزية وطرد الكاتب العام الحسين الأحول وثلة من أصدقائه من الحزب ثم شكل لجنة تتكون من نواب للرئيس وأمين عام هو السيد مريح مولاي .

وقد عقدت الهيئة المركزية مؤتمراً في الجزائر قررت فيه إلغاء منصب السكرتير وعينت لجنة إدارية أمينها العام هو السيد الحسين الأحول .

وقد أدى تناقض المؤتمرين إلى مراهقات صحفية كادت توسع شقة الخلاف وتضر بالحركة لولا أن عنصراً ثالثاً رد الأشياء إلى نصابها الطبيعي فبدأ بالعمل المباشر يوم فاتح نوفمبر تحت شعار (جبهة التحرير الوطني الجزائري) وبذلك عادت وحدة حزب الشعب كما كانت ولكنها هذه المرة في شكل حركة قومية ثورية في الأسلوب حقاً .

— ٣ —

وهذه الروح التي سائرت الكفاح في الجزائر هي التي سائرت أيضاً في القطر التونسي الشقيق ، فمنذ هاجمته الجيوش الفرنسية وهو يناضل بالسلاح أولاً وبالوسائل السياسية ثانياً ليدفع الغاصب ويحظى بالاستقلال .

وقد رأينا الدور الذي لعبه (الشباب التونسي) برئاسة علي باش حامية في الخارج إبان الحرب الكبرى وكيف ساعد على تكوين ثورة في الجنوب أقلقت أن المستعمر وأرغمته على جلب فرق خاصة من الجيش الأوربي لمقاومتها وكانت حركة الشباب التونسي تستمد مثالها من الشباب التركي ومن الحزب الوطني المصري وكان علي باش حامية يرى في مصطفى كامل المثل الحي الذي يجب أن يقتدى به المواطنون العثمانيون في كل أقاليم الخلافة التي احتلها المستعمر ، ولذلك كان اتجاهه شبيهاً باتجاه الحزب الوطني في كونه يطالب بالاستقلال عن فرنسا مستنداً إلى أن تونس جزء لا يتجزأ من الخلافة العثمانية . وقد أسس علي باش حامية وبشير الصفر سنة ١٩٠٧ جريدة (التونسي) لسان حال الدفاع عن المصالح الأهلية باللغة الفرنسية — وانضم إليهما سنة ١٩٠٩ الشيخ عبد العزيز الثعالبي الذي أخذ يصدر طبعة عربية لهذه الجريدة . وقد بدأت الصحيفة تعلن عن رأي الحركة الحقبية في شيء من الغموض والتدريج حتى وجدت في هجوم الإيطاليين على طرابلس ودفاع أهاليها عن وطنهم ومناصرة العثمانيين لهم مجالا للتعبير عن وجهة نظرها في الاستعمار ومقاصده في إفريقيا الشمالية .

وقد أحدثت هذه الدعاية حماسة في نفس الشعب التونسي تجلّى في غضبه على الحماية وانتقاده لتصرفاتها وفي الانتفاضة التي قام بها على أثر محاولة بلدية تونس تسجيل مقبرة الجلاّز التي يحترمها التونسيون مثلما يحترم الفاسيون القباب والمصريون القرافة . حيث قام بمظاهرات عظيمة أدت إلى الإصطدام مع الجيوش الفرنسية وقتل فيها ثمانية من الجنود وعدد غير معروف من الأهالي ، وقد أعلنت الحماية حالة الطوارئ وحكمت بالإعدام على سبعة من الوطنيين وبأحكام مختلفة على عشرات آخرين .

كانت هذه الانتفاضة شبيهة بالتي وقعت بفاس بعد في قضية القرار الذي اتخذته إدارة الأشغال العامة في شأن وادي الجواهر كلاهما علم مبدأ انبعاث الوجدان الوطني في الشعب وتقدمه للمعارضة التي ظلت منحصرة من قبل

في نخبة من الشباب أو في بعض كبار الموظفين . ومنذ الساعة بدأ الشعب التونسي يعرب عن رأيه إزاء كل الأحداث التي تقع في وطنه ، وقام بمقاطعة شركة الترامواي احتجاجا على الفوارق السلافية التي تتبعها في تأدية أجور العمال . وقد اعتبرت السلطات الفرنسية هذه المقاطعة أو الاضراب تحديا لها فأصدرت الأوامر بإبعاد علي باش حامبة والشيخ الثعالبي وحسن جلاني ومحمد ابن حمودة نعيان وبذلك دخلت حركة الشباب في مرحلة العمل الخفي .

تخرج الشيخ الثعالبي من جامع الزيتونة واقتنع بمبادئ الحركة السلفية التي تلقاها من داعيتها في تونس الشيخ المكي بن عزوز . وقد تتلمذ عليه الثعالبي وسار على غرارها يقاوم الطرقيين ويناضل عن مبادئ الإصلاح ويهتم رجال الزوايا بالتواطؤ مع الفرنسيين لعرقلة الإصلاحات التي طالما عمل على نشرها ملوك تونس والمصلحون من وزرائها . ووجدت هذه الدعوة صدى كبيرا في الأوساط الزيتونية وأوساط الشباب المتعلم في فرنسا إذ ذاك . ولكن لا يظهر أنها أحدثت أثرا كبيرا في تونس لأن الطريقة لا تزال منتشرة في مختلف طبقات الشعب ولها نفوذ حتى في داخل القصر الملكي . ويذكر أنديره جوليان أن في تونس إلى الآن تسعة عشر طريقة مهمة تملك خمسمائة زاوية ولديها من الإخوان زهاء الثلاثمائة ألف زيادة على المائة والثمانية والسبعين رباطا التي يستغلها نحو الأربعين ألفا من سلاله أصحابها أو خدامهم إلى ستمائة واثنين وعشرين من مراقب الصالحين تحيط بهم ثلة من المرتزقة والمعتقدين . ومن جهة أخرى فإن عددا كبيرا من الطرق التي أفل نجمها أو ضعف في المغرب الأقصى ما تزال فروعها قوية بكل عاداتها وتقاليدها في تونس . كالعيسوية والوزانية . ولهذه الطريقة الأخيرة مريدون من أفراد الأسرة المالكة نفسها .

ما انتهت الحرب الكبرى حتى غير الشباب التونسي اسم حركته فأطلق عليه اسم (الحزب التونسي) وإن كانت لا تزال سرية وكانت إيطاليا قد أعطت لطار ابلس نظاما يضمن كثيرا من الحريات في أول الأمر (عادت بعد

فاغتصبها) فأثر ذلك في توجيه التونسيين كما أثرت فيهم الوعود التي كالمها الرئيس ولسن وحلفاؤه بإقرار مبادئ الحرية وحماية الشعوب من الاستعمار. فقدم الزعيم الشعالي الذي كان مقبلا بباريس عريضة إلى الرئيس الأميركي وإلى أعضاء مؤتمر الصلح في أوائل سنة ١٩١٩ يطالب فيها باستقلال تونس ولم يكن لهذه العريضة أثر يذكر في نفوس الحلفاء كما لم يكن أى أثر لعريضة اللجنة المغربية التي قدمتها للمطالبة بحقوق أقطار المغرب العربي.

اتصل الشعالي في مدة إقامته بفرنسا بالأحرار اليساريين واتصل أصدقاؤه الذين بقوا بتونس بالأوساط الحرة بها أيضا، وفي الوقت الذي كان الشعالي يقدم عريضة الاستقلال كان أصدقاؤه يقدمون في تونس عريضة يطالبون فيها الباي محمد الناصر بإعلان الدستور. وقد أصدر الشعالي سنة ١٩٢٠ كتابه « تونس الشهيدة » باللغة الفرنسية عدد فيها فظائع الاستعمار الفلاحى الرسمى فى بلاده.

كانت هذه الفترة عظيمة الأهمية بالنسبة لتوجيه الحركة التونسية والذي لا شك فيه أن زعماء تونس كانوا يتأرجحون بين رغباتهم الحقيقية فى المطالبة بالاستقلال وبين الجو الذى أحدثته خيبة الأحرار من تصرف الحلفاء وانهمزام العثمانيين وحاجة البلاد إلى حركة منظمة تلم الشمل وتوحد الشعب ولا شك كذلك فى أن أحرار الفرنسيين وبعض المسؤولين فى الحماية أطمعوا الوطنين فى أن تحقق فرنسا رغباتهم إذا كانت ستتحصر فى دائرة الإصلاح ولا تنصب العداء للحماية نفسها. فاقتنع التونسيون عن حسن نية بضرورة المطالبة بالإصلاح أولا كمرحلة للمطالبة بالاستقلال ثانيا، وهكذا انقلب الحزب التونسى إلى الحزب الدستورى الذى صار ينشر دعوته ويؤلب الجماهير الشعبية لتأييد عريضة المطالبة بالدستور، وانضم محمد الناصر باى لهذه الحركة وأعلن عطفه عليها وتأيده لها.

كان رد الفعل لعريضة الشعالي فى فرنسا أن ألقت عليه الحكومة القبض وأرسلته إلى تونس بعد أن اتهمته بالتآمر عليها إذ تجرأ على أن يوجه

خطابا إلى رئيس الجمهورية الأميركية يطلب فيه استقلال تونس وقد سجن
الثعالي في تونس لكن الشعب واصل ضغطه على السلطة الفرنسية حتى
أطلقت صراحه .

وازاء روح التفاهم والليونة التي أظهرها الدستوريون قررت فرنسا أن
تعين السفير لوسيان سان مقيما عاما لها في تونس لما عرف عنه من دهاء
ومكر ، وقد أعلن المقيم الجديد رفع الأحكام العرفية في شهر أبريل سنة
١٩٢٢ وأسس المجلس الكبير كما أسس وزارة العدل وقرر الفصل بين
السلطات العامة .

استفادت الحركة الوطنية من رفع حركة الطواريء فأسست عدة
جرائد وأخذت تواصل العمل معلنة عدم رضاها عن الإصلاحات وتحمس
الباي محمد الناصر فهدد بالتنازل عن العرش إذا لم تنفذ مطالب شعبه
الدستورية ولما عجز المقيم عن صده وجه الجيش لمحاصرة القصر الملكي ،
وكان رئيس الجمهورية ميلران قد قرر زيارته لتونس فوعد لوسيان سان
الباي بتريضته ولكن بعد انتهاء الرحلة الرئيسية ، و مجرد ما تمت الزيارة
أصدر المقيم العام أوامر استثنائية اغتصب فيها كل الحريات العامة التي سبق
أن أعلنها ، فأوقفت الصحف ومنعت الاجتماعات واعتقل الأحرار ، وازاء
السجن الذي كان يهدد الثعالي قرر السفر إلى إيطاليا ثم وصل إلى مصر
سنة ١٩٢٣ وبقى يتنقل بين مختلف الأقطار العربية والإسلامية باذلا جهداً
مذكوراً لخدمة قضية بلاده والدعاية لها ومواصلة الاتصال بأصدقائه
واعطاءهم التوجيهات العامة ، ولم يسمح له بالعودة إلى تونس إلا عام ١٩٣٧ .

تابع أصحاب الثعالي المحاميان احمد الصافي والصالح فرحات والأستاذ محي
الدين القليبي العمل في دائرة السياسة التي سار عليها زعيمهم منذ تأسيس الحزب
الدستوري وقد وقعت مظاهرات بقيادة الحزب في نفس العام احتجاجا على
القانون الصادر في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٥ والذي يسمح للتونسيين الذين
تتوفر فيهم بعض الشروط بالدخول للجنسية الفرنسية فاعتبر الحزب هذا

التشريع مضعفاً للجنسية التونسية من جهة ومغرباً بالخروج عن الطائفة الإسلامية التي لا يسمح الإسلام بخرق وحدتها .

في نوفمبر سنة ١٩٢٤ وجه الحزب وفداً لباريس تحت رئاسة الأستاذ الصلبي أملا في أن يجد قبولا من الحكومة اليسارية التي كان الرئيس هريو قد شكها في فرنسا ، ولكن الحكومة رفضت مقابله فاكتمل بتوجيه مذكرة للرئيس الفرنسي ينتقد فيها اصلاح سنة ١٩٢٢ نظراً إلى أن أعضاء مجلس القيادة يعينهم شيوخ القبائل ولأن العملة وصغار الصناع حرموا من حق الانتخاب ولأن الأعضاء في المجالس الاقليمية الذين تعينهم الادارة الفرنسية أكثر عدداً من الأعضاء المنتخبين ، زيادة على عدم المساواة في العدد بين الأعضاء الفرنسيين والتونسيين الذي يدل على روح سلالية غير مقبولة ، وكذلك الاختصاص الذي أعطى لهذا المجلس غير كاف لأنه استشاري فقط ، واجتماع كل من القسم التونسي والفرنسي على حدة يعرقل كل دراسة جديدة للمسائل أو تبادل الرأي فيها ، مع أن المصلحة تقضي بتعاون الفرنسيين والتونسيين وتعارفهم حتى يتم التآخي بينهم .

وهكذا نجد الحركة التي طالبت باستقلال تونس أولاً أصبحت تجتري بالدستور ثم انزلت إلى أن أخذت تطالب بمجرد المساواة مع الفرنسيين في هذه المجالس المختلفة .

لقد كان هذا الشكل في المطالبة الذي اعتبره اخواننا براعة في السياسة مضراً لا بقضية تونس فقط ولكن بقضايا المغرب العربي كله ، لأن هذا الأسلوب في الطلب يتضمن الاعتراف الفعلي بحق الفرنسيين في أن يمثلوا في المنظمات التونسية الحرة بكيفية أو بأخرى .

والحق أن هذه المجالس أضرت كثيراً بقضية تونس ، لأن قسماً من أعيان البلد صرفوا جهودهم وأموالهم في التنافس والحصول على كراسيها . وقد وقفوا في بعض الأحيان مواقف نافعة ولكنهم على كل حال لم يتجاوزوا الدفاع عن القضايا الجزئية بل خرجوا عن الحد أحيانا أخرى ، لاسيما حينما

رفعوا في ٢٢ يوليو سنة ١٩٢٥ للمقيم العام برنامجا يرمى في نظرهم لتنقيح ما يشتمل عليه قرار سنة ١٩٢٢ وما جاء في هذا البرنامج :

- ١ — المساواة في عدد النواب الفرنسيين والتونسيين .
- ٢ — اعطاء المجلس الكبير الحق في الاقتراع على الميزانية ومراقبة مصروفاتها .
- ٣ — الانتخاب العام بالاقتراع السورى لمجالس القيادة .
- ٤ — الفصل بين السلطتين الادارية والقضائية .
- ٥ — اشراك التونسيين فى الوظائف العامة مع المساوات فى الرواتب بين الأهالى وبين الفرنسيين .
- ٦ — حرية الصحافة والاجتماعات العامة .

ولا يمكننا أى نرى فى هذه المطالب التى تطالب ضمنا بنصف المجالس وبنصف الوظائف العامة وبحق الرقابة على الميزانية للفرنسيين إلا خدمة لأغراض الادارة أو سداجة تنخدع لتوجيهات (الأحرار من الفرنسيين) ولعل هذا الأخير هو الصحيح كما يدل على ذلك أن هذه المطالب رفعها القسم التونسى من الحزب الاشتراكى (سيفيو) فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٢٤ ، أى قبل أن يقدمها أعضاء المجلس بنحو العام .

واجابة لهذه المطالبة وجه الرئيس هريو لجنة البحث فى تونس ولم تقرر هذه اللجنة بعد عودتها أى اصلاح مهم فبعث ذلك خيبة فى نفس الدستوريين الذين كانوا انغمروا مع الاشتراكيين الفرنسيين ومع الأعضاء الأهالى فى المجلس الكبير فى هذه المطالب . فاسترجع الحزب استقلاله فى العمل واستطاع أن يعلن اضرابا عاما شمل موظفى الدولة ورجال الأعمال الحرة احتجاجا على ما حاولته السلطات الفرنسية سنة ١٩٢٦ من تعيين قضاة فرنسيين لدى المحاكم التونسية كما قاد مظاهرات قوية ضد المؤتمر الإنخارستى

المنعقد في قرطاجنة سنة ١٩٣٠ وضد احياء الذكرى المئوية لاحتلال الجزائر التي قام بها الفرنسيون في نفس الوقت .

نبغ في أوساط الحزب الدستوري جيل جديد من الشباب تلقى دروسه في فرنسا وأخذ يندفع شيئاً فشيئاً للامام في شكل جناح يساري داخل الدستور ، وقد أصبح الأستاذ الشاذلي خير الله زعيماً لهذه المجموعة الناشئة فعين سكرتيراً عاماً ثانياً للجنة التنفيذية ، وكان للشباب نصيب في المظاهرات التي قام بها الحزب ضد المؤتمر الإنفارستي ، وفي معارضة مشروع الاحتفال الذي كانت تستعد الحماية لإقامته بمرور خمسين عاماً على احتلال تونس . وقد عقد الشبان الدستوريون مؤتمراً في ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٣٠ برئاسة الدكتور الشاذلي وقرروا مضاعفة النشاط لمقاومة الاستعمار وانتخبوا هيئة لإدارة جريدة (صوت التونسي) وكان من الأعضاء المنتخبين فيها الأستاذ الحبيب بورقيبة .

وفي سنة ١٩٣٢ أسس الأستاذ بورقيبة وبعض أصدقائه جريدة تحت عنوان (العمل التونسي) وفي المؤتمر الذي عقده الحزب الدستوري في هذه الأثناء قوبلت هيئة (العمل التونسي) في اللجنة التنفيذية للحزب . وكان هذا اللاحق بمثابة علاج لاختلاف النزعات التي كانت قد بدأت تظهر في وسط الحزب بين الجيل الجديد والجيل السابق ، ولكن ذلك لم يحل دون الخلاف فقرر الحزب فصل أعضاء العمل التونسي سنة ١٩٣٤ فانتخب المفصلون ديواناً سياسياً يتزعمه أمينه العام السيد الحبيب بورقيبة ، وقد اعتبر الديوان السياسي أنه هو الحزب الدستوري واطلق عليه اسم (الحزب الدستوري الجديد) .

لم تختلف المنظمة الجديدة عن سابقتها في المبادئ ولا في الغايات التي ظلت هي تحقيق الاصلاحات الدستورية التونسية ، ولكن قوة الكفاح ودهاء الحركة اللذين اظهراهما الجيل الجديد أعطاهم من التفوق في وسط الشعب ما جعلهم يرفعون من شأن الحزب ويمنحونه القيمة التنظيمية التي كان ينشدها الشعب التونسي .

نشر أخيراً فرع الحزب الدستوري الجديد بفرنسا مجموعة بعنوان (تونس وفرنسا يشتمل في أوله على كثير من المقالات والمذكرات والخطب التي كان يتحدث فيها الأستاذ بورقيبة في جريدة (العمل التونسي) عن آرائه ويجادل بها قدماء الدستوريين ، ويمكن من مطالعاتها أن يعرف الإنسان التطور الذي حصل في آراء إخواننا ولكنه سيقنع تماماً بأن الحزب الجديد لم يخرج في مبادئه عما كان يدعو اليه الدستوريون من المطالبة بحكومة تونسية ودستور قومي . كما أنه لم يخرج عن دائرة الإصلاحات الجزئية التي ظل يعمل لها أمداً طويلاً . وإذن فالخلاف لم يكن غير اختلاف عصور كما يعبر الفقهاء ، أو اختلاف أمزجة كما يعبر علماء النفس ، ولا يزال الدستور القديم يواصل نشاطه وإن كانت القوة الشعبية في جانب الدستور الجديد .

كان للنشاط الذي أظهره الدستوريون رد فعل في السلطة الفرنسية فألقى المقيم العام بيروتون في ٢ سبتمبر سنة ١٩٣٤ القبض على القادة ونفوا إلى برج القصيرة في الجنوب التونسي فاندلعت المظاهرات وتوالت الاضطرابات ورأت الحكومة الفرنسية إعفاء المقيم العام وتعيين مسيو جيون خلفا عنه .

أطلق المقيم الجديد سراح المعتقلين ومن بينهم الحبيب بورقيبة وصالح بن يوسف ، فاستعاد الحزب نشاطه وأعاد تنظيم صفوفه .

وفي سنة ١٩٣٦ تكونت في فرنسا حكومة الجبهة الشعبية الفرنسية فبعثت في التونسيين أملاً وقدم الحزب مطالب مستعجلة وأعلن السيد الحبيب بورقيبة تأييده لمشروع بيرجوري الفيد يرالي في الشمال الأفريقي (١) .

وفي سنة ١٩٣٧ عاد الثعالبي لتونس فاستقبله الشعب بحفاوة وكان السيد صالح بن يوسف في استقباله في مارسيليا باسم الحزب الجديد ، وقد أحدث رجوعه جدلاً جديداً في الاتجاه الذي يجب أن تسلكه الحركة الوطنية في تونس . وفي هذه الأثناء وقع حل الحزب الوطني في مراكش واعتقال زعمائه وإبعاد رئيسه لأفريقيا الاستوائية الفرنسية كما وقع اعتقال أعضاء حزب الشعب الجزائري فكان لذلك أثره في اندلاع رد فعل قوى في تونس واصطدمت القوات الفرنسية مع التونسيين الذين والوا عقد الاجتماعات والمظاهرات الشعبية .

(١) أنظر كتاب (تونس وفرنسا) الأستاذ الحبيب بورقيبة .

وبعد أن واصلت السلطة اعتقال الزعماء والقادة وهم يقودون المظاهرات ألقت القبض على زعيم الحزب السيد بورقيبة ومن بقي معه من أصحابه وأعلنت الأحكام العرفية وامتلات المنافي بالأحرار واستمر الجو على هذه الحال طيلة خمسة أعوام .

أحدثت المطالب التي أعلنتها إيطاليا في شأن تونس بعد هذه الوقائع رد فعل في نفس الفرنسيين دفعهم إلى أن يخففوا قليلا من الضغط فألغوا الأحكام العرفية وظهر نشاط نخبة من الشبيبة التونسية بقيادة الدكتور الحبيب ثامر ، وكانت جريدتنا (تونس الفتاة) و (تونس) تعبران عن وجهتي النظر التي سادت في وسط الدستوريين ، كما كان الشيخ الثعالبي وبقية الدستوريين القدماء يعملون على نشر الفكرة التي يتزعمونها .

ظهرت شخصية الدكتور ثامر قوية قادرة على التنظيم والتوحيد ، وإليها يرجع الفضل في استفحال المقاومة الشعبية في القطر التونسي طيلة أمد الحرب الأخيرة ، وما وقعت الهدنة بين الألمان وبين فرنسا حتى تقدم الدكتور على رأس وفد تونسي بعريضة للباي يطالب بإعلان ملك البلاد إلغاء الحاية فاعتقلت السلطات أعضاء الوفد قبل أن يتمكنوا من مقابلة الباي وتقديم الوثيقة الشعبية له . أما الزعماء الذين سجنوا على أثر حوادث ابريل سنة ١٩٣٨ ومن بينهم بورقيبة فقد كانوا لا يزالون في سجن (سان نيقولا) بمارسيليا ، وقد واصل الشعب المطالبة بإطلاق سراحهم فاكثف الفرنسيون بتحسين حالتهم المادية وبنقل فئة منهم إلى معتقل إجباري بفرنسا أما الدكتور ثامر فقد أطلق سراحه ثم اعتقل في مايو سنة ١٩٤١ كما اعتقل جماعة من أصحابه .

ظهر في الميدان الوطني عامل جديد هو اعتلاء جلالة محمد المنصف على عرش تونس في ١٩ يونيو سنة ١٩٤٢ وقد أظهر الباي الجديد شخصية إدارية اعترف بقيمتها الذين تعاونوا معه من الفرنسيين وكان إلى جانب ذلك ذا نزعة دستورية منذ أن توسط بين وفد الحزب الدستوري القديم بعد الحرب الأولى وبين جلالة والده محمد الناصر . وقد أراد قبل كل شيء

أن يثبت سلطته كملك ، فأخذ يدعو القواد ويؤكد لهم أنهم ليسوا إلا ممثليه ولذلك لا ينبغي لهم أن يسمحوا للراقبين الفرنسيين بمجاوزة حدود وظائفهم والسيطرة على اختصاص الإدارة التونسية ، وفي سنة ١٩٤٢ تجرأ على اختيار وزرائه التونسيين دون رجوع للمقيم العام ، فعين السيد شنيق والدكتور الماطري والصالح فرحات (سكرتير عام الدستور القديم) وشيخ المدينة عزيز جلولى ، وكانت هذه الوزارة في حقيقة الأمر مختلطة تشتمل على الأعضاء التونسيين المذكورين وعلى مديري المصالح الفرنسية ، وهل كان الباي يرى في تعيين بعض المعتدلين من الوطنيين سابقة لتكوين حكومة تونسية خالصة أم أن السداجة حملته على أن يعتد باختيار وزرائه في وزارة مختلطة ؟ ، أياً ما كان فمأساة تونس دائماً في أغاليط الإصلاحات التي يقدمها الفرنسيون ويسمون بها بغير اسمها .

نزلت الجيوش الألمانية في تونس باتفاق مع حكومة المارشال بيتان في شهر نوفمبر سنة ١٩٤٢ فأطلق الأميرال ستيفان سراح المسجونين ، وفي يناير سنة ١٩٤٣ رجع بورقيبة وأصدقائه لتونس واستأنفت الحركة الدستورية نشاطها في جو من الحرية لم يسبق له مثيل .

ولكن ذلك لم يدم طويلاً ، إذ نزلت جيوش الحلفاء في تونس في ٨ مايو من نفس العام ، وتقدم يوم ١٦ منه الجنرال جوان إلى جلالة المنصف في قصر المرسى وطلب منه أن يعلن التنازل عن العرش ، وإزاء رفض الملك اتخذ الجنرال جيرو الحاكم المدني والعسكري لافريقيا الفرنسية قراراً جاء في مقدمته ما يلي :

« اعتباراً للظروف القائمة فإن استمرار صاحب السمو باي تونس على عرشه من شأنه أن يحدث صعوبة في تثبيت دعائم الأمن الداخلي والخارجي للأقاليم التونسية التي التزمت فرنسا بتأمينها ، لذلك قررنا ما يأتي :

المادة الأولى — أن صاحب السمو سيدي المنصف باشا باي صاحب مملكة تونس قد خلع عن عرشه الخ . . . »

وهكذا نقل الباي إلى الأغواط في الجنوب الجزائري واستمرت السلطة الفرنسية في عمليات القمع الجماعي في تونس ، حيث أعدمتم مئات من المواطنين رمياً بالرصاص وبدون محاكمة ، فكان لذلك رد فعل عنيف في وسط الشعب أدى به إلى القيام بعدة ثورات مسلحة خصوصاً في ناحية (دوز) و (رأس الجبل) .

عاد الحزب الدستوري للعمل في الخفاء منظمًا لصفوفه وفي سنة ١٩٤٥ عقد مؤتمرًا من رجال النخبة التونسية اتفقوا فيه على رفع عريضة للحكومة الفرنسية يطالبون فيها بالحكم الذاتي لتونس . وأرسل الأستاذ بورقيبة للدعاية للقضية التونسية في مصر بعد أن تم تذييل ميثاق الاسكندرية المؤسس للجامعة العربية .

واستمر الصراع عنيفاً بين الفرنسيين وبين الوطنيين بقيادة الأستاذ صالح بن يوسف الذي عرف كيف يوحد الجبهة بين اللجنة التنفيذية وبين الديوان السياسي ، وأعلنت الإقامة العامة عزمها على إدخال إصلاحات جديدة وهي إعطاء الوزراء والمديرين اسم مجلس الحكومة التونسية الذي أصبح يضم خمسة من المواطنين وسبعة من الفرنسيين وبذلك أتمت فرنسا التعاون المباشر في شكل حكومة أغلبية أعضائها من الفرنسيين . كما أن المجلس الكبير أصبح ذا قسمين نصفهما تونسي والآخر فرنسي ، وأعطى الفرنسيون الانتخاب من درجة واحدة بينما جعل انتخاب التونسيين من درجتين . فلم يرض هذا الإصلاح الجبهة التونسية فاتفقت على عقد مؤتمر في ٢٣ أغسطس ١٩٤٦ وقد حضر هذا المؤتمر ممثلو الحزبين والاتحاد النقابي وعلماء الزيتونة وجمع من المستقلين ومن ممثلي الجمعيات والغرف ، فاتفق المؤتمر على بطلان الحماية وعزم الشعب على استرجاع استقلاله والانضمام إلى الجامعة العربية والأمم المتحدة .

جاء هذا الميثاق بعد سنة من إعلان حزب الاستقلال المراكشي وفي الوقت الذي أكدت فيه الجبهة الجزائرية مطالبها باستقلال الجزائر ،

فكون وحدة في العقيدة الاستقلالية يجب أن يستمر في السير عليها المكافون في الشمال الافريقي خصوصاً وأن إعلان هذه الوثائق تم باتفاق سائر الهيئات والشخصيات المحترمة في المغرب كله ، ونحن نؤمن بأنه مهما اختلف سلوك الأحزاب أو الهيئات الوطنية لاعتبارات وظروف خاصة ومهما اختلف حكمنا على هذه الاعتبارات فإن المواثيق الاستقلالية المعلنة ستظل المرجع الذي تتول إليه حركات التحرير في المغرب العربي ، إلى أن يتم استقلاله ووحدته .

ومن جهة أخرى فقد أحدث ابعاد المنصف عن العرش استياء عميقاً في نفوس الشعب وتكونت حركة خاصة للمطالبة برجوعه ، وكانت السياسة الفرنسية تلوح بهذا الرجوع كلما اشتدت الأزمة السياسية في داخل الايالة . وبقى الحال كذلك إلى أن قضى العاهل نجبه في مبعده في فاتح سبتمبر سنة ١٩٤٨ أبي النفس على الهمة رافضاً لكل ضروب الخيانة التي عرضت عليه .

وقد استطاع الصالح بن يوسف على أثر وفاة سيدي المنصف أن يجدد العلاقات الدستورية مع القصر ويحظى للحزب برضاء سيدي محمد الأمين باشا باي وتأييده . وفي سنة ١٩٤٩ شكل الأستاذ بن يوسف نخبة لوضع مشروع دستوري للمملكة ، كان في جملة بنوده اعتبار البلاد مملكة دستورية ديمقراطية رمزها الأعلى هو جلالة الباي واعتبار كل الأهالي مواطنين تونسيين ورعايا للباي .

رجع الأستاذ بورقيبة في سبتمبر سنة ١٩٤٩ إلى تونس وقام بجولة استعلام ودعاية في سائر أنحاء المملكة ، ثم سافر لفرنسا في سنة ١٩٥٠ حيث أعلن على الرأي العام الفرنسي مطالبه الآتية :

- ١ — ارجاع السيادة التونسية .
- ٢ — تشكيل حكومة تونسية من التونسيين فقط يرأسها وزير أول تونسي يعينه الباي .

- ٣ - إلغاء منصب الكاتب العام للحكومة التونسية .
- ٤ - إلغاء مناصب المراقبين المدنيين الفرنسيين .
- ٥ - إلغاء الدرك الوطني الفرنسي .
- ٦ - تشكيل هيئات بلدية تمثل فيها المصالح الفرنسية .
- ٧ - تشكيل مجلس وطني ينتخب انتخاباً عاماً لوضع دستور يحدد العلاقات التي ينبغي أن تكون في المستقبل بين تونس وبين فرنسا والتي يجب أن تقوم على احترام متبادل للمصالح المشروعة للبلدين .

صادفت هذه النقاط السبع هوى في نفوس الفرنسيين إذ زيادة على كونها لا تتناول إلا جزئيات القضية التونسية فإنها تعترف بل تطالب سلفاً بأشراك الفرنسيين في المنظمات البلدية ، ثم هي تتحدث عن النص في الدستور على الأسس التي يجب أن تقام عليها العلاقات الفرنسية التونسية . كأن وضع فرنسا في تونس لم يعد ذا صبغة دبلوماسية تنظم طبقاً للاتفاقات والمعاهدات ، بل وضعاً قومياً يحدد في صلب الدستور .

ومهما يكن فقد أدت رحلة الاستاذ بورقيبة إلى تعيين مسيو بيريمه مقيماً عاماً في تونس وإلى تشكيل وزارة السيد شنيق في ١٧ أغسطس سنة ١٩٥٠ وقد شارك فيها الحزب الدستوري الجديد في شخص الاستاذ صالح بن يوسف الذي اختير وزيراً للعدل ، كما اختير الاستاذ محمد بدرة رئيس اتحاد الغرف التجارية ومن كبار الوطنيين المستقلين وزيراً للشؤون الاجتماعية ، وقد جاء في البلاغ الرسمي أن مهمة هذه الوزارة هي التفاوض باسم جلالة الملك في التعديلات الأساسية التي من شأنها أن تقود البلاد في مراحل متتابعة نحو حكمها الذاتي الداخلي . وقد وصلت الإقامة العامة إلى الاتفاق مع الوزارة على الإصلاحات التي وقع الباي مراسيمها في ٨ فبراير سنة ١٩٥١ . وخلاصتها أن الوزير الأول التونسي أصبح رئيس مجلس الوزراء بعد أن كان المقيم العام هو الذي يقوم بالرئاسة . وقد بقي مجلس الوزراء مختلطاً نصفه من التونسيين ونصفه من الفرنسيين .

ولعل من السذاجة أن نعتبر نقل اختصاص الرقابة من يد السكرتارية العامة التي هي إدارة تونسية إلى الإقامة العامة التي هي إدارة فرنسية محض تقدما في سبيل الحكم الذاتي التونسي .

وعلى الرغم من كل هذا فإن الجو لم يلبث أن اكفهر وأصبحت الإقامة العامة تطالب بإبعاد صالح بن يوسف من الوزارة وانتقلت المفاوضات إلى فرنسا وتبين فيها للوزراء التونسيين أن فرنسا مصممة على إشراك الفرنسيين في سائر المنظمات التونسية الحرة ، قبل أن تعترف بالحكم الذاتي التونسي الداخلي . وكان ذلك نهاية التجربة التونسية الأولى وبداية الازمة بين تونس وفرنسا من جديد .

أراد الحزب الحر الدستوري الجديد أن يعقد مؤتمره في يناير سنة ١٩٥٢ لدراسة الوضع على حقيقته واتخاذ ما يقتضيه الموقف من قرارات ، وتدير الوسائل لعرض قضية تونس على الأمم المتحدة أسوة بالقضية المغربية ، وقد منع المقيم العام انعقاد المؤتمر ، ولكنه انعقد في الخفاء واتخذ القرارات المطلوبة . كما اتخذت حكومة الرئيس شنيق قرارات مماثلة ، وقد أوفدت إلى فرنسا الوزيرين صالح بن يوسف ومحمد بدرية يحملان النص الرسمي للشكوى التي أعدتها حكومة تونس لتقديمها لمجلس الأمن عن الخلاف الفرنسي التونسي . وفي يوم ١٥ من الشهر طلب المقيم العام لفرنسا من سمو الباي إعفاء وزارة السيد شنيق ، وقد تسكرب الجو وبدأت الاضطرابات في شمال تونس حيث وقع اعتقال ١٥ سيدة تونسية من أجل عقدهن اجتماعاً دون رخصة . وفي يوم ١٨ وقع اعتقال الأستاذ الحبيب بورقيبة وبعض أصدقائه وأبعدوا إلى طبرقة فازداد حماس الجمهور وأعلن الاضراب العام في المملكة ووقع الرئيس شنيق وثلة من زملائه . أما ابن يوسف وبدرية فقد استطاعا الالتحاق بمصر لتمثيل الحكومة التونسية وحركة المقاومة في الميادين العربية والدولية وفي لجنة تحرير المغرب العربي . ودخلت تونس في عهد المقاومة الإيجابية .

— ٥ —

يمتاز المغرب الأقصى عن بقية الشمال الافريقي بخصوصياته التي جعلته يحتفظ باستقلاله وحرية طيلة عصوره التاريخية ، فالدول التي تعاقبت على الشمال الافريقي لم تستطع أن تتجاوز بعض أطراف مراکش وموانئها .
وحينما دخل المغرب الأقصى في الاسلام وارتضى العربية لغة له ، كون مملكة عربية إسلامية تتسع وتضيق حدودها بحسب العوامل السياسية والعسكرية ، ولكنها احتفظت دائماً باستقلالها عن كل سلطة خارجية ولو كانت سلطة الخلافة العربية أو العثمانية . وهكذا فإن الأتراك الذين احتلوا تونس والجزائر لم يستطيعوا بسط سلطانهم على المغرب الأقصى .

استطاعت مراکش في مختلف عصورها أن تجمع وحدة الشعب في عقيدة إسلامية واحدة هي العقيدة الأشعرية التي تغلبت فيها على كل المذاهب الاعتقادية التي عرفت في أول عهدها بالإسلام . وفي مذهب فقهي واحد هو مذهب الامام مالك بن أنس الذي تغلب على غيره من المذاهب التي دخلت المغرب من قبل .

وكانت الشاذلية قد انتشرت في ربوع المغرب منذ عهد الموحدين فازدهرت عهود الصلاح والتصوف في أنحائه حتى أصبح لها تأثير كبير في حياته الاجتماعية والسياسية . وزاد ضعف السلطة المركزية في العهود الأخيرة ذلك قوة ، حتى أصبح شيوخ التصوف أداة للدعاية السياسية وإقراراً من الحكومات .

وقد أصبح الوضع بمقتضى ذلك خطراً ، فانتبه ملوك المغرب منذ القرن الحادي عشر الهجري ، إلى ما في ذلك من تهديد للدولة نفسها ، فأخذ السلطان محمد بن عبد الله ومولاي سليمان من بعده في مقاومة الطرق ونشر الدعوة السلفية التي تعمل على تطهير العقيدة وتحرير الفكر من الخرافات ، ووافق هذا الاتجاه الذي ظهر في المغرب عهود الثورة الوهابية في الحجاز فازدادت

الدولة الشريفة شجاعة في هذا الميدان ، وارتبطت أواصر الصداقة بين مصلحي نجد ومصلحي فاس . ثم أدت الانهزامات التي وقعت للمغرب ازاء الجيوش الفرنسية إلى شعور النخبة المغربية بضرورة العمل على تجديد وسائل الدولة الإدارية والعسكرية . فأخذت تتصل بالخارج وتتطلع إلى الاستفادة من تجارب الأمم الغربية المجاورة .

وكانت الحركة السلفية قد بدأت نشاطها العظيم في مصر بفضل مجددى الجيل جمال الدين ومحمد عبده فتأثر بدعوتها قسم من العلماء الذين كانوا يزورون المشرق ، ورجع الشيخ عبد الله السنوسى فأثار حمية الدعوة السلفية في البلاد . ثم رجع بعد الاحتلال أستاذنا الشيخ أبو شعيب الدكالى في الوقت الذى كان قد برز في السلفية عالم مغربى كبير آخر هو أستاذنا الشيخ محمد ابن العربى العلوى ، ونشاط هذين الأستاذين العظيمين ومن كسباه لصفهما من العلماء هو الذى نصر السلفية في الجامعة القروية وفي أوساط المدارس الرسمية في المغرب وجعلها تنسرب إلى القصر الملكى لتجد في جلاله سيدى محمد بن يوسف راعيا أميناً .

كانت هذه الروح التحررية تعمل عملها في أوساط الشعب وفي عقول النخبة المثقفة بصفة خاصة ، ولا سيما بين سكان المدن التى احتلتها فرنسا أو اسبانيا والتي تكون ربع سكان المغرب الأقصى ، في الوقت الذى كانت الأغلبية الساحقة من أبناء الوطن ملتجئة إلى الجبال والبادية تواصل كفاحها العظيم لمقاومة الأجنبي وعرقلة جهوده التى ترمى إلى السيطرة على سائر القطر . واستمر الكفاح المسلح طيلة الحرب الكبرى الأولى وطيلة المدة التى أعقبتها ولم يتم الفرنسيون والأسبانيون احتلال سائر المناطق المغربية إلا في حدود سنة ١٩٣٤ .

كانت أهم ضروب المقاومة التى لاقاها الفرنسيون في المغرب متجلية في حرب زايان العظيمة بقيادة محمد وحمو الزايانى ، والحرب الريفية التى ناضلت التكتل الفرنسى الاسبانى من سنة ١٩٢٢ إلى سنة ١٩٢٦ بقيادة البطل

العظيم المجاهد الكبير الأمير محمد عبد الكريم الخطابي ومعاودة كل من أخيه
البطل محمد وعمه رجل النضال الفذ عبد السلام ، والحروب التي أظهرت
الروح القومية الحقيقية بقيادة الشيخ ماء العينين وولده الهبة في جنوب
المغرب .

ولو أردنا أن نتحدث عن تاريخ الكفاح المسلح الذي أظهر للعالم أجمع
أن المغرب الأقصى لم يقبل أبداً الخضوع للذين يريدون استعباده واستغلاله
لما كفانا هذا الفصل المحدود الذي نحن مضطرون لأن نتحدث فيه عن
كل ما أعقب المقاومة المسلحة من أعمال سياسية واجتماعية ومن عودة
للنضال الإيجابي مرة أخرى .

ولكن الذي يهمنا أن نشير إليه بالذات هو أن الحرب الريفية
بالخصوص امتازت عن غيرها برغبة ملحة في العمل على تحرير الوطن من
جهة وعلى ادخال اصلاحات مهمة من جهة أخرى . وإن الصيغة الديمقراطية
التي اعطيت لرئيسها والجهاز الحكومي الذي كان يساعده الطبيعة الشورية
التي كانت تماشيه لتخرج بهذه الحكة عن مجرد رد فعل للهجوم الأجنبي إلى
ثورة تعبر عن صميم الرغبة الشعبية في الاستقلال وفي الحريات الإنسانية
أيضاً . وقد ساعدنا الحظ بالاجتماع بالأمير الكبير وأخيه وعمه فرأينا منهم
روحا متيقظة وفكراً متنوراً وعزماً على النضال لا يكل ، وإرادة للعمل
لا تفل ، الأمر الذي يدل على أنهم من الأبطال الممتازين الذين يفتخر
باجابهم ، ويضعهم نفورا مكان القدوة للأجيال المقبلة من الشباب لتنسج
على غرارهم .

ما أهم الشخصيات السلفية التي ذكرناها فهي شخصية أستاذنا العلامة
المحدث المجاهد السيد محمد بن العربي العلوي فهو في حدود السبعين من عمره
درس في القرويين وتخرج على شيوخها وكان في أول شبابه من مريدي
طريقة التيجانية ، وما بدأ الجهاد في الغرب ضد الفرنسيين حتى اشترى
بندقية وتوجه مع المجاهدين لمقاومة المهاجمين ملهياً حماس الجد ضارباً المثل

بشجاعته وصبره ، ثم عاد بعد ذلك للتدريس في الجامعة وللتقلب في عدة مناصب شرعية كان آخرها وزارة العدل ، وكانت دروسه عامرة بالدعوة للإصلاح يقبل عليها مختلف طبقات الشباب قوى الحافضة عظم الحجة شديد الجدل في الحق ، وكانت له مواقف في المجلس الأعلى للقرويين في الذب عن اصلاح الجامعة وادخال الأنظمة الحديثة لها وفي اصلاح الاجراءات القضائية في محكمة الاستئناف الشرعى ثم في وزارة العدل . ويمتاز بغيرة شديدة على المحاكم المغربية واستقلالها عن كل تدخل من جانب المحاكم الأخرى . وتجلبت روحه الوطنية وحماسه في الموقف الذى اتخذه لتأييد وثيقة الاستقلال حين عقد جلالة الملك المجلس الوزارى الموسع لاستشارته فيها فكان لابن العربى فضل جمع كلية المجلس على تأييد الوثيقة ومطالبة الحكومة والسلطان رسمياً بالاستقلال سنة ١٩٤٥ . وحينما أخذت السلطة الفرنسية في قمع رجال الحركة وأنصارها كان في مقدمة الذين عزلوا من وظائفهم ونقلوا لمنافى الصحراء . ولكن ذلك لم يؤثر في عزمه فعاد بعد سنتين مواصلاً دعوته إلى الإصلاح وإلى الوطنية الصحيحة . وحينما نفى السلطان الشرعى أخيراً فرض أن يبايع لصيق العرش ، وأفتى بضرورة تأييد الفدائيين لأنهم أظهروا القدرة على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بيدهم . وقد أدى ذلك به إلى أن أبعد ثانية لمدينة تنزيت حيث ظل عاماً ثم أطلق صراحه أخيراً .

الكفاح العسكرى والحركة السلفية كلاهما أثر في توجيه الشباب المغربى وفي بلورة الروح الوطنية وخلق الحركة الوطنية سنة ١٩٣٠ .

وكان السبب المباشر هو صدور الظهير البربرى في شهر مايو من هذا العام وهو المرسوم الذى كشف عن نوايا الفرنسيين نحو مستقبل البلاد وكيانها الدينى والقومى .

كان الغرض من الظهير البربرى

١ — ادخال القبائل البربرية في دائرة اختصاص المحاكم الفرنسية في كل ما يرجع للقضايا الجنائية .

٢ — احلال الاعراف الجاهلية محل الشريعة الإسلامية في مسائل التجارة والميراث والحالة المدنية .

وبمقتضى ذلك أصبح قسم من المغاربة خارجين عن التشريعات السلطانية، مع أن السلطان هو الحارس على السيادة المغربية . كما أن سلب جلالته من اختصاصاته قسم البلاد إلى فئتين عرب وبربر زيادة على ما في هذه السياسة والمساس بالشريعة الإسلامية وبالثقافة الدينية وباللغة العربية . وعلى اخضاع القبائل البربرية إلى إدارة خاصة تختلف في نظامها وفي أساليبها عما هو متبع في بقية القطر .

قدر الشباب الوطني الخطر الذي يهدد البلاد من تنفيذ أغراض هذه السياسة وتطبيق تشريعاتها فواجه الشعب بتوضيح الغاية التي ترمى إليها الحماية من عملها وسرعان ما انبعث الوعي القومي في نفوس الناس وبدأت الاجتماعات والمظاهرات في المساجد والمنازل الكبرى وانهقد في المجلس البلدى بفاس مؤتمر قام بانتخاب وفد يمثل العلماء والأعيان وقادة الحركة ، وسافر الوفد للرباط يحمل لجلالة السلطان عريضة تحتوي على المطالب التي حررها المؤتمر وهي :

١ — إلغاء التشريعات المتعلقة بالظهير البربرى .

٢ — وحدة التشريع والإدارة في جميع المغرب .

٣ — تركيز جميع الموظفين في يد السلطان وحكومته .

وكان رد الفعل شديداً في نفس السلطة الفرنسية التي لم تتأخر عن القبض على أغلبية أعضاء الوفد ومختلف اللجان التي تشكلت في عموم البلاد لتنسيق هذه الحركة الفتية .

وقد ردد الشرق العربي والإسلامى صدى الاحتجاجات المغربية والقمع

الفرنسي . وقامت مظاهرات احتجاجية في سائر الأنحاء وتأسست عدة لجان ومؤتمرات لتأييد قضية المغرب .

ولكن السلطة الفرنسية لم تتعظ بنتائج هذه الغلطة فاستمرت في سياستها وأخذت تقاوم الروح الوطنية بصفة عامة فاتجة الشباب لجمع كلمة الشعب ومضاعفة نشاطه . وكان العمل هذه المرة في صورة تنظيم شعبي وصحافة تدافع عن المصالح المغربية في الداخل والخارج ، وهكذا أسست مجلة (المغرب) في باريس وجريدة (عمل الشعب) في فاس ، بالفرنسية . وجريدة (الحياة) ومجلة (السلام) بالعربية . في تطوان .

ولإعطاء الحركة صبغة إيجابية تبعد عنها كل اتهام بالسلبية أو بمجرد الرغبة في الانتقاد وضعت — بعد استشارة شعبية واسعة — دفتر المطالب المغربية وقدمته في فاتح سبتمبر سنة ١٩٣٤ للحكومة الفرنسية ولجلالة السلطان . وتتلخص المطالب التي يحتوى عليها برنامج الإصلاحات المغربية فيما يأتي :

- ١ — تطبيق المعاهدات التي بين المغرب وبين فرنسا وإلغاء كل مظاهر الحكم المباشر .
- ٢ — إلحاق المغاربة بجميع الإدارات ومراكز السلطة .
- ٣ — الوحدة القضائية والإدارية لجميع المغرب .
- ٤ — الفصل بين السلطات التي تدخل في اختصاص الباشوات والقواد .
- ٥ — تأسيس مجالس بلدية وإقليمية ومجلس وطني كل أعضائها من المغاربة (المسلمين واليهود) .

وقد قامت كتلة العمل الوطني التي قدمت هذا المشروع بنشاط عظيم للعمل على تحقيقه فصادفت استجابة شعبية عظيمة خصوصاً في وسط الصناع والعملة والفلاحين . وبدأت تعمل زيادة على ذلك على تنفيذ بعض أجزاء البرنامج بنفسها معتمدة على جهود الشعب . وهكذا أسست في أغلب

المدن والقرى المغربية مدارس قرآنية مجددة يرجع لها الفضل في حماية الثقافة العربية وخلق الوعي القومي في قسم كبير من الشباب .

وفي ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٣٦ على أثر تشكيل حكومة الجبهة الشعبية في فرنسا عقدت الكتلة مؤتمراً وطنياً في الرباط قررت فيه مطالب مستعجلة طلبت من الإقامة العامة تنفيذها وقررت أن تقوم بعقد اجتماعات في مختلف المدن المغربية واستكتاب عرائض التأييد لها من الشعب .

وعلى أثر اجتماع عظيم عقده في الدار البيضاء تدخلت السلطة واعتقلت ثلاثة من قادة الحركة فأعلن الاضراب العام وقامت المظاهرات في كل جوانب المغرب ونشبت المعارك بين الجيش والشعب واضطر الجنرال نوجيس للتراجع وإطلاق سراح المسجونين . وسمح لأول مرة في المنطقة الفرنسية بالمغرب بإصدار أربع جرائد باللغة العربية وواحدة باللغة الفرنسية . انتهزت الكتلة فرصة النجاح التي حصلت عليه وقررت أن تنظم نفسها وتعد مؤتمراً للمصادقة على لائحتها الداخلية ، وتنتخب مجلسها التنفيذي . وفعلاً تم انتخاب علال الفاسي رئيساً للكتلة التي فتحت مركزها العام بفاس وأخذت تستكتب الأنصار من كل جهات المغرب . ولكن السلطة الفرنسية انتهزت فرصة انشقاق الأستاذ الوزاني عن الكتلة بمجرد إعلان نتيجة الانتخاب المذكور فاتهمم اللجنة التنفيذية برغبتها في أحداث انقلاب حكومي بالقوة وأقفلت مركزها العام . ولكن سرعان ما عاد الوطنيون لتأسيس الحزب الوطني برياسة علال الفاسي بينما أسس الوزاني اللجنة القومية . أصبح الحزب الوطني يمثل بنشاطه العظيم وانضواء النخبة العاملة تحت لوائه الأغلبية الساحقة في البلاد ، وكان أساس عمله الاستقلال ولكن عن طريق تحقيق برنامج الإصلاحات المغربية وعلى أساس احترام الإسلام ووحدة البلاد والعرش العلوي والحريات الديمقراطية .

قاد الحزب عدة حركات موازية للدفاع عن الفلاح والصانع وتنظيم

العملة والشباب ومقاومة الاعتداءات التي تقوم بها الادارة الفرنسية على الاسلام والثقافة العربية . ولم تمر سنة واحدة على تأسيس الحزب الوطنى حتى كانت الادارة قد سجنّت من أنصاره فى الحواضر والبوادر عشرات الآلاف . وحتى شهد المغرب عدة معارك دموية من أهمها معارك مكناس فى ١٨ مارس ١٩٣٧ ومعارك الخميسات فى ٢٢ أكتوبر من نفس السنة . وأوقفت السلطة الصحف العربية والفرنسية الوطنية التي كانت أباحت نشرها . كما منعت الدروس العامة اليومية التي كان يلقيها رئيس الحزب فى جامعة القرويين . فلم يسع الحزب إلا أن يعقد مؤتمراً خارقاً للعادة فى الرباط حضره ممثلون لكل فروع الحزب وقرر توجيه الحركة نحو المعارضة المطلقة لسياسة الحماية إلى أن يعترف للشعب المغربى بحقوقه المغصوبة .

وما علم الجنرال نوجيس بقرار المؤتمر حتى أمر باعتقال اللجنة التنفيذية وإرسالها لمراكز مختلفة فى الصحراء بينما نفى رئيس الحزب إلى الجابون فى إفريقيا الاستوائية الفرنسية ، وقد اندلعت الثورة فى جميع أنحاء المغرب ووقعت اصطدامات دامية وعنفية بين الجيش الفرنسى وبين الوطنيين فى فاس والرباط والقنيطرة والدار البيضاء وغيرها من المدن المغربية واحتل الجنرال بلان حاكم الناحية الفاسية هاته المدينة بعد صراع دام عدة أيام . ولا يزال مركز الحزب الوطنى العام محتلاً بالجندى حتى اليوم .

دخل العمل الوطنى فى طور الخفاء حيث استمر طيلة الحرب يتقلب فى مختلف المظاهر الاجتماعية والسياسية التي سمحت بها الظروف بينما كان مبعوثو الحزب فى فرنسا وفى الشرق العربى يبذلون كل ما يستطيعونه من جهد لفضح الدسائس الفرنسية وتنوير الرأى العام بحقيقة ما يجرى فى البلاد .

وتجلت شخصية السلطان محمد الخامس عظيمة فى وقت الحرب حيث استطاعت أن تنتهز الفرصة القائمة فتثبتت مركز العرش فى الشعب وفى صف

الحلفاء، وتعمل على توسيع نشر التعليم بتدشين المدارس العربية وتقريب النخبة المثقفة المراكز المهمة في الحكومة . وقد رفض السلطان التضامن مع الجنرال نوجيس في مقاومته لنزول الحلفاء ورفض الخروج من العاصمة وبذلك أكد تمسك المغرب بمبادئ الحرية وحقه في أن ينال حظه من آثار الكفاح الذي قام به في صف الحلفاء . وقد بذل الرئيس روزفلت وعده للسلطان حينما اجتمع به في الدار البيضاء بتقدير موقف المملكة الشريفة ومساعدتها على نيل حقوقها بعد النصر . ولكن تلك الوعود لم تجد أى وفاء لا من أمريكا ولا من بقية الحلفاء .

وبينما كانت الجيوش الإنجليزية الأمريكية تسلم شمال إفريقيا لفرنسا من جديد كان الشعب المغربي يعلن في وثيقة الاستقلال التي رفعها للسلطان يوم ١١ يناير سنة ١٩٤٤ وفد يمثل الحزب الوطني وكل الحركات والهيئات الموجودة بالمغرب والشخصيات المستقلة وكان ذلك ميلاد حزب الاستقلال . يشتمل ميثاق حزب الاستقلال على :

- ١ - المطالبة بالاستقلال .
- ٢ - إقرار الملكية الدستورية كنظام للمملكة .
- ٣ - التعاون بين الملك والشعب على تحرير البلاد وتحقيق الإصلاح المنشود بصفته أمراً داخلياً لا حق للفرنسيين بالتدخل في أمره .

وهكذا وضع الحزب حداً للتجربة التي قامت بها الحركة الوطنية من قبل وهي سياسة المطالبة بالإصلاح كوسيلة لتحرير البلاد . إذاقنع الجميع أن نظام الحماية لا يمكن أن يحقق أى إصلاح تشهده الأمة وأنه لا بد من الاستقلال لتنفيذ ما يصبو إليه الجميع من برامج الإصلاح .

قابلت السلطة إعلان هذا الميثاق وتضامن الأمة معه بقمع لا مثيل له فاعتقلت الحاج أحمد بلافريج أمين عام الحزب ونخبة من رفقائه . ولما اندلعت المظاهرات التضامنية من صميم الشعب أطلقت جيوشها التي لم تترك وسيلة

من وسائل القوة إلا واستعملتها على مرأى ومسمع من جيوش الحلفاء المرابطة في البلاد .

وقد قتل عشرات من المواطنين وجرح مئات كما اعتقل خمسة آلاف من الاستقلاليين من بينهم الوزراء والرؤساء والعلماء ومختلف طبقات الشعب وحكم على عدد من الشباب المغربي بالموت ونفذ إعدامهم في فجر يوم عيد المولد النبوي .

وإزاء قوة الحركة الشعبية اضطرت الحكومة الفرنسية إلى تغيير المقيم العام السفير ييو وتعيين مسيو لا بون خلفاً عنه فدشن المقيم الجديد عهده برد علال الفاسي زعيم حزب الاستقلال من منفي الجابون والحاج أحمد بلا فريج أمين الحزب العام من منفاه بكورسيكا ، كما أذن لمحمد الوزاني أمين عام الحركة القومية بالدخول من مقر إقامته الإجبارية « بآنزر » في نواحي « فاس » .

استمر حزب الاستقلال يوالى نشاطه الاجتماعى العظيم ففتح عدة مدارس ومعاهد وأعاد تنظيم الشباب والجماهير المغربية ، وكان أهم عمل سياسى قام به هو معارضته الدائمة لسياسة الاستغلال الاستعماري والاصلاحات الموجهة التى أصبحت فرنسا تحرص على تصديقها لتثبيت قدم نفوذها في البلاد .

كان المسيو لا بون يرغب فى أن يصبح كما عبر هو — ليوطى المغرب الاقتصادى — وكانت سياسته ترمى لتأميم كثير من الثراء الوطنى المغربى للحكومة الفرنسية كما أنه من الوجهة السياسية كان يرى — حسب ما تجد ذلك فى التقرير الذى قدمه للحكومة الفرنسية ١٩٤٦ — ضرورة تطبيق الاصلاحات التى سبق أن نجزت فى تونس . وعلى الصفة التى نجزت فيها . ولذلك قرر تكوين حكومة مغربية مختلطة ومجالس بلدية ومركزية مختلطة نصفها من المغاربة ونصفها من الفرنسيين . ولكن معارضة الحزب لسياسته ورفض السلطان لتذليل مشاريع الاصلاح التى عرضها عليه أدت إلى فشله فى تطبيق التجربة التونسية على المغرب .

كان من مظاهر السياسة التي اتبعها السلطان محمد الخامس وأيده الشعب فيها عمله على تثبيت وحدة البلاد وإقرار سيادته على عموم المناطق المغربية. وطبقاً لذلك قرر أن يقوم بزيارة للمنطقتين الخليفية والطنجية وبعد صراع عنيف استطاع أن يحدد يوم ٩ أبريل سنة ١٩٤٧ لرحلته الوطنية التاريخية. وقد أبت السلطات الاستعمارية إلا أن تخلق الوسائل التي من شأنها عرقلة هذه الرحلة أو تنغيصها وتولى بونيفاس جلاد الدار البيضاء ورئيس ناحيتها المعروف كبر الجريمة التي ارتكبها الجيش الفرنسي في المدينة البيضاء ذلك أن فرق السنغال وقسماً من الجنود الفرنسيين نزلوا صحبة ضباطهم بمناسبة عطلة الربيع فأوقعوا في المدينة مذبحة استمرت أربعاً وعشرين ساعة قتل فيها مئات من الضحايا وارتكب العسكر كل ما يمكن من ضروب الوحشية الفرنسية. وعلى الرغم من الاتصالات التي قام بها الأعيان مع بونيفاس فقد أبى الجلاد الفرنسي أن يتدخل لتوقيف المذبحة. كما أن البوليس الفرنسي لم يحرك ساكناً رغم رؤيته للضباط وصفوف الضباط الفرنسيين وهم يصعدون أوامر القتل. ولم يكن لهذه المقتلة من سبب ظاهر — وإن زعمت السلطة أن أصلها مجرد مناوشة بين بعض الجنود وبعض السيدات — ولكن خروج الجيش مسلحاً وفي سيارات الجيب ومعه ضباطه دليل على أن الأمر بيت بليل لإفساد البرنامج الملكي. وتنغيص الرحلة.

ورغماً عن كل المظاهرات والاحتجاجات التي قام بها الشعب ضد الفرنسيين فقد أبى الملك إلا أن ينجز رحلته فاستقبله شعب المنطقة الخليفية وصاحب السمو مولاي الحسن بن المهدي خليفة جلالته ورجال الحكومة في شمال البلاد بمدينة أصيلا استقبالا حافلاً أكدوا هذا الجزء من الوطن للعرش وتمسكه بوحدة البلاد. وقد تبودلت خطبتان بين صاحب الجلالة وبين سمو الخليفة، ثم واصل جلالته السير إلى طنجة فاستقبله الشعب بكل ما يتصور من الولاء والانبساط. وفي يوم ١٠ أبريل ألقى جلالة الملك خطاباً عظيماً في ساحة قصر المندوبية الشريفة بحضور جماهير الشعب وممثلي

الدول الأجنبية وجوالياها . وقد أكد العاهل في هذا الخطاب التاريخي وحدة المغرب في ظل العرش ورغبة الوطن المتحد في الحصول على كامل حقوقه كما أكد أن المغرب جزء لا يتجزء من البلاد العربية .

وفي استقبالات السلطان لممثلي الدول الأجنبية أكد الاعراب عن مطالب البلاد وعن رغبة الدولة الشريفة في المحافظة على علاقاتها التاريخية مع جميع الدول الأجنبية .

لم يذكر السلطان أية كلمة تنويه أو شكر لفرنسا فاعتبرت الحكومة الفرنسية ذلك تحدياً لها . كأن الواجب على سلطان المغرب هو الإعلان عن ولائه لفرنسا وفي منطقة الغربية ليست تحت حمايتها ، وقد احتجت على موقف الملك وأثارت حملة طائشة في صحفها وعلى أفواه الرسميين من رجالها ثم حملت مسؤولية ذلك لمسيو لا بون مقيم فرنسا العام في المغرب فأعفته من منصبه وعينت مكانه الجنرال جوان ليثبت بدوره السلطة الفرنسية فيما زعموا .

أما حزب الاستقلال فكان قد أرسل لفرنسا وفداً متكباً من الأساتذة الحاج عمر عبد الجليل وأحمد الحيماني وعبد الكريم بن جلون . لشرح الوضع القائم في البلاد منذ نهاية الحرب وكان الوفد موفقاً في الأعمال التي قام بها لتتوير الرأي العام الفرنسي وربط صلات مع النخبة الفرنسية الجديدة وبعد رجوع الوفد كلف الحزب الأمين العام الحاج أحمد بلا فريج ليواصل نفس النشاط بمساعدة الأستاذ عبد الرحيم أبو عبيد مندوب الحزب في فرنسا إذ ذاك ، وبعد أن قضى شهرين في القيام بواجبه رجع الأمين العام لحضور حفلات طنجة .

وقرر الحزب بعد حوادث البيضاء وبعد الحملة الفرنسية على خطاب السلطان إرسال علال الفاسي زعيم حزب الاستقلال لباريس لبذل آخر جهد لاقتناع فرنسا بحسن نية الوطنيين ، وقد قام هو الآخر باتصالات

ودعاية واسعة النطاق ولكنه شعر بالاتجاه الجديد الذى وضع فيه يبدو وزير خارجية فرنسا علاقة فرنسا بالمغرب . مذ عين عسكرياً عفيفاً وأعطاه ورقة بيضاء ليوجه سياسته ضد السلطان وضد الوطنيين ، وكان الخطاب السلطاني قد عبر عن الاتجاه المغربى الصحيح الذى هو العروبة النخالصة .

وصل علال الفاسى إلى القاهرة يوم ٢٥ مايو وقام هو وأصدقائه فى مكتب المغرب العربى باستقبال الأمير عيد الكريم الذى كان ماراً فى طريقه إلى فرنسا فأعرب عن رغبته هو وأسرته فى الالتجاء لمصر ، وقبلت الحكومة المصرية طلبه فكان لنزوله صدى عظيم فى الأوساط السياسية فى العالم كله ، وأفقد ذلك الجنرال جوان بداهته السياسية التى كان سيمضى عليها .

لقد كان الجو الذى خلقه نشاط القاهرة عظيماً جداً إلى حد أنه عرقل خطة المسيو يبدو أمداً غير قصير

وصل جوان للرباط وأخذ يوالى خطبه فى عبارات عامية ليس فيها من الأدب ولا من الدبلوماسية شيء ، وكان كل همه أن يؤكد قوة فرنسا وعزمها على القيام باصلاحات تغير نظام الحماية غير الأبدى وتذهب بالمغرب إلى نظام المشاركة فى الاتحاد الفرنسى . أما برنامجه فهو صد المغاربة جميعاً عن فكرة الاستقلال والاتجاه نحو الجامعة العربية ومحاولة نقل السلطة التشريعية من يد الملك إلى مجلس وزراء مختلطة وتطوير نظام البلديات إلى مجالس منتخبة نصفها من الفرنسيين والنصف الثانى من المغاربة ، وتأسيس المجالس الإقليمية والمجلس النيابى المركزى على هذا الأساس . ويعنى ذلك تطبيق البرنامج الذى وضعه مسيو لا بون لتونس المغرب الأقصى .

وقد كان نشاط الحزب فى هذه المرحلة فى الداخل والخارج منصباً على عرقلة محاولات الجنرال جوان ومقاومة إصلاحاته التى ترمى إلى تثبيت السيادة المزدوجة فى البلاد ، وكان جلالة السلطان يستجيب لرغبة شعبه التى تعبر عنه مذكرات الحزب وعرائض التأييد الشعبية فيمتنع عن المصادقة

على كل تلك المشروعات الفرنسية على الرغم مما يقوم به جوان من ضروب
الاغراء والتهديد . واتبع جلالته أسلوب تشكيل اللجان المخزنية لدراسة
المشروعات التي ترسلها له الاقامة العامة فكانت اللجان تدرس المشروع
ثم تضع له المشروع المعاكس الذي يقوم على أساس السيادة المغربية الكاملة
ومعارضة كل ما ينقص من اختصاصاتها أو مظاهرها . فتقر الحكومة
المغربية مشروع اللجنة ويصادق عليه الملك فيصبح من بعد عقيدة قومية
يعتبر الخارجون عليها في نظر الشعب ممن خانوا الأمانة واصطفوا في جانب
المستعمر .

وإزاء تصلب القصر الملكي وتوالي الاصطدامات بين الملك وبين
الجنرال جوان فكرت فرنسا في دعوة العاهل لزيارة الديار الفرنسية عسى
أن يخفف اجتماعه بالوزراء واحتفاء الجمهورية به من حدة معارضته .
واشترط السلطان أن يترك له اختيار ديوان ملكي خاص لمصاحبه في
رحلته ، وأن تقبل الحكومة الفرنسية التفاوض معه حتى لا يكون سفره
مجرد فسحة للجمالة .

وما وصل جلالته لباريس يوم ١٠ من أكتوبر مصحوبا بوزرائه
وببعض القواد والباشوات وبدووانه الخاص حتى قدم يوم ١١ من نفس
الشهر لرئيس الجمهورية مذكرة ينتقد فيها أسلوب الحماية ويطالب بإلغاء
معاهدة ١٩١٢ وقد درس مجلس الوزراء هذه المذكرة في جلسته يوم
٣١ أكتوبر ووضع الجواب الذي يصرح برغبة فرنسا في مواصلة مهمتها في
حماية المغرب ولكنها مستعدة لإدخال بعض الإصلاحات التي تدرسها لجنة
فرنسية مغربية . فاجتمع مجلس الوزراء المغربي في باريس واتفق مع جلالة
السلطان على تقديم مذكرة ثانية تعرب عن أسف الملك وحكومته على وجود
خلاف أساسي بين الدولتين . وتؤكد أن عهد المجادلة في الإصلاحات الجزئية
قد انتهى وتطالب من جديد باستقلال المملكة وعقد معاهدة تحالف معها .

رجع السلطان لبلاده مرفوع الرأس وإن لم يكن لعمله نتيجة أكثر من

القيام بواجب المطالبة بحقوق البلاد كاملة غير منقوصة فاستقبله الشعب استقبالا حافلا وجاء بعد ذلك موعد حفلات عيد العرش فأقامها الشعب بكيفية لم يتقدم لها مثيل ، ولم يتأخر الخطباء والشعراء عن تأكيد تضامن الأمة مع ملكها في مطالبه التي عبر بها في الواقع عن إرادة الشعب .

وظهرت وحدة الأمة في التفافها حول السلطان وحول المطالبة بالاستقلال فلم يسع فرنسا إلا أن تثوب لأسلوبها التقليدي الذي هو الاستعمال الدائم للقوة .

وانعقد مجلس شوري الإقامة العامة في ٦ ديسمبر سنة ١٩٥٠ وما بعدها وكان الممثلون المغاربة المنتخبون قد قرروا وضع حد لسياسة المطالبة الهادئة التي استمرت ثلاثة أعوام دون جدوى ، فألقوا عدة خطب وتقارير في المجلس ترمي إلى توضيح فشل الحماية وفشل سياسة التعاون معها ، واستخلصوا أنه لا حل لقضية المغرب إلا بتغيير النظام القائم وإعلان الاستقلال ، ولم يستطع الجنرال جوان أن يتحمل هذا الهجوم الذي يؤكد موقف الأمة من كل إصلاح جزئي . فطرد السيد محمد الأغزاوي من المجلس بعد أن منعه من إلقاء خطابه وتضامن الأستاذ أحمد اليزيدي والسيد محمد العراقي وأغلب الأعضاء المنتخبين معه في الانسحاب ، ثم تقدموا للقصر الملكي فاستقبلهم جلالته السلطان بغاية الابتهاج .

وقررت الإقامة العامة الانتقام من الملك ومن الشعب فنظمت حملة صحفية واسعة النطاق للنيل من الملك ومن حزب الاستقلال ، وتقدم الجنرال إلى صاحب الجلالة يوم ٢٦ يناير ١٩٥١ ليلة سفره لأمريكا بحجة رئيس الحكومة الفرنسية وقدم إليه مطالب فرنسا منه وهي :

- ١ - التبرؤ من حزب الاستقلال .
- ٢ - طرد أعضاء الديوان الملكي وبعض كبار الموظفين .
- ٣ - توقيع المراسيم الموقوفة .

وأعلن المقيم للملك أنه إذا لم ينفذ هذه الطلبات فيجب أن يستعد للتنازل عن العرش وإلا خلع بالقوة فرفض جلالة الملك الطلب كما رفض التنازل عن العرش وفي يوم ١٢ فبراير عاد الجنرال من أميركا فجدد تهديده ومطالبته للسلطان وأعلنت الإقامة العامة إزاء رفض الملك مرة أخرى قطع العلاقة بين دار فرنسا وبين القصر . وحاصرت الملك في قصره بقوات فرنسية كما أرسلت الخيالة لاحتلال كافة المدن التي ينتظر أن تندفع في مقاومة الاعتداء الفرنسي الجديد . وبمجرد ما وقع الملك بروتوكول يعد فيه بدراسة المطالب الفرنسية رفع الحصار وعادت الفرسان لأماكنها .

ولكن الشعب لم يرعو عن الاحتجاج والتظاهر واهتز العالم الإسلامي لخطر الموقف الفرنسي واحتجت الحكومات والمجالس النيابية والشعوب في كل البلاد العربية وأعلن جلالة الملك لمبعوث الأهرام المرحوم محمود عزمي أن توقيع البروتوكول كان عن طريق الإكراه ، وأرسلت الجامعة العربية ونقابة الصحافة المصرية والموتمر الإسلامي من باكستان وفودا وممثلين لدراسة الحالة في المغرب ولكنهم لم يستطيعوا مجاوزة حدود طنجة وقد أقننا لهم عدة استقبالات ومظاهرات تبين مقدار تعلق المغرب بالجامعتين العربية والإسلامية .

وانتهز فرع حزب الاستقلال بطنجة موعد عيد الجامعة يوم ٢٦ أبريل فأقام مظاهرة عظيمة سار فيها أكثر من ثلاثين ألفاً وألقيت فيه خطاباً تحدث عن الموضوعات القائمة وأعلن ضرورة تعاون الكتلة الإفريقية الآسيوية وكانت أعلام دول هذه الكتلة من ليبيا إلى الصين تخفق في يد الكشافة الإسلامية والشباب الوطني . وكان ذلك بدء قيام الحركة الجديدة التي تعمل لتعاون شعوب إفريقيا وآسيا ودولهما . وسيدكر التاريخ هذه الخطوة العظيمة التي كان للأزمة المغربية الأولى فضل انبثاقها بفضل عمل حزب الاستقلال في مدينة طنجة .

تابعت الجامعة العربية حركة الكفاح المغربي بغاية العناية وعظيم الرعاية

وقد قام الدكتور محمد صلاح الدين وزير الخارجية المصرية وعبد الرحمن عزام الأمين العام للجامعة بكل ما يمكن من التأييد الأدبي لقضيتنا . وبمجرد ما وصلت للقاهرة في شهر أغسطس سنة ١٩٥١ وجدت من عطف الرجلين وحسن استماعهما ما يجب على أن أسجله بلسان الشكر ، وقد طفت في أنحاء العالم العربي لشرح ما جد من الأحداث في قضية البلاد وإقناع العرب بضرورة عرض قضيتنا على الأمم المتحدة وفعلاً قررت اللجنة السياسية للجامعة المنعقدة في الإسكندرية في منتصف سبتمبر ١٩٥١ أن تعرض دول الجامعة متحدة قضية خرق فرنسا لحقوق الإنسان في مراکش .

وعلى الرغم من أن دورة باريس المنعقدة في أكتوبر من نفس العام قررت تأجيل النظر في تسجيل القضية المغربية فقد شهدت الجمعية العامة صراعاً عنيفاً بين الدول العربية والآسيوية والحرّة من جهة وبين الفرنسيين وحلفائهم في الاستعمار من جهة أخرى . وقامت الوفود العربية ووقد الجامعة بجهود قوية للدعاية لقضية المغرب وكان الاحتفال بعيد العرش المغربي الذي أقامه حزب الاستقلال موسماً عظيماً خطب فيه وزير الخارجية المصرية ومختلف الشخصيات العربية . ولكن السلطة الفرنسية رفضت لممثلي حزب الاستقلال أن يحضروا عرض قضيتهم في فرنسا وإن سمحوا لممثلي الأحزاب الأخرى ما عدا حزب الإصلاح الوطني بالحضور .

استمر الصراع بعد ذلك في شكل مذكرات وعروض يقدمها جلالة السلطان للحكومة الفرنسية أو تقدمها هي له وكانت مطالب السلطان تحتوي دائماً على :

١ — إعداد الجو الذي يمكن معه الدخول في مفاوضات وذلك برفع حالة الطوارئ والاعتراف بالحرّيات العامة للمغاربه وبحق تأسيس الأحزاب والنقابات القومية ..

- ٢ - قبول فرنسا لمبدأ إلغاء الحماية وإعلان الاستقلال .
- ٣ - تشكيل حكومة مغربية محض يختار أعضاؤها جلالة السلطان وحده من غير تدخل الإقامة العامة .
- ٤ - الدخول في مفاوضات بين الحكومتين على أساس الاستقلال ووضع نظام تحالف للعلاقات الفرنسية المغربية .

أما فرنسا فكانت دائماً تجيب بالرفض وتعرض مطالب معاكسة من شأنها أن تفكك وحدة البلاد الإدارية وتنفيذ الإصلاحات التي تعطى للمغربيين حق الاشتراك في المنظمات السياسية الحرة المغربية .

وكان الجنرال جيوم الذي حل محل أستاذه جوان في أواخر أغسطس سنة ١٩٥١ أشد معارضة في تحقيق مطالب المغرب وأعظم تبجحاً وأقوى سلطة لسان ، ولذلك كان من الصعب أن يقدر الأسلوب الرقيق الذي يستعمله صاحب الجلالة ورجال الحركة الوطنية في تفهيم وجهة نظرهم ، وقد أعرب جلالة السلطان في الجواب الذي بعث به للحكومة الفرنسية عن مطالبها المعاكسة معرباً عن أسفه ليكون فرنسا لا تغير التفاتاً لرغبات المغرب التي يعبر عنها عاهله ، ومنبها لها إلى أن ما عرضته من إصلاحات سيؤدي عملياً إلى توزيع (السيادة المغربية) وبذلك وضع العاهل الخلاف الفرنسي المغربي في مركزه القضائي الرسمي .

وفي ٨ ديسمبر ١٩٥٢ قتل فرحات حشاد زعيم النقابات العمالية في تونس فقرر حزب الاستقلال والاتحاد النقابي المغربي الاضراب العام تضامناً مع القطر الشقيق ، ولكن السلطة العسكرية الفرنسية نفذت ما أمر به جلاد البيضاء بونيفاس فأرسلت جيوشها للقيام بمذبحة عظيمة في هذه المدينة كانت نتيجتها قتل زهاء الأربعة آلاف من الوطنيين المغاربة واعتقال زعماء حزب الاستقلال واتحاد النقابي وآلاف الأنصار . ومنع حزب الاستقلال وتوقيف جميع الجرائد الوطنية بالعربية وبالفرنسية وتشريد الوطنيين وتعذيبهم وسجن آلاف المواطنين .

وقد كان لأحداث الدار البيضاء أثرها الفعال السياسى لا فى الوسط
المغربى فحسب ولكن فى أوساط العالم المتمددين بما فى ذلك فرنسا نفسها .
إذ استنكر كل الأحرار فى أنحاء الأرض العمل الوحشى الذى قامت به
السلطات الفرنسية فى البيضاء ، وأعلن بعض الأحرار من الفرنسيين المقيمين
فى المغرب هذا الاستنكار . ولكن الإدارة الاستعمارية نفت أربعين من
(المستعمرين غير المرغوب فيهم) إلى خارج حدود البلاد . ولكن الغرض
الذى قصدت إليه السلطة من كل هذا لم يقع لأن مسألة مراكش وضعت
على بساط البحث فى الأمم المتحدة فى دورتها المنعقدة فى أكتوبر - ديسمبر
سنة ١٩٥٢ وقررت الجمعية العامة بأغلبية الأصوات اختصاصات المنظمة
الدولية فى دراسة القضية كما قررت التوصية بانماء المنظمات السياسية الحرة
للغارة وذلك ما يعنى استنكار ازدواج السيادة أو إشراك الفرنسيين فى
المنظمات المغربية .

سار جيوم فى تنفيذ البرنامج الذى وضعه بواييه دى لاتور من أجل
توطيد دعائم الاستعمار الفرنسى وهو القضاء على حزب الاستقلال
ثم على جلاله السلطان ، وقد بدأ جيوم يدبر المؤامرات الشكيكية التى تخوله
إبعاد الجالس على العرش خصوصا بعد أن صمد الملك للطالبة الفرنسية
ورفض كل تنازل عن حقوق السيادة أو حتى عن حقه هوفى عرش أسلافه
الكرام . وقد زعم جيوم أن مئة من القواد والباشوات قدموا عريضة
من تلقاء أنفسهم يطلبون فيها من المقيم العام خلع سلطان البلاد متجاهلا أنه
لا القواد ولا المقيم العام يملكون الحق فى أن يقولوا كلمتهم فى هذا الميدان
لأن المقيم العام الفرنسى وأمر العرش مسألة مغربية ولأن المختص ببيعة
السلطين فى المغرب الأقصى هم العلماء الرسميون فى جامعة القرويين . وقد
جدد هؤلاء ببعثهم للملك الشرعى وأفتوا بكفر الخارجين عليه لأنهم يعملون
لحساب الأجنبى وفى سبيل غاية تضر بالإسلام وبالمغرب . وقد بذل الشعب
جهوداً جبارة لتوقيف الجريمة التى أمر مسيو بيدو وزير الخارجية الفرنسية

الجنرال جيوم بتطبيقها وهي اعتقال العاهل المغربي وأسرتة ولكن يبدو
أصر على تنفيذ خطة سادته الرأسماليين المهيمنين عليه وعلى تراث فرنسا
والبلاد التابعة لها . وقد أجاب اللذين توسطوا لديه من المسيحيين باسم
مصلحة فرنسا عسا: يرجع عن غيه بأن الحرب القائمة في المغرب هي حرب
بين الصليب وبين الهلال ولا يمكنه أن يترك الهلال ينتصر على الصليب .

وفي يوم عيد الأضحى المبارك يوم ١٩ أغسطس سنة ١٩٥٣ تقدم
الجنرال جيوم مخفوا بكتيبة مسلحة إلى القصر الملكي في الرباط وقبض على
سلطاننا الشرعي وأسرتة وزج بهم في طائرة عسكرية فرنسية أقلتهم
إلى كورسيكا حيثما ينقلون بعد إلى مدغشقر ، ونصب الجلاوى ومن معه
بأمر فرنسا محمد بن عرفة لصيقا على العرش وعادت الثورة ثورة الفدائيين
المغاربة ضد الاستعمار والخونة لمواصلة الجهاد الذي بدأه ماء العنين
والحجامي ومو حاحمو وعبد الكريم .

- ٦ -

تحدثنا في كل ما سبق عن الجهود التي تبذلها الحركات الوطنية لتحرير
البلاد ومقاومة الاستعمار ، أى عن كل ماله صفة الكفاح السياسى في المغرب
العربى ، ولم نشر إلا عرضا لبعض المظاهر الاجتماعية والثقافية للعمل الوطنى
في البلاد ، وأعتقد أن الموضوع سيدق ناقصا إذا لم ننبه ولو في إيجاز لطبيعة
الجهود الشعبية التي تنظمها الحركات المغربية لتحسين حالة الشعب ماديا
وأديا وإعداد المواطن الصالح للتمتع بالحياة الحرة الكريمة في مغرب الغد
المستقل الناهض .

وقد أشرنا إلى أن الشيخ الثعالبي كان في عداد السلفيين الذين عملوا
على تنوير الذهن في تونس وفتح بعض المدارس الحرة الى مازالت تواصل
مهمتها . ولكن يبدو أن الحركات السياسية التونسية لم توال عمله في إصلاح
المدارس وتشيدها ، واكتفت بتنظيم الطلبة في جمعيات تهتم بمستقبلهم

وبالتوجيه الصالح لهم والبحث عن ضروب مساعداتهم المادية واقرضهم .
وأما في الجزائر فجمعية العلماء المسلمين التي ليست هيئة سياسية وإن كان أغلب
أعضائها من أنصار مختلف الأحزاب الجزائرية لم تأل جهداً في خدمة الثقافة
العربية بتشديد المدارس القرآنية المجددة والمعاهد العلمية وإيفاد البعثات
الدراسية لمراكش وتونس ومصر والعراق بقصد الكرع من ينابيع المعرفة
وتخريج قادتها في الجزائر . وأعتقد أن جهد الجمعية في هذا الصدد غني
عن التنويه لأن آثاره بادية لكل أحد . ولكنها ما كانت لتنجح لولا تأييد
الحركات الوطنية الجزائرية لها ووقوفها في صفها في كثير من الأزمات التي
مرت عليها ، ولأن الوطنيين الجزائريين يعتبرون الجمعية حركة موازية لهم
تعمل للغاية التي يعملون لها ويجهدون في سبيلها . وأما في مراكش فإن
الحركة الوطنية في مختلف أطوارها جعلت في أول مهامها شأن التربية
والتعليم والبعث الثقافي فمنذ بدأ الوعي القومي ينمو في نفوس الشباب وهو
يعمل على تأسيس المدارس العربية الحرة والنضال عن المعاهد الإسلامية
وبذل الجهد لإصلاحها وإدخال النظم الحديثة عليها ، وقد سجل الحزب
الوطني في هذا السبيل صفحات تاريخية تعزز بها الحركة الوطنية . ولحزب
الاستقلال اليوم لجنة خاصة بالتعليم تشرف على أزيد من مائتين وخمسين
مدرسة ابتدائية وثانوية وعلى أقسام تكميلية للبنين والبنات كان له فضل
تأسيسها والقيام بإدارتها . وعلى الرغم مما يعانیه التعليم العربي الحر من ضغط
المستعمر فالذي لا شك فيه أننا سائرون إلى ما يضمن مستقبل الثقافة
العربية والانتصار على كل ما يقف في طريقنا من عقبات ، وقد اضطرت
الإدارة للاعتراف بالشهادة الابتدائية والكفاءة العربية بعد رفض دام
عشرين عاماً لم نقف أثناءها عن السير لتحقيق المرام . ولا تزال السلطة
تمانع في الاعتراف بالكالوريا العربية التي يعدها تلامذتنا على الرغم من أنها
تحتوي على كل مواد المنهج الفرنسي ولكن باللغة العربية . ومع العناية بالدين
وتاريخ المغرب وجغرافيته .

وأما تنظيم الشباب فإن أحزاب الشمال الإفريقي الوطنية لا تألو جهداً في انجازه على أحسن حال ، فالفرق الرياضية والكشافية والجماعات المدرسية وقوافل الاصطياف ، كل ذلك يتم في عناية فائقة في رعاية أقطاب الحركة الذين يعتمدون على الشباب لتحقيق أهدافهم الوطنية المجدية .

وتمتاز تونس والجزائر بقسط من الحرية الاجتماعية يسمح لهما بتحقيق أغراضهما في هذا الموضوع بغير الصعوبة التي تجدها مراکش ، لأن هذه البلاد ما تزال نظرياً وعملياً محرومة من كل ضروب الحرية الفردية وأشكالها ، ولا يزال الفرنسيون مصممين على أن الكشافة (مثلاً) لا بد أن تكون مختلطة وأن تنخرط في كشافة الاتحاد الفرنسي ، ولذلك أباحت الحماية لنفسها أن تحل (اتحاد الكشافة الحسنية) التي أسسها الحزب الوطني سنة ١٩٣٧ وكانت تمنع وتباح بحسب الظروف ثم قررت السلطة الفرنسية حلها نهائياً بعد أن استعظمت استفحالها ، وعظم وعيها الوطني وقوة نظامها فدخلت في طور الخفاء أيضاً ، وهكذا يقال عن معظم فرق الألعاب الرياضية التي تعمل باستمرار وإن كانت السلطة لا تعترف بها ولا تطلق عليها (إلا فرق الأحياء) لتحرمها من كل ضروب المساعدات التي تغدقها على الفرق الفرنسية .

ومع كل هذه الصعوبات فإن المغرب الأقصى في مقدمة لاعبي الكرة والجراة والملاكمين في العالم أجمع وقد حصلت فرقة (الوداد البيضاوية) على بطولة الشمال الإفريقي عدة مرات وتفوقت على فرق نمساوية ويوجوسلافية وفرنسية .

وإذا كانت حركة الغرف التجارية في الجزائر وتونس سارت لمدة طويلة في بعد عن الحركة الوطنية فإن وجود أمثال الأستاذ محمد بدر في الميدان الاقتصادي خدم الفكرة الوطنية وقرب بين وجهة النظر الدستورية ووجهة نظر أصحاب المصالح التونسيين . وانتهى ذلك بتعاون كل من السيدين شنيق وابن عمار مع الحزب في نشاطه الوطني ، ولا تزال طبقة التجار المهيمنة على

الغرف في الجزائر متحفظة أزاء الحركة الاستقلالية وأقرب إلى التعاون مع حزب البيان التي ترى في قاداته استمرار حركة الممثلين السابقين في المجالس المالية والعمالية .

أما في مراکش فمئذ تمكنت الغرف المغربية من الانفصال عن الغرف الفرنسية ولم تعد قسما منها استطاع الاستقلاليون أن يهيمنوا عليها وأن يكونوا لها اتحادا عاما رأسه السيد أحمد اليزيدي فسار به في سلك الدفاع عن المصالح القومية التي لا تفرق بين الطبقات ، وعلى الرغم من كون السلطة طردت المنتخبين من رجال المال لأفكارهم الاستقلالية ونصبت بعض التماثيل التي لا قيمة لها في الغرف المذكورة فإن الكتلة التي تألفت من التجار والفلاحين والصناع بقيت ملتزمة تعمل في داخل الحزب للدفاع عن الاقتصاد المغربي . ولا أدل على ذلك من موقف تجارنا حين امتنعوا عن توريد البضائع الفرنسية استجابة لنداء المقاطعة التي أعلنتها الفدائيون الأحرار .

— ٧ —

ونشأت حركة العمال في تونس عقب الحرب الكبرى الأولى وكان العملة التونسيون ينخرطون في اتحاد النقابات الفرنسية الذي يحمل اسم (س . ج . ت) ومع أن هذه المنظمة كانت ذات نزعة يسارية فإن موقفها في الدفاع عن صالح العمل الأهلي في تونس لم يكن واضحا ، وقد شعر بذلك التونسيون فأخذوا يؤسسون نقابات وطنية ، واستطاع الزعيم النقابي الكبير محمد علي القابسي أن يؤسس سنة ١٩٢٤ نقابات تونسية للعمال مستقلة عن النقابات الفرنسية ، فلم يرض ذلك الفرنسيين الذين قاوموها ثم حلوها سنة ١٩٢٥ ، ونفوا زعماءها الذين سافروا للشرق ثم عاد العمال لتأسيس حركتهم في استقلال عن جامعة النقابات الفرنسية سنة ١٩٣٧ ولم تمض عليها سنة أخرى حتى أصابها من ظلم الفرنسيين ما أصاب سالفها . وفي سنة ١٩٤٤ قررت الحكومة الفرنسية السماح بتأسيس نقابات تونسية حرة فتقدم فرحات حشاد للبدان وبذل جهوده الجبارة حتى انجز

التنظيم اللازم لهذا الجهاز الوطنى العظيم . وبذلك أصبحت تونس فى عداد البلدان ذات التقدم الاجتماعى بما تكسبه من مركز تقابى وطنى منخرط فى النقابات العالمية الحرة .

وقام العمال التونسيون فى الحركة الوطنية الأخيرة بدور مهم أحقد عليهم الفرنسيين فاغتالوا زعيمهم فرحات حشاد غدرا فى ديسمبر سنة ١٩٥٢ . ولا يزال العمال فى الجزائر مرغمين على الانتساب لأحد الاتحادات النقابية الفرنسية ولا يسمح لهم بأن يتمتعوا بنقابات وطنية . وعلى الرغم من محاولات رجال الكفاح فان السلطة الفرنسية فى الجزائر ترفض الاعتراف للجزائريين بهذا الحق الوطنى الطبيعى . ولا يزال الشيوعيون بدورهم يقاومون كل تسكتل وطنى فى الجزائر مهما كان لونه .

وقد اتخذت الحركة الاستقلالية الجزائرية أخيراً قرارا سيكون له أثره الحميد فى تغيير مصير العملة الجزائريين فقد أصدرت الأمر لأنصارها بالانخراط الجماعى فى (س . ج . ت) الفرنسية وأمكنها بذلك أن تحصل على ممثلين فى المكتب أثناء الانتخاب العام . وقد أخذت تستولى تدريجيا على مختلف النقابات التى تحتوى على أغلبية من العمال الوطنيين وأمكنها بالفعل أن تعلن وتنجز عدة اضطرابات جزئية للدفاع عن مصالح العملة . وأخذ رأى العام العمالى فى الجزائر يتطور بسرعة نحو الروح القومية التى ترمى إلى وحدة الصفوف فى سبيل الكفاح الوطنى .

أما فى مراکش فإن الحركة الوطنية قدرت من أول يوم أسست فيه قيمة التسكتل النقابى وما يجلبه من خير للعمل الوطنى فى مختلف الميادين . وقد قمنا بعدة جهود منذ سنة ١٩٢٨ لتنظيم جمعيات عمالية فى فاس ولكن فقدان الحريات النقابية حتى بالنسبة للأوربيين أنفسهم إذ ذاك كان عائقا عظيما فى وجهنا . ومع ذلك فقد استطعنا أن ننظم عدة اضطرابات للاحتجاج على بعض المظالم التى كان العمال فى الشركات الأجنبية موضوعا لها . وبمجرد تأسيس كتلة العمل الوطنى أخذت الكتلة توالى ارسال المذكرات فى سبيل

الدفاع عن حقوق العملة وتطالب بمركز نقابي وطني يدافع عن مصالحهم .
وفي سنة ١٩٣٦ أعطى للفرنسيين حق تأسيس النقابات والانخراط
فيها ومنع من ذلك المغاربة . منعوا من حق التأسيس وحتى من حق الانخراط
في المنظمات التي يؤسسها الفرنسيون . ولكن الحزب الوطني مع ذلك كان
يشجع انضمام العملة للمؤسسات الفرنسية في الوقت الذي كان يبذل جهودا
للحصول لهم على حرياتهم الخاصة . وفي سنة ١٩٣٦ أسسنا بفاس نقابات مغربية
وفتحنا لها مركزا اتحاديا بفاس الجديد برئاسة السائق السيد بن عمر كما أسس
صديق أبو الشتاء الجامعي نقابات وطنية أخرى في مدينة القنيطرة . وقد
اضرب عمال شركة الدخان بهذه المدينة كما اضرب عمال الحافلات بفاس
وعمال (الارحية الفاسية) ووقع اصطدام بيننا وبين الشيو عيين الفرنسيين
الذين أخذوا ينظرون إلى ما نقوم به من أعمال نظرة استنكار . وكان السيد المهدي
المنيعي من قدماء التلامذة بفاس قد انضم للشيو عيين في وقت الجبهة الشيوعية
فأخذ يناوئى هو والمسيوبرنار ديني الاشتراكي الفرنسي وأدى الأمر إلى
الاشتباك معهم في الاجتماعات التي كانوا يعقدونها لتضليل العملة . وقد
وضعنا مشروعا لاتحاد وطني للنقابات بناحية فاس وقدمته للجنرال نوجيس
مقيم فرنسا العام ولكن لم تمض عشرون يوما على وضعه بالمكتب المدني
للمقيم العام حتى وصلني جواب من رئيس ديوانه يمنع فيه تأسيس ذلك
الاتحاد ومع ذلك فقدأ بقينا مكتب الجمعية النقابية بفاس مفتوحا إلى أن اقبلته
السلطة بعد حل الحزب الوطني واعتقالنا في نوفمبر سنة ١٩٣٧ .

ظل الحال على ما هو عليه طيلة أمد الحرب الأخيرة ولكن ما بدأت
علام النصر تظهر حتى كان الحزب الشيوعي الفرنسي قد قوى في فرنسا
نفسها وأصبح أحرار الفرنسيين الذين يكافحون ضد النازية لا يرون ضررا
من ترك الشيوعية تعمل عملها في الممتلكات الفرنسية خصوصا وأن الأحزاب
الشيوعية الفرنسية كانت قد أعلنت رسميا معارضتها لاستقلالات الأمم
المستعمرة لفرنسا لأنها كانت تطمع في تكوين اتحاد فرنسي على غرار

الاتحاد السوفييتي وشجعهم في ذلك الأسلوب المتأرجح الذي استعمله الجنرال ديغول للضغط على الأمريكيين وإيهامهم بأن فرنسا الحرة ستلقى بنفسها في أحضان الشيوعية الروسية ولكن هذه الأحزاب الشيوعية وغيرها مع ذلك كانت لا تتأخر عن الدعاية ضد استغلال المستعمرين والمناداة بمساواة الشعوب في الحريات العامة والاجتماعية وقد استطاع الحزب الشيوعي أن يسيطر على اطرار الجامعة النقابية الفرنسية وفروعها . وكان الجو في المغرب بالذات صالحا لأن العملة مضطهدون ومحتاجون لمن يساعدهم على التخفيف من ظلم ذوى المال وارهاقهم . وهكذا واصل العملة المغاربة الانخراط في الاتحاد النقابي الفرنسي (س . ج . ب) حتى بلغ عددهم نحو المائة ألف عامل . أما حزب الاستقلال فان موقفه السياسي جعله يتخذ قرارات متناقضين الأول منع انصاره من الانخراط في النقابات الأجنبية وذلك ما يتفق مع خطته القديمة الثابتة ضد كل المؤسسات ذات الصبغة المختلطة . والثاني هو عدم مقاومة النشاط الشيوعي لأنه موجه ضد الأسلوب الاستعماري الاستغلالي الموجود في البلاد وعدو العدو صديق كما يقولون .

وحينما رجعت من المنفى سنة ١٩٤٦ كان أول نشاط قمت به في داخل الحزب هو مقاومة هذين القرارين معا . وقد وجدت والحق يقال موقفا مماثلا وسابقا من الأخ محمد اليزيدي فكان تعاوننا نحن الاثنين داعيا لانتصار فكرتنا في المجلس الأعلى الذي اتخذ بالاجماع قرارا يفسخ القرارين السابقين:

وهكذا أمكن لأنصارنا جميعاً من العمال أن ينخرطوا في داخل (س . ج . ب) وقد أسسنا في منطقة جرادة التي هي مركز عمالي مهم نقابات كانت من أقوى النقابات في المغرب في ذلك العهد ، ولم تأت ١٩٥٠ حتى كان وجودنا داخل المنظمة الفرنسية مجرد اشتراك في السكنى مع الفرنسيين أى أن النقابات المغربية الحرة أصبحت موجودة فعلا وإن لم تكن موجودة من جهة تشريعات الإقامة العامة .

ولست أريد أن أتحدث عن الجهود التي بذلتها جامعتنا العامة للنقابات المتحدة في المغرب في تنظيم العملة وتسييرهم والدفاع عن حقوقهم ولا عن الكفاح الذي قامت به جنباً لجنب مع حزب الاستقلال ورجاله المجاهدين وقد كان للأخ عبد الرحيم أبو عبيد وللأخ المحجوب بن الصديق وللأخ الطيب أبو عزة وغيرهم من رجال العمل الكرام فضل انجاز المهمة التاريخية التي هي (توطين) المنظمات العمالية المغربية وتحريرها من رعية الحزب الشيوعي الفرنسي أو غيره من الأحزاب أو الهيئات الحرة أو الرسمية .

ومنذ سنة ١٩٥٠ أمكننا أن نفتخر بأن المغرب لم يعد أقل من تونس في هذا الميدان الاجتماعي العظيم وإن كانت الحماية لا تعترف للمغاربة حتى الآن بحق التنقيب ولو داخل النقابات الأجنبية .

وفي سنة ١٩٥٢ وجهت الإدارة الفرنسية قمعها البوليسي الكبير ضد العمال المغاربة فسلطت جيوشها على المتظاهرين والمضربين بسبب الاغتيال الدنيء لفرحات حشاد . واعتقلت زعماء الحركة النقابية وعذبت أمين الاتحاد النقابي المغربي العام المحجوب بن الصديق عذاباً مبرحاً . ولكن ذلك لم يقل حد أبطالنا الأحرار وتمسكهم بمبادئهم الإنسانية المثلى .

وأخيراً وبعد أن أطلق سراح زعماء حزب الاستقلال والجامعة العامة للنقابات المؤتلفة بالمغرب أمكن لإخواننا أن يعلنوا انفصالهم عن ال (س . ج . ت) وأن يؤسسوا (لجنة العمل لتكوين نقابات مغربية حرة) وفي يوم ٢٢ من شهر مارس الحالى (١٩٥٥) عقد النقابيون المغاربة مؤتمراً تأسيسياً قرروا فيه تكوين مركز وطني لاتحاد النقابات المراكشية الحرة ، وانتخاب السيد المحجوب بن الصديق أميناً عاماً له والسيد الطيب أبو عزة أميناً عاماً مساعداً . كما قرر المؤتمر انضمام الاتحاد إلى الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة . ويضم الاتحاد المراكشي العام الجديد اثنين وعشرين اتحاداً نقابياً إقليمياً في مراكش .

وقد سجل المجلس الإداري للاتحاد العام الجديد في آخر البيان الذي

أصدره امتنانه للهيئات النقابية الدولية التي أظهرت عطفها على النقبائين المغاربة في محنتهم وبصفة خاصة للتأييد الذي لقيه العمال المراكشيون أخيراً من الاتحاد الدولي للنقابات الحرة .

بادرت الإقامة الفرنسية العامة على أثر إعلان هذا الاتحاد إلى إصدار بيان ذكرت فيه أنها لم تعلم شيئاً عن تكوين الاتحاد الجديد ولا عن المؤتمر التأسيسي الذي أعلنه إلا عن طريق الصحف .

وتقول الدوائر الفرنسية الرسمية في الرباط أن هذا الإعلان يعد مناورة تهدف إلى وضع السلطات الفرنسية أمام الأمر الواقع وأن العمال المراكشين تعمدوا هذا الاعلان قبل أن تصدر الإقامة الفرنسية العامة نص التشريعات التي تنهمك في إعدادها الآن وهي الخاصة بالحقوق النقابية في مراكش . وختمت الإقامة الفرنسية العامة بيانها قائلة أنها تنظر إلى الاتحاد العام المراكشي على أنه غير مشروع لأنه لم يحظ بموافقتها سلفاً .

وأياً ما كان فإن الخطوة التاريخية التي حطّاها عمالنا قد أثبتت قوة وعيهم واستبسالهم في سبيل استخلاص حقوقهم بالطرق التي يجب أن تستعمل لا نتزاع حقنا كله من يد الغاصبين .

— ٨ —

أحست الحركات الوطنية من أول يوم بأن العمل الداخلي وحده لا يكفي للضغط على الإدارة الفرنسية ولذلك فكرت في ضرورة توسيع نطاق الدعاية الوطنية في فرنسا وفي غيرها من البلدان الأجنبية . وشجع وجود طائفة من الفرنسيين الأحرار على اهتمامنا بفرنسا قبل غيرها ، خصوصاً وأن عدد عمالنا وطلبتنا وتجارنا الذين يقصدون الدراسة أو العمل في فرنسا يزداد كل يوم ، وقد تأسس (نجم الشمال الإفريقي) في فرنسا قبل أن يدخل للجزائر كما أن نشاط الأستاذ الشعالي وصحبه بفرنسا والأمير خالد وأصدقائه كان بداية خير وفألاً حسناً لما يمكن أن يجده دعاة الحرية المغربية في فرنسا من

قبول . وقد رأينا الجهود التي بذلها المهاجرون التونسيون والمراكشيون في تركيا وفي البلدان الأوربية في الحرب العالمية الأولى ، ومواصلة لهذا العمل أسس كل من أحزاب الدستور والشعب والاستقلال فروعاً عدة ومراكز مهمة في فرنسا . وكان لمجلة (المغرب) التي أسستها كتلة العمل الوطني في باريس دور عظيم في النضال في سبيل حقوق الشمال الإفريقي .

أما في المشرق العربي فلم تبدأ حركة العمل المغربي في التبلور بمصر إلا منذ حركة الاحتجاج على الظهير البربري حيث وجهت كتلتنا الأستاذ الحاج الحسن أبو عياد فقام هو وثلة من طلبة المغرب الذين كانوا يدرسون بمصر بحركة عظيمة أحدثت دوياً كبيراً في الأوساط الإسلامية . وحضر مندوبون من الأقطار المغربية الثلاثة في المؤتمر الإسلامي المنعقد بفلسطين وفي أثناء الحرب الأخيرة تأسست بفرنسا لجنة الدفاع عن المغرب وفي مصر لجنة الدفاع عن مراكش ثم رابطة الدفاع عن مراكش من الطلبة المراكشيين ثم تأسست جهة الدفاع عن شمال إفريقيا برئاسة الأستاذ الكبير محمد الخضر حسين التونسي .

وفي سنة ١٩٤٦ اتفق وفد حزب الاستقلال المكون من الأساتذة أحمد المليح - عبد المجيد جلون - عبد الكريم غلاب - عبد الكريم ابن ثابت ، ووفد المنطقة الخليفية المكون من السيد محمد بن عبود والسيد محمد الحلفاوي الفاسي . ووفد الدستور التونسي المكون من السيد الحبيب بورقيبة والدكتور الحبيب ثامر والسيد حسين التريكي ورشيد إدريس . ووفد حزب الشعب الجزائري المكون من السيد الشاذلي المكي على عقد مؤتمر للمغرب العربي فانعقد المؤتمر وكانت جلسته الافتتاحية برئاسة السيد عبد الرحمن عزام الأمين العام لجامعة الدول العربية الذي بذل مجهودات كبيرة في تأييد قضية المغرب طيلة وجوده أميناً عاماً على الجامعة . وقد اتخذ المؤتمر في جملة قراراته توحيد مكاتب الوفود المغربية ضمن دار تعرف باسم مكتب المغرب العربي .

ومنذ الساعة والمكتب يقوم بأعماله الجليلة للدعاية لقضية المغرب بأقطاره الثلاثة . وقد انضم إليه عدد كبير من المجاهدين من بينهم السيد إدريس السنوسي والسيد إبراهيم طوبال . وحينما نزل الأمير عبد الكريم وأسرته ضيفا على مصر سنة ١٩٤٧ تأسست برئاسته لجنة تحرير المغرب العربي وانضم إليها المكتب للقيام عنها بالدعاية والنشاط .

ومن جهة أخرى فإن الحزبين الدستوريين بتونس أسسا جبهة وطنية ميثاقها هو المطالبة بالاستقلال كما أسست الأحزاب الجزائرية جبهة وطنية ميثاقها هو البيان الجزائري الأول . وأسست الأحزاب المغربية التي هي حزب الاستقلال وحزب الإصلاح الوطني وحزب الشورى والاستقلال وحزب الوحدة والاستقلال جبهة وطنية ميثاقها هو المعروف بميثاق طنجة سنة ١٩٥١ . وبما أنه قد تكون لكل هذه الهيئات ممثلون في المشرق فقد بذلت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ورئيسها السيد عبد الخالق حسونة جهوداً طيبة حتى تم عقد اتفاق بين وفود المغرب المختلفة فانضمت الجهات المغربية المتحدة لميثاق لجنة تحرير المغرب العربي الذي أعلن امضاءه في اجتماع ضم ممثلي كل هذه الأحزاب في دار الجامعة برئاسة الأمين العام المساعد السيد عبد المنعم مصطفى وحضور الأمين العام المساعد السيد ريف أنى اللمع . وبمقتضى ذلك فقد أصبح مكتب اللجنة هو المعترف به من الجامعة ومن كل الأوساط العربية الرسمية والحررة .

— ٩ —

ظلت الهيئات الوطنية في المغرب العربي تنهج منهجاً سليماً في كفاحها للمستعمرين مؤملة الخير الكثير من إقناع الحكومة الفرنسية متى عملنا على تنويرها بحقيقة ما يرتكبه المستعمرون ، وقد بذلنا في هذا الباب كل ما نستطيعه من جهد وما نملكه من حسن نية ، ولكن الحكومات المتعاقبة على فرنسا رغم اختلاف مذاهبها الاجتماعية لم تغير شيئاً من موقف فرنسا الاستعماري التقليدي في المغرب . فاتجهنا نحو الدعاية الخارجية مخاطبين الرأي العام الدولي دون أن يحدى ذلك أيضاً في إقناع فرنسا بتغيير خطتها ، ودون أن

يحمل الضغط الخارجي . الرأي العام الفرنسي على إرغام حكومته على اتخاذ سياسة أقل استعمارية مما اعتادته حتى الآن . وعلى الرغم من رغبةنا ومن رغبة قادة الأحزاب الوطنية كلها في مواصلة العمل السلمي فإن أنصارنا وأنصار هذه الأحزاب نفسها لم يعد يقنعها أسلوب القول والاحتجاج والنظائر خصوصاً وأن أساليب القمع الاستعمارية قد تطورت فلم يعد المستعمرون يكتفون بالسجن أو الإبعاد أو الغرامات المالية بل يزيدون على ذلك بتسليط جيوشهم على الجماهير البريئة العزلاء والمتظاهرين المسالمين . فيحصدون لأقل الأسباب آلاف الأرواح . ولم يعد الفرنسيون يقفون عند حد ما اعتادوه من استغلال خيراتنا واستعمار لأراضينا بل أرادوا وصمموا العزم على أن ينتلعوا الوطن كله ويرغموا أهله على الخضوع للاندماج أو يقبلوا الإبادة والفناء .

ولكن الشعب المغربي المصمم على البقاء قرر أن يخرج عن نصائح الطيبين من قاداته ويعلمها ثورة جامحة على الاستعمار والمستعمرين ، وكان الفضل في البداية هذه المرة لتونس المجاهدة وأبطالها الأكرمين .

بدأت حركة المقاومة الايجابية في تونس منذ شهر فبراير سنة ١٩٥٢ على أثر الاعتقالات التي قامت بها السلطة الفرنسية لوزارة السيد شفيق ولزعماء الحركة الدستورية وعلى أثر القمع الشديد الذي قامت به القوات المسلحة للمتظاهرين الوطنيين . وقد تدفقت الجيوش الفرنسية على تونس من فرنسا ومن الجزائر فلما رأى الشعب ذلك بدأ يقطع وسائل المواصلات بين أنحاء القطر ، فبتر الأسلاك التليفونية في الدخلة والكاف والقيروان والساحل وقابس والجنوب ، وأصبح اتصال الإدارة الفرنسية بمراكزها العسكرية والبوليسية صعباً . وبحج الوطنيين في قطع الخط التليفوني المدفون الذي يربط تونس بفرنسا ثم امتدت عمليات التخريب لسكك الحديد فأخذت القطر تزوغ عن مسالكها ونسفت الجسور فلم يعد يمكن للقوات الاستعمارية أن تملك زمام الموقف حينئذ انتظمت فرق الفدائية وأخذت توجه ضرباتها

لأعداء الشعب من الفرنسيين وأذئابهم ، وتنفيذ الأوامر التي يصدرها الحزب بمقاطعة الحفلات الاستعمارية أو الانتخابات أو عدم قبول بعض أنواع الإصلاحات . وقد استطاعت هذه الحركة أن تشل سير الاستعمار وتوقف تنفيذ كل ما كان يتبجح به من إصلاحات .

استمرت هذه الحركة تسير على وتيرة الانتقام من الأعداء وتنفيذ مقررات الوطنيين طيلة عام ونصف أخذت تتطور خلالها في شكل عصابات أطلق عليها اسم « الفلاقة » انبثت هذه العصبة في أنحاء الجبال الشاهقة في شمال القطر وجنوبه من حيث أخذت تغير على المستعمرين وتقلق راحتهم وقد نشبت بين هؤلاء المجاهدين الشعبيين وبين الجيوش الفرنسية عدة معارك كان يقتل فيها الكثير من الطرفين . وأصبحت فرنسا تجد صعوبة في القضاء على ساسي الأسود وجماعته أو الأزهر وفقته . واستمر ذلك طيلة ستة أشهر كانت الحركة معها في ترعرع مستمر وازدياد مطرد .

ولكن فرنسا عمدت إلى الحيلة لتوقيف هذه الحركة المجيدة التي لم يسبق لتونس أن رأت مثلاً منذ احتلها الفرنسيون ، فسافر رئيس الحكومة الفرنسية المسيو منديس فرانس مصحوباً بالجنرال جوان والجنرال بوايه دي لا تور المقيم العام الجديد إلى تونس وأعلن في ٣١ يوليو ١٩٥٤ أمام سمو الباي عزم فرنسا على إعطاء تونس الحكم الذاتي الداخلي مع قيود وتحفظات ذكرها ، وطلب من الباي أن يشكل حكومته التي تدخل في مفاوضات مع فرنسا لتحقيق ذلك الوعد بعد عقد ثمانى معاهدات تنظيم مصالح فرنسا ومصالح الفرنسيين الخ الخ ... وفي الوقت نفسه نظم الرئيس الفرنسي وسائل إمداد تونس بما كان ينقصها من جيوش وعتاد وكلف الباي السيد طاهر بن عمار بتشكيل حكومة تونسية مختلطة أيضاً نصح الفرنسيون بحل أعضائها ودخلت الحكومة في التفاوض مع فرنسا .

استمرت المفاوضات ستة أشهر واصل أثناءها الفلاجة بعض مناوشاتهم وإن كان الفدائيون في المدن قد توقفوا عن العمل استجابة لنداء الحكومة

ولنداء الحزب ، ولكن الحكومة الفرنسية أصرت على ضرورة استسلام الفلاجة وتسليم سلاحهم إذا كان التونسيون يريدون إنجاز الوعد الذي قطعه مندس فرانس (بالحكم الذاتي الداخلي المشروط بالمعاهدات الثمان) وقد أبت السداجة التونسية إلا أن تنخدع - وليعذرني إخواني الدستوريون في هذا الكلام - لإثبات قوة الحركة الدستورية أمام الناس ولإقامة الحجة - فيما زعموا - على فرنسا . وهكذا توجه رسل الحكومتين الفرنسية والتونسية وقادة الشبيبة الدستورية ورسل الزعيم أبي رقية ليطلب الكل من نسور الجبل الاستسلام وإلقاء السلاح .

وأمكن للجنرال بوايه دى لاتور أن يصور نفسه وهو يستقبل استسلام ثلاثة آلاف مقاتل معهم أربعة وعشرون مائة بندقية وأزيد من مائة ألف طلقة باعتراف رئيس الحكومة الفرنسية في المجلس الوطنى الفرنسى .

استقال الرئيس مندس فرانس وبقيت حكومة بن عمار تنشد اتمام المفاوضات من دولة الاستعمار . وأصبح التونسيون المنتصرون في الحرب منهزمين في السياسة ولكن لابد للشعب التونسى أن يقول قولته وإذا لن يرد زعيم ولا يصدده عن الوصول لنيل الاستقلال خاضع أثيم .

وأبعد ملك المغرب الأقصى عن عرشه وسبق هو وأسرته الكريمة إلى المنفى في ١٩ أغسطس ١٩٥٣ وكان حزب الاستقلال قد حل واعتقل زعمائه وعشرات الآلاف من أنصاره ، وظن الفرنسيون أن البرنامج الذى وضعه مسيو بوايه دى لاتور من سنة سيدخل في طور التنفيذ بهمة الجنرال جيوم .

ولكن الشعب المغربى لا يعرف التقهقر ولا يقبل التحدى .

لقد لزم الكفاح السلمى أمدا طويلا . أما وقد بلغ الأمر بالفرنسيين إلى تجاهل كل القيم ، واحتقار كل الذمم فلم يبق إلا الفناء أو إراقة الدماء .

وانتظمت فرق الفدائيين الأحرار وبعد تمرينات أولية في بعض

الرؤوس والأذنان تقدم البطل علال بن عبد الله ليقتل الخائن بن عرفة فأسقطه من فوق الفرس الذي اعتلاه وسقط هو شهيدا دون أن يبلغ غايته ولكن عمله ذاك كان بداية العمل الجدى الايجابى فى المغرب .

مضت ثمانية عشر شهرا على قيام الفدائية فى المغرب استطاع المجاهدون معها أن ينقوا الوطن من كبار الخونة ومن مخبرى البوليس والاستعلامات الفرنسية وأن ينتقموا من قسم مهم من الفرنسيين الذين تأمروا على المغرب وملكه .

ويمكن تقسيم فرق الفدائيين فى مرا كش بحسب ما يترأى من اخبارهم إلى فرق القتل والتخريب والاحراق وقد ادهش الفرنسيين النظام الذى سار عليه هؤلاء العاملون والنتائج التى وصلوا إليها كما هالهم أنهم لا يقتلون لأجل القتل ولا يظلمون أحدا ، لأنهم يندرون بعد أن يحاكموا ويتلومون ثم يقتلون ولا يلوم أحد إلا نفسه .

يمتاز الفدائيون المرأ كشيون بتوجيه ضرباتهم لمرأ كز الاقتصاد الفرنسى واسناد المقاطعة التى أعلنوها للبضائع الفرنسية وبالثورة العظيمة التى خلقوها فى أوساط الصناع والعمال والفلاحين . وعلى الرغم من جميع الجهود وتنوع ضروب القمع التى استعملها الفرنسيون فإن الحركة المغربية ماتزداد إلا قوة وازدهارا وقد أعلن رجالها تصميمهم على عدم الرجوع عن الكفاح إلا بعد تحقيق أمانى البلاد فى :

١ — عودة الملك الشرعى لعرشه .

٢ — تحرير السيادة المغربية وإعلان الاستقلال .

وأكثر المستعمرون من التبجح طيلة المدد السالفة بهدوء الحالة فى القطر الجزائرى الشقيق وأخذ رويرومونتانى واضرابه من فقهاء الاستعمار يتفننون فى تعليل ذلك زاعمين أن من أسبابه رضى إخواننا الجزائريين عن حالتهم منذ أن بعث فيهم القانون التنظيمى الجزائرى أملا عظيما فى المستقبل السعيد . ولكن المغاربة جميعا كانوا يعلمون أن تحت الرماد فى الجزائر نارا وأن

الشعب العزيز ما كان ليبقى في أخريات القافلة المكافحة من أجل التحرير في الشمال الإفريقي . وكل ما في الأمر أن الظروف التي ألجأت القطرين التونسي والمغربي إلى القيام برد فعل سريع لم تكن قائمة في الجزائر التي اختارت أن تتقدم للبيدات وهي على تمام النظام والإتقان .

فوجيء المستعمرون في ليلة أول نوفمبر سنة ١٩٥٤ بموجة من الحوادث شملت جميع أنحاء الجزائر فيما بين الساعتين الواحدة والثانية صباحاً ، وقد اتخذت حركة الوطنيين الجزائريين أشكالاً تختلف حسب المناطق ، ففي شرق الجزائر اعتصم الفدائيون في جبل أوراس بعد أن هاجموا المراكز العسكرية في « باطنة وخنشلة » واحتلوا مركز العريس .

أما في عمالة قسنطينة فقد أخذوا يقومون بعمليات يومية تهدف إلى إرهاب القوات الفرنسية .

ويهاجم الفدائيون في القبائل والبلدية الحصون العسكرية للاستيلاء على الأسلحة . وفي غرب الجزائر أي عمالة وهران يقوم قسم التخريب بنسف السكك الحديدية وقطع سبل المواصلات .

وقد بينت قيادة جيش التحرير أسباب هذه الثورة الجامحة في الجزائر . فقالت أن جماعة من الشباب المسؤولين ومن المكافحين الوطنيين الواعين قد جمعوا من حولهم أغلبية العناصر السليمة في الحركة الوطنية وقرروا الشروع في كفاح ثوري إلى جانب الإخوان المرأكشيين والتونسيين .

وكان لثورة الجزائر أثرها العظيم في نفس الفرنسيين إذ أيقنوا أن كفاحاً واحداً قد اتسق في المغرب العربي فأخذوا في إغراق الأقطار الثلاثة بالجنود التي يستقدمونها من الصين الهندية بعد اتفاقية جنيف كما واصلوا أعمال العنف والقمع الجماعي في كل من تونس والجزائر ومرأكش .

وتأسس من المستعمرين في البيضاء وتونس جماعة إرهاب بوليسية تعمل على قتل الوطنيين والانتقام من الشعب المغربي . وقد أسمت الجماعة

نفسها في تونس باليد الحمراء وهي التي تلتطخت بدم الشهيدين الزكيين فرحات
حشاد والهادي شاكر وغيرهما من أحرار التونسيين . وأطلقت على نفسها
في المغرب الأقصى اسم (أجير) أي اعمل . وهي التي لطخت يدها بدم
الأحرار أمثال عمر السلاوي وعبد الكريم الديوري والطاهر السبتي وغيرهم
من الأبطال المغاربة المجاهدين .

وهكذا اتحد المغرب العربي اليوم في الدم والدموع وفي البذل من أجل
المجد الذي ينتظر كل من جاهد في الحق وناصر الحرية .

مصير المغرب العربي

إن الاستعمار قد انتهى من نفسه وإن الواقع التاريخي ليحكم بأن وجود أمتين تستغل احدهما الأخرى شيء ما كان ليدوم ولذلك فلا بد أن يزول وإن القوات الظالمة ما كانت لتوقف سير التاريخ .

وقد أدركت الدول كلها أن هذه الحروب المتوالية التي هددت الانسانية بأشد الاخطار ما كانت لتقع لولا تنافس المستعمرين على امتلاك البلدان واستغلال خيراتها ، وتجلت مظاهر الجشع الاستعماري وما يؤدي إليه في فكرة المجال الحيوي التي دفعت هتلر لأشعال نار حرب ما كادت تقف لولا تضامن أمم الأرض كلها في سبيل صد غاراتها — فأبّت الحقيقة إلا أن تعلن عن نفسها وأبى الذين يحاربون التوسع الهتلري ولو كانوا من المستعمرين إلا أن يقفوا في صف محاربي الاستعمار وبذلك آلت الحرب الأخيرة إلى كفاح بين فكرة المجال الحيوي الطبيعية وبين حق الشعوب في تقرير مصيرها التي هي فكرة تهذيبية . وأعلن الميثاق الأطلسي سنة ١٩٤١ بعدما وقعت عليه كبريات الدول الاستعمارية وقد جاء في الفصل الثالث منه « تحترم حق جميع الشعوب في اختيار شكل الحكم الذي تريد أن تعيش فيه وهي تتمنى أن ترى عودة حقوق السيادة والحكم الذاتي إلى الأمم التي جردت منها بالقوة .. »

حاول الانجليز أن يتأولوا هذه المادة على أنها خاصة بالبلاد الأوروبية ، ولكن الرئيس روزفلت أصر على ضرورة تطبيقها على الهند أي على أخذها بعموم مدلولها . وقد دلت مختلف المناقشات التي جرت في المحافل الدولية منذ نهاية الحرب الأخيرة على أن أغلبية الدول ترغب في تصفية بقايا الاستعمار القائم في كل من آسيا وأفريقيا وقد أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي عن رغبتها هذه وصادقتا عليها مبدئياً .

- وكذلك قررت الاشتراكية الدولية في مؤتمراتها أن ترفض .
- ١ - كل نظرية تقول بمبدأ عدم كفاءة شعب ما الثقافية أو السياسية للحصول على الاستقلال الكامل المعجل .
 - ٢ - كل نظرية تقول بتأسيس حالة وسطى شبيهة بالوصايا أو استمرارها .
 - ٣ - كل قرار يفرض على أقاليم معينة نظام الدومينيون أو الاتحاد الفرنسي أو كل ما من شأنه أن يعرقل الاختيار الذاتي للبصير .
 - ٤ - كل تصميم للتنمية الاقتصادية لا يخدم السكان الأصليين أو لا يشاركون فيه بكامل اختيارهم .

أما في فرنسا فإنه لم يقع تطور كبير في الاتجاه الاستعماري فان الحزب الاشتراكي الذي هو جزء من الاشتراكية الدولية المذكورة «فأحرى غيره» لم يتأخر قط عن تأييد مبدأ الاستعمار بدعوى ضرورة فتح الشعوب لتمدينها وتحريرها . وفي الخمسين عاما الماضية لم يزد الحزب الاشتراكي الفرنسي على أن طالب المستعمرين بتحسين أحوال المستعمرين ورفع مستواهم لدرجة سائر أفراد الأمة . وحينما تم تحرير فرنسا بعد الحرب الأخيرة اعترف الحزب الاشتراكي الفرنسي بالتقدم الكبير والنفوذ الذي أحدثته المطالب الوطنية على الفكر . ونوه ليون بلوم نفسه بالحركات الوطنية في المستعمرات وبمشروعيتها . (ولكن بشرط أن تكون صبغتها ديمقراطية وأن تكون قادرة على اجتياز الحدود القومية لتدخل في ضمن الحركة الفديرالية) .

وهذا الرأي الاشتراكي يعد وسطا بين مختلف الآراء التي دان بها الفرنسيون وقد ظلت الحكومات المتعاقبة على الجمهورية الثالثة في فرنسا تتقلب بين مختلف الاتجاهات دون أن تثبت في اختيارها لتوجه سياستها الاستعمارية . فبينما نصح جاليني بضرورة ادخال التحسين الإداري إزاء كل تطور اقتصادي إذا بليوطي يقف مشدوها من الأزمة الاقتصادية التي أعقبت الحرب الكبرى سنة ١٩٢٠ لينادي في المغرب الأقصى بضرورة العدول عن الأساليب العتيقة واختيار أساليب أكثر تحررا ومرونة

وملاءمة للعصر. ولكن لم يكن لهذين الصوتين الحكيمين أى صدى فى نفوس الفرنسيين.

فتحت الهزيمة الفرنسية إزاء جيش الألمان أذان الفرنسيين لسماع النقد الأهلى والشكوى من استعمارهم ولم يؤد ذلك لأكثر من مؤتمر فبراير سنة ١٩٤٤ الذى عقدته فرنسا الحرة فى مدينة برازافيل لتقرر القيام باصلاحات فى مستعمراتها بشرط ألا يكون للاقاليم التى من وراء البحر استقلال غير الاستقلال الفرنسى وهذا التوجيه هو الذى ساد فى المناقشات التى وقعت أثناء تحرير دستور الجمهورية الرابعة سنة ١٩٤٦.

« الصورة » هى التى تفسد على الفرنسيين كل تفكير وتقدير وتدير. فالفكر الفرنسى لم يتطور مع العالم ضد الاستعمار، ولم يرد أن يتنازل عن أى امتياز حصل عليه فى بلدان الناس بالحديد والنار. ولكنه يقدر كل التطورات التى حصلت عند الآخرين وينظر إليها بعين الدهشة والحذر والتعجب فينطوى على نفسه ويخاف من اصداء القول الذى يتردد هنا وهناك عن تحرير الشعوب وحق تقرير المصير ويهتدى إلى (الصورة) التى تجد الحيلة القانونية التى تسمح له بأن يردد مع الآخرين تلك الجمل الخلابه دون أن يحقق منها شيئاً. فما الذى يمنع فرنسا اذن من أن تحكم على الاستعمار إذا غيرت اسم الامبرطورية باسم الاتحاد الفرنسى الجميل؟ وما الذى يحول بينها وبين ادخال أمم الأرض فى هذا الاتحاد دون رضاها لتقول للناس أن هذه الأمم مشاركة وبناء على ذلك فقضيتها قضية داخلية للاتحاد أى لفرنسا؟

ولكن شعوب المستعمرات ليست من البلادة والغباء بالدرجة التى يظنها سياسة فرنسا فهم يريدون الاستقلال لا الاتحاد وهم يطالبون بالحرية لا بالتبعية وهم يشعرون بما هم فيه من عذاب فكيف تنسيهم أحوالهم تلك الكلمات العذاب؟

نص الدستور الفرنسى فى مقدمته على أنه لا يمكن أن يكون أحد فى

حالة وضعية بسبب اعتبارات سلالية أو غيرها . كما حكم بإقصاء كل نظام استعماري يقوم على الاستبداد ولكن تحقيق هذه المبادئ لن يكون إلا صورياً في نظر الفرنسيين لأنه يجب أن يقع في دائرة الاتحاد الفرنسي .

أما هذا الاتحاد فقد وقع غموض وتناقض مقصودان في تحديده فقالت المادة الستون (يتكون الاتحاد الفرنسي من جهة من الجمهورية الفرنسية التي تشتمل على الوطن الوالد وعلى العمالات والأقاليم التي من وراء البحر ومن جهة أخرى من الأقاليم المشاركة والدول المشاركة) . وقد شرح الفقرة الأخيرة المقرر في جلسة المجلس التأسيسي الوطني المنعقدة يوم ١٨ سبتمبر سنة ١٩٤٦ بأن اللجنة تريد بالأقاليم المشاركة البلدان التي تحت الانتداب وبالدول المشاركة الدول التي تحت حماية فرنسا .

ومعنى هذا أن الاتحاد لا يقع بين فرنسا وبين كل بلد من بلدان ما وراء البحر وإنما يقع فقط بين الجماعات ذات الشخصية الدولية^(١) . وإذن فهو لا يعتمد على تمييز الحالة الجغرافية أو حالة الجماعة الاجتماعية ولكن على أساس الكيان السياسي بالمعنى القانوني .

أما نهاية الفقرة من المقدمة فتحدد الاتحاد بصفة أخرى إذ تقول : « إن فرنسا تكون مع شعوب ما وراء البحر اتحاداً قائماً على المساواة في الحقوق وفي الواجبات دون تمييز في الدين أو في الجنس .

وإذن فالأمر لا يتعلق بدول ولا حتى بأقاليم وإنما يتعلق بشعوب ما وراء البحر ، وقد أخذ المحرر الشعوب بمعناها الاجتماعية لا بصفتها جماعة قانونية . ولكن كثيراً من الشراح اعتبروا أن الشارع إنما وضع الفقرة الأخيرة لتوجيه المنفذ ومعنى هذا أنها تريد ما تقصده المادة الخامسة والسبعون من « أن النظام الخاص لكل عضو من أعضاء الجمهورية وأعضاء الاتحاد الفرنسي قابل للتطور ، فهذه المادة تؤدي إلى التزام فرنسا برفع مستوى البلدان التي

(١) المجلة القضائية والسياسية للاتحاد الفرنسي - ص ٢ عدد ١ - الصادر في يناير -

من وراء البحر إلى درجة البلاد ذات الحالة السياسية بالمعنى القانوني ولكن هذا التطور قابل للدلالة أيضاً على معنى الامتزاج .
والذى يهمننا من كل هذا أن دستور الاتحاد لم يصبح بعد مطبقاً من جهة الحالة السياسية القانونية على أى جزء من أجزاء الامبراطورية ما عدا فرنسا إلا بطريق الارتباط التقليدى القائم بين بلدان ما وراء البحر وبين فرنسا نفسها وذلك عن طريق التحكم لأن المادة الخامسة والسبعين لم تطبق بعد أيضاً^(١).

فالجزائر ومثلها سائر العيالات الخارجية ليست فى الاتحاد الفرنسى إلا على اعتبار أنها جزء من فرنسا وذلك ما ليس بمسلم به فيما يخص الجزائر لأن النظام القائم فيها يدل على أن لها شخصية إدارية ومالية ونيابية تختلف عن العيالات الفرنسية فهى إذن مستعمرة وتدخل فى عداد البلدان غير المتمتعة بالحكم الذاتى .

والمستعمرات أيضاً ليست جزءاً من الاتحاد الفرنسى (قانوناً) لأن المادة الأصلية لتكوين الاتحاد التى هى « السنوق » تنشئ الاتحاد من ثلاثة كيانات سياسية بالمعنى القانونى ، والمستعمرات هى ممتلكات أحد هذه الكيانات فهى ليست عضواً فى الاتحاد الفرنسى ما لم تستفد من المادة ٧٥ أى ما لم تتطور لدرجة الحكومة المشاركة أو الإقليم المشترك أو العمالة الخارجية .

وأما الدول المشاركة فقد نصت المادة الواحدة والستون من القانون التأسيسى للاتحاد على أن تؤخذ حالة كل واحدة منها من العقد الذى يحدد علاقتها بفرنسا^(٢) . وهذا النص غامض أيضاً إذ ما هو العقد الذى يراد فيه هل هو معاهدات الحماية التى أبرمت قبل تحرير الدستور والتى تعيش فى حكمها هذه الدول ؟ ومعنى هذا إذن أن بلدان الحماية أدخلت فى الاتحاد بمجرد

(١) انضمت بعد ذلك دويلات من الصين الهندية للاتحاد ولكن مؤخراً .

(٢) الجزائر كاترو - الاتحاد الفرنسى وهو مقال نشر فى مجلة السياسة الخارجية ص ٢٤٨

أمر فرنسا ومن غير مشاورة الذين يهمهم الأمر ولا رضاهم . أم أن المقصود بالعقد معاهدة جديدة يتفاوض في شأنها على قدم المساواة للوصول إلى اتفاق متبادل ؟ لقد صرحت الحكومة الفرنسية بأن هذا التأويل الثاني هو المقصود وبناء على ذلك عقدت فرنسا معاهدات مع دويلات الهند الصينية دخلت هذه بمقتضاها في الاتحاد الفرنسي - أما المغرب وتونس فقد رفضا إلى الآن هذا الانخراط .

المقصود من كل ما تقدم أن أقطار المغرب العربي الثلاثة ليست عضواً في الاتحاد الفرنسي ، الجزائر لأنها تعد مستعمرة والمغرب وتونس لأنهما حمايتان . فيبقى الاتحاد مكوناً من فرنسا والعمالات الخارجية (جاذيلوب - جيان - مارتينيك - رينيون) ومن دويلات الصين الهندية .

ولقد رفض المغرب العربي فكرة الانضمام للوحدة الفرنسية لأسباب كثيرة تقوم على الاعتبارات العامة التي هي الاختلاف في الدين والجنس واللغة والروابط التاريخية والكيان السياسي . وعلى الاعتبارات الخاصة وهي أن رابطة الاتحاد ليست في واقع الأمر شيئاً غير رابطة الامبراطورية العتيقة جداً ولأن كل التدابير التي قررها المشروع في المنظمات الخاصة بالاتحاد تهيم عليها أغلبية فرنسية ، وهناك اعتبارات محلية كرفض سلطان المغرب وبإي تونس التبعية لرئيس الجمهورية أو اختلاف مناطق المغرب التي تدين كلها للعرش المغربي ولا يمكن أن تدين له وهو تابع لدولة أجنبية فيؤدي ذلك لتقسيم الوطن .

لكن الواقع أن المغرب العربي ينشد شيئاً أعلى مما يعد به نظام الدول المشاركة وهو الاستقلال التام والوحدة المغربية والجامعة العربية .

وإزاء هذا الرفض البات الذي أعلنه ممثلو الدول المغربية حاولت فرنسا أن تمضي في تنفيذ مقتضيات هذا الاتحاد عملياً وتدرجياً حتى تضع الشعب المغربي أمام الأمر الواقع ولا يبقى له غير إبرام العقود من الناحية الشكلية

لم يغير القانون التنظيمي الصادر في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٤٧ شيئاً من الحالة الإدارية القائمة في الجزائر وكل ما فيه أنه عوض النيابات المالية الملغاة منذ سنة ١٩٤٥ بمجلس جزائري ذي اختصاص إداري ومالي لاسيما يشتمل على مائة وعشرين عضواً نصفهم من الجزائريين والنصف الآخر من الفرنسيين ولكنه على كل حال أكد ما قلناه من أن للجزائر كيانات خاصة بها يجعلها مستعمرة ذات نظام إداري ومالي ذاتي يخرج بها عن دعوى كونها عمالة خارجية لفرنسا . ولم يعرض على الجزائر إصلاح ما بعد إقرار هذا النظام وإن كان المسيو منديس فرانس ووزير داخلية مسيو ميتران قد أرادا بعد اندلاع الثورة في الجزائر أن يؤكدوا عزم الحكومة الفرنسية على التنفيذ التام للقانون التنظيمي للجزائر الذي ظل مع عيوبه الكثيرة غير منفذ .

أما تونس ومراكش فهما اللتان كانتا محل الكثير من المشروعات والمداومات لأن كيانهما الدولي جعل من الصعب على فرنسا أن تجتزئ معهما بجرة قلم .

وقد رأينا الفرق بين المطالب التي قدمتها الدولتان لنيل استقلالهما وبين العروض التي كانت فرنسا تعرضها عليهما . وهي لا تعدو إنجاز ما شرعته في الجزائر نفسها وإن كان بوسائل ملتوية .

لكل ذلك قررت الحركتان الوطنيتان في تونس والمغرب الأقصى التوسط لدى الدول العربية لعرض قضيتيهما على الأمم المتحدة .

ولا يهمنا أن نكرر هنا ما عرضنا إليه من تواريخ الأحداث التي قامت أثناء ذلك العرض ولكن الذي يهمنا هو موضوع الجدل الذي قام بسببه في المحافل الدولية ، هل أن تونس ومراكش دولتان ذات سيادة مستقلة عن فرنسا وإن كانتا مرتبطتين بها ارتباطاً دبلوماسياً . وبناء على ذلك فيرجع أمرهما لاختصاص الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية ، أم أن (الصورية) التي هيمنت على فرنسا في تحديدها للدول المشاركة في الاتحاد الفرنسي يجعل المسألة من اختصاص فرنسا الداخلية . ؟ وقد أكدت الأمم

المتحدة بالأغلبية الساحقة اختصاصها بدراسة قضيتي تونس ومراكش لا على أساس أنهما من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي بل على أساس أنهما دولتان مغايرتان لفرنسا ولهما الكيان الدولي الذي يجعل خلافهما مع فرنسا مما يهم الدول الأخرى. ولقد تجاوزت الأمم المتحدة مرحلة الاعتراف بالاختصاص إلى دور التوصية فقررت التوصيتين الآتيتين

« فيما يخص تونس » تعبر عن يقينها في أن الحكومة الفرنسية طبقاً لسياستها المعلنة ستجتهد في العمل على التنمية الفعلية للمنظمات السياسية للشعب التونسي وفقاً لغاية الميثاق ومبادئه . .

« وتعرب عن الأمل في أن الطرفين يواصلان في غير تأخر مفاوضاتهما للوصول لتمتع التونسيين بالقدرة على أن يحكموا أنفسهم بأنفسهم مع مراعاة مقتضيات ميثاق الأمم المتحدة .

« وتدعو الطرفين اللذين يهمهما الأمر أن يراعيان في علاقاتهما وفي حل الخلاف القائم بينهما روح الميثاق ولفظه وأن يمتنعوا عن كل عمل من شأنه أن يزيد في توتر الحالة القائمة » .

وفيما يخص المغرب الأقصى — « تعبر عن يقينها في أن الحكومة الفرنسية طبقاً لسياستها المعلنة ستجتهد في اعطاء الحريات السياسية للشعب المغربي طبقاً لغاية الميثاق ومبادئه » .

وتعبر عن الأمل في أن الطرفين يواصلان من غير تأخر مفاوضاتهما من أجل تنمية المنظمات السياسية الحرة للشعب المغربي مراعيين دائماً الحقوق والمصالح المشروعة طبقاً للقواعد الثابتة والمعروف من حقوق الناس » .

« ويدعون الطرفين لتسيير علاقاتهما في جو الارادة الحسنة والثقة المتبادلة والاحترام ليتسنى لهما حل خلافهما طبقاً لروح الميثاق مبتعدين بناء على ذلك عن كل ما من شأنه أن يزيد في استفحال التوتر الحالي .

فالتوصيتان وإن كان فيهما كثير من التحفظ اعترفتا بالتوتر القائم

وبضرورة اقرار الحريات أولا ثم التفاوض من أجل تنمية المؤسسات السياسية الحرة لتونس والمغرب مع مراعاة القواعد الثابتة أو حقوق الناس أو ميثاق الأمم المتحدة. وإذن فقد استطاعت الحركة الوطنية أن تسجل اعتراف المحافل الدولية بأن هذين البلدين ليسا من شئون فرنسا الداخلية وإن الصلة بينهما وبين فرنسا صلة دولية ولا يمكن أن تتحسن إلا إذا تفاوض الطرفان لا لارضاء فرنسا ولكن لارضاء الرغبات الشعبية في البلدين . فيشول الأمر إلى إقرار المصير وفقا لما تقبله الحكومتان التونسية والمغربية بعد أن يتم نموها وتحريرهما .

وقد قررت جامعة الدول العربية عرض قضية الجزائر على الأمم المتحدة ولا شك أن المنظمة الدولية ستعلن اختصاصها بدراسة قضية الجزائر لأنها إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي . ولا شك أن أقل ما تناله هي توصية شبيهة بالتي اعطيت لتونس ومراكش .

والمهم أن ستار الوحدة الفرنسية أو الادمج لم يفد شيئا في التويه على الرأي العام الدولي فقد اتضح للجميع أن ذلك مجرد عملية (صورية) ترمي لذر الرماد في العيون وابقاء ما كان في الامبراطورية الفرنسية على ما كان . ولكن فرنسا لم ترتدع عن محاولة ارغام الدولتين على قبول المشاركة في المؤامرة عليهما بانضمامهما إلى عملية (صورية) لتثبت للدول أن تونس ومراكش قبلتا باختيارهما وبتوقيع حكومتيهما وثيقة الانضمام لـ (صورية) الاتحاد الفرنسي . وهكذا حاولت فرنسا أن تفرض ماسمته برنامج الإصلاحات بالقوة في تونس وفي المغرب الأقصى فأبلغ وزير الخارجية الفرنسية سمو الباي في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٥٢ في مذكرة شديدة اللجة استياء فرنسا من عرقلة صاحب السمو لسير الحماية ومن اخلاله بالتزاماته نحو فرنسا وعدم وفائه بوعده وهدده بالخلع . وكلف الوزير المفوض (ديواسيزون) بتقديم الانذار النهائي للباي بخلعه إذا لم يوقع المرسومين الخاصين بالمجالس الإقليمية والبلدية . فاقبحم الوزير الفرنسي صحة الوزير الأول التونسي الخائن البكوش

غرفة الملك الخاصة وهو في فراش المرض وقدم لسموه المراسيم ليوقعها بعد أن طوق القصر بالجند فخضع الباي وأمضى ما أمر بتوقيعه . وقد أكد سمو الباي أنه أكره على التوقيع فشرح الظروف التي تم فيها ذلك في الرسالة الملكية المؤرخة في ١٧ من الشهر الرابع لسنة ١٩٥٣

وتعطى هذه المراسيم الحق للجانبة الفرنسية في أن تمثل في المجالس البلدية على قدم المساواة مع التونسيين في العدد وفي أسلوب الانتخاب فيكون للتونسيين نصف من الأعضاء وللفرنسيين النصف الآخر .

ومثل هذا الاشتراك هو الذي ملك زمام الإصلاحات التي عملت فرنسا جهدها لفرضها على جلالة السلطان المجاهد سيدي محمد الخامس فرفضها لأنها تتنافى مع الحق ومع أصول السيادة التي هي خاصة بالشعب المغربي ولم يضعف السلطان كما ضعف الباي بل استمر في موقفه إلى أن أبعد عن بلاده وعن عرشه في سبيل الدفاع عن وطنه .

والحق أن سمو الباي معذور حين وقع على مرسوم يعطى الفرنسيين حق الاشتراك في المجالس البلدية لأن الذي جراه وأطمع الفرنسيين في الاستمرار في مطالبته بهذا التوقيع هو الأستاذ الحبيب بورقيبة حين أعلن قبوله لذلك ضمن النقاط السبع التي أدلى بها كجزء من برنامج حين زار فرنسا في سبتمبر سنة ١٩٤٩ . أي في وقت كان العراك على أشده بين سلطان المغرب الأقصى والحركة الاستقلالية وبين فرنسا من أجل هذه الإصلاحات المزعومة .

وقد أصبحت مسألة اشتراك الفرنسيين المقيمين في الشمال الافريقي في المنظمات المغربية الحرة وتمتعهم ببناء على ذلك بالحق السياسي الخاص بالمواطنين عقدة العقد في الخلاف القائم بيننا وبين الفرنسيين . لأن هؤلاء يريدون أن يبرروا كما قلت بموافقتنا ولو على طريق الارغام ما اغتصبوه من امتيازات ظلوا يتمتعون بها في بلادنا منذ أن احتلوها بطريق القوة .

ولو أننا قبلنا الأمر الواقع ورضينا بالتنازل عما اغتصبه المستعمر من حقنا
لكننا أشد الخائنين لبلادنا وأجدر البشرية باللعنة والهوان .

إن الأنظمة القائمة في الشمال الافريقي مفروضة علينا ولسكنها ظلت قبل
هذا الارغام الأخير ذات صبغة دبلوماسية تنظم صلة حكوماتنا بالحكومة
الفرنسية أي أنها صلة دولة بدولة لا محل فيها لروابط الشعوب ولا لتضامنها
أو تطاحنها . وفرنسا لا تكتفي اليوم حتى بهذا الابتلاع الكلى لسيادتنا
بل تريد أن تقلب الحال وتجعل الشعب المغربي مركبا من الفرنسيين الذين
يستعمرونه ومن الأهالي الذين هم رعايا من الدرجة الثانية تماماً على الشكل
الذي اتبعته في الجزائر . ويوم يتم ذلك لها ستعلن الحكم الذاتي الداخلي
بعد أن تحتفظ لفرنسا بكل مراسيم السيادة العسكرية والخارجية والمصرفية
وتترك المستعمرين المحليين يهيمنون علينا في السياسة الداخلية بما لهم من
السيطرة الاقتصادية ومن الحماية الفرنسية . وهكذا تتحقق لفرنسا عن طريق
الاشتراك فكرة الادمج على صفة لا تمس الحياة السياسية الداخلية
والخارجية لفرنسا نفسها أي دون أن تتعرض فرنسا إلا إلى خطر استعمار
الشعوب الأهلية لها . أو بتعبير أصح أن ترضى روحها السلالية إذ تكون
هي الملحقة للشعوب الأخرى وسيادتها دون أن يتسرب إليها دم الشعوب
الأهلية المنحط في اعتقادها .

ومن جهة أخرى فقد أرادت فرنسا أن تؤسس الاتحاد الفرنسي على
صورة الجامعة البريطانية والاتحاد السوفيتي معا . وبما أن لذين الاتحاديين
رابطة عامة مستمدة من الواقع ، هي اللجنة التنفيذية بالنسبة للاتحاد الشيوعي
وتاج الملك في الجامعة البريطانية وليس لفرنسا عقيدة تفرضها هيئته مركزية
ولا تاج تعنوا إليه وجوه المستعمرين فقد فكرت وقدرت ثم قررت أن
تعوض ذلك النقص بطريق جوالها ، فالمستعمرون الفرنسيون في كل أنحاء
الإمبراطورية هم رابطة الاتحاد الفرنسي بمصالحهم المشتركة ولغتهم ودينهم

ودمهم وأحزابهم السياسية وهم الذين يقررون الخطة التي يجب على فرنسا أن تسير عليها في معاملتها لكل إقليم . ومثلوهم في مجلس الجمهورية ينسقون أعمال فرنسا وبرامجها في مستعمراتها ولو تحقق كل هذا فإن مستقبل المغرب العربي لا قدر الله يظل دائماً تحت رحمة هذه القلة من المستعمرين الذين لم يتحرروا من جبروتهم وكبرهم الجنسي ماداموا يجدون القوة التي تحميهم وتساعدهم على فرض إرادتهم على الناس .

ولكن المنشورين من المغاربة أدركوا هذه الحقيقة تماماً وكان الفضل فيها خصوصاً للحركة الوطنية المراكشية التي لم تخطئ في يوم من تاريخها في هذا الاتجاه . وقد أصبح أبناء الشمال الأفريقي اليوم مجمعين على رفض إشراك الفرنسيين في المنظمات المغربية ، وجاءت التوصيتان اللتان أصدرتهما الأمم المتحدة فيما يخص تونس ومراكش مؤكدين لوجهة نظرنا ، فقد صرحنا في غير لبس ولا غموض بضرورة تنمية المنظمات السياسية الحرة للمغاربة وللتونسيين مع احترام القواعد الدولية وما عرف من حقوق الناس ، والقواعد الدولية والمعروف من حقوق الناس يؤكدان استنكار أى حق سياسى للأجانب الذين يقيمون في بلد غير بلدهم . وقد رجعت إلى الأستاذ الكبير الدكتور وحيد رافت مستشار الرأى في مجلس الدولة المصرى سابقاً فسألته عن رأيه في ما يطالب به الفرنسيون من حق التمثيل والانتخاب في منظماتنا فكتب إلى الجواب الذى أقتطف منه ما يأتى :

حصرة السيد المحترم علال الفاسى .

بالاحالة إلى حديثنا السابق عما تنويه الإقامة الفرنسية في مراكش من جعل حق التصويت للفرنسيين في نظام الإدارة البلدية المقترح ، نشاطركم الرأى في أن حق الانتخاب للهيئات النيابية والمركزية والإقليمية ومن باب أولى حق الترشيح لها والتمثيل فيها هي من الحقوق السياسية التي لا يتمتع بها وفقاً لمبادئ القانون العام المعاصر إلا المواطنون من أهل البلاد . أما الأجانب فإن كانوا يشاركون الأهليين في الحقوق المدنية العادية مع بعض القيود فانهم لا يشاركونهم في التمتع بالحقوق السياسية ولا يستثنى من ذلك إلا البلاد غير

كاملة السيادة سواء أكان عدم استكمالها لسيادتها هو تبعيتها في صورة ما لدولة أجنبية أو خضوعها لنظام الامتيازات الأجنبية أو لهذين السببين معا :

وبعد أن عرض الأستاذ لتاريخ بعض المجالس البلدية المختلطة التي كانت في الاسكندرية وغيرها من بعض جهات القطر المصري قال : ولقد زالت هذه العلة بزوال الامتيازات الأجنبية في مؤتمر مونترو في سنة ١٩٣٧ وانبى على هذا الاستغناء كلية عن تمثيل الأجانب في المجالس البلدية وزوال ذلك الحق الذي استمتعوا به بالمخالفة للبادئ العامة المقررة لدى الدول ذات السيادة .

وإذن فليس في القانون الدولي ولا ما تعارف عليه الجميع من حقوق الناس ما يسمح للفرنسيين بأن يطالبوا بإعطائهم امتيازات تستمد روحها من العصور الوسطى وعهود الظلام . وخصوصا وأن معاهدة الحماية التي فرضت علينا فرضاً تنكر هي نفسها عليهم كل حق في المطالبة بأى تمثيل إذ تنص المادة الخامسة من هذه المعاهدة على أن فرنسا « تعين ممثلاً لها أمام جلالة السلطان باسم وزير مقيم عام حفيظ على جميع سلطات فرنسا في المغرب » وهو الوسيط الوحيد بين السلطان وبين الدول الأجنبية والمدافع عن مصالح الأجانب . فالمقيم وحده الذي يمكنه بحكم هذا العقد المفروض علينا والذي وقعته فرنسا باختيارها أن ينوب عن الفرنسيين أمام السلطات المغربية الشريفة ، والأمر في تونس كالأمر عندنا كما قدمنا .

وقد أعلن إيوطى استنكاره لكل طلبات التمثيل هذه حين قال في خطابه الذي ألقاه بعد رجوعه من فرنسا في ٢٤ نوفمبر سنة ١٩١٣ في أحد اجتماعات الغرفة الفرنسية للتجارة والفلاحة بالرباط :

« إن في مقدمة ما تسنلزمه الحالة المغربية أن المنظمات السياسية الفرنسية لا محل لها في المغرب إذ يمكن لمواطنينا أن يكون لهم في هذه البلاد مؤسسات وتمثيل فنى ولكن لا يمكن أن ينالوا أى تمثيل سياسى .

وأن المطالبة والمجادلة في هذا الموضوع لا تنتج لصاحبها إلا ضياع الخبر

والوقت . وأزيد دون أن أوضح أكثر مما فعلت بأن مما يؤكد الواقع أن نظام المغرب مضمون بمقتضى أوافق دولية وعليه فليست المطالب غير مجددة في هذا الباب فحسب ، ولكنها خطيرة وستكون حكومة فرنسا أول من يقطع دابرها .

ويستنتج من كلام ليوطي هذا ثلاثة أمور .

١ - لاحق للفرنسيين والأجانب في أن يكون لهم تمثيل في المجالس المغربية .

٢ - لاحق للفرنسيين المقيمين في المغرب أن يبعثوا بممثلين عنهم في المجالس الفرنسية .

٣ - لاحق للفرنسيين في أن تكون لهم في المغرب منظمات سياسية فرنسية مستقلة أو تابعة للمنظمات السياسية في فرنسا .

(وهذا يعنى أن الفرنسيين كسائر الأجانب المقيمين في بلادنا يمكن أن يتمتعوا بالحريات التي يتمتع بها الكل ولكن لاحق لهم في أن يطالبوا بأى شيء يرجع لحقوق السيادة القومية . وبما أن الانتخابات في مجالس فرنسا كغيرها من الدول لا يقوم بها الفرنسيون المقيمون في البلدان الأجنبية) لأن وقوعها يؤدي إلى التظاهر بمظاهر السيادة الوطنية في البلد الأجنبي . وهو ما لا تبيحه القوانين الدولية فلا محل لوقوعها في وطننا الذي هو أجنبي عن فرنسا . وقد احتج حزب الاستقلال على إشراك الفرنسيين الذين هم في المغرب في انتخابات الجمعية التأسيسية الفرنسية في مذكرته المرفوعة للسلطان وفرنسا في ٨ سبتمبر سنة ١٩٤٥ فأصدرت الإقامة العامة الفرنسية بالرباط بلاغا تؤكد فيه بأن الفرنسيين لن يمنحوا حق الانتخاب في المجالس الفرنسية وأن ما وقع من أمر الجمعية التأسيسية شيء استثنائي لا يتكرر .

وكذلك لا يمكن أن يكون للفرنسيين أحزاب أو منظمات سياسية أو فروع لأحزاب أو منظمات سياسية فرنسية تقوم بنشاط يرجع للتدخل في المسائل المغربية وأخرى أن تقبل في جملة أعضائها المغاربة . ووقوع ذلك

في بلادها خرق لكل القوانين والتعهدات الدولية ، ووجود الصحف والإذاعات الفرنسية التي لا تقف عند مجرد الأخبار والتعليق البريئين بل تدعى لنفسها حق الحل والعقد في مسائلنا القومية المحض من الافتيات على بلادنا والإمعان في غصب حقوقها وانتهاك حرمانها . وهكذا يمكننا أن نتصور إلى أي حد اعتدى الفرنسيون على حقوقنا وسيطروا على شئوننا ثم أرادوا منا أن نعترف لهم بما اغتصبوه باسم الحرية أو المساواة أو الديمقراطية .

إن إقرار هذه الحال أو الاعتراف بها أعظم خيانة يمكن أن يرتكبها مواطن ولذلك يجب على جميع الهيئات استنكارها بكل ما يمكن من وضوح وصراحة .

يحسب بعض المعتدلين أن في البحث عن شكل شرعي لإقرار هذه الحالة يغير من وضعها السيء على بلادنا فيقولون : لو تجنس الفرنسيون بالجنسية المغربية أو الجزائرية أو التونسية لما كان هنالك مانع من تمتعهم بهذه الحقوق وهذا الأمر مع كونه خياليا في ذاته لأن الفرنسيين لا يقبلون أن ينفذوا الجنسية الفرنسية إذ كل ما يريدونه هو الاحتفاظ بجنسيتهم القائمة مع إلزام فرنسا بحمايتهم أبداً ، ولو نبذوا جنسيتهم لأصبحت فرنسا في حل من أمرهم . فانه لا يحل الاشكال ولا ينهي الأزمة لأن دخول المليون ونصف المليون من الفرنسيين والمتفرنسين في الشمال الإفريقي دفعة واحدة في الجنسية المغربية في وقت لا يزال المغاربة فيه في مستوى أقل من مستوى هؤلاء الأجانب سياسيا واقتصاديا وثقافيا سيكون أخطر علينا من بقاء الاستعمار لأننا سنصبح مستعمرين للفرنسيين الذين في المغرب استعمارا مستقلا زيادة على الاستعمار الذي سيبقى لفرنسا . وإذا كان عدد الأجانب أقلية بالنسبة لمجموع السكان وان السيطرة التي لهم على الاقتصاد وثروة الوطن تسمح لهم بأن يتحكموا في مصيرنا متى اسندتهم المواطنة والتمتع بالحقوق السياسية .

وأیضا فان وجود هذه الأقلية دفعة واحدة في جنسيتنا سيفرض علينا

احترام لغتها كلغة قومية وستبقى حينئذ الفرنسية مهيمنة وقتا طويلا على جميع مظاهر حياتنا وهذا ما يتنافى مع عروبتنا .

أننى لست من الذين يطالبون بابقاء الجنسية الوطنية مقفلة ولست بمن يريدون قصر هذه الجنسية على دين أو لون أو جنس ، ولكننى اعتبر أن فتح الباب على مصراعيه للمليون ونصف المليون من الأجانب دفعة واحدة هو اتخام لا نقوى على هضمه ولذلك فسيقتلنا . من الممكن متى تم استقلالنا أن ننظم أمر الجنسية على الطريقة التى نرغب فيها و نراها أصلح لنا ولكننا لن نقبل فيها إلا طالبيها أفرادا أفرادا وإلا بعد دراسة ملف كل طالب للجنسية على حدة . هذه هى الحالة الصحيحة وكل فكرة غيرها تعتبر فى نظرى خيانة للعروبة ولقضية المغرب كلها .

أما تعليق فرنسا حل قضايا المغرب على وضع نظام خاص لمواطنيها المقيمين فى بلادنا فهو ما لا يعقل ، لأن أمر الجنسية من اختصاص السيادة الداخلية للدولة وقبولنا التفاوض فيها مع الفرنسيين معناه الاعتراف لفرنسا بحق تدخلها فى التشريعات الراجعة لشئوننا الداخلية . إن هذه حقائق يجب أن يعرفها الجميع ولا نتغاضى عنها حبا فى الوصول لأى حل يخرج بنا من ضيق الحالة التى تعيش فيها بلادنا .

أننى شديد الأسف كليا رأيت الكثيرين من أخلص اخواننا فى سائر المغرب لا يتجرأون إلى الآن على مواجهة الفرنسيين بأنهم أجانب وأنه لا حق لهم فى المطالبة بوضع نظام خاص بهم ولا باشرأكلهم فى المجالس المغربية بل أننى لأتألم جدا حين أرى الغموض والنفاق فى هذا الباب انها قضية حياة أو موت بالنسبة لوطننا المغربى وإذا كنا نكافح فقط لنصبح مساوين فى الرق للذين استعبدونا ولا ينوون بنا أى خير فالأفضل ألا نكافح ، بل أقولها فى غير ما لبس ولا غموض إذا كنا منقبل متميع الفرنسيين بالحقوق السياسية فى بلادنا بصفة أو بأخرى نخير لنا أن نقبل الدخول فى

الجنسية الفرنسية لأن ذلك سيجعلنا نستفيد من الإمبراطورية كلها. وما ظنك
بشرين أهونهما كفر؟

ويردد المستضعفون ما يقوله المستعمرون من أن في الشمال الإفريقي
عشرات الآلاف من العائلات التي استوطنت وشاركت في تكوين المغرب
الجديد فلنحلل هذا الادعاء :

إن في الشمال الإفريقي زهاء المائة ألف من الموظفين الفرنسيين الذين
قدم معظمهم من فرنسا لأجل الوظيفة ولنفرض لكل واحد منهم في
المتوسط أربعة أشخاص هو وزوجته وولد واحد وقريب أو خادمة أجنبية
يكون الجميع أربعمائة ألف يضاف إليهم أزيد من مائة ألف جندي من
إفريقيا ومن اللقيف الأجنبي ونحو الخمسين ألفا من الفرنسيين مع نحو الستة
آلاف ضابط لهم في الغالب أسرهم أي زهاء الأربعة والعشرين ألف شخص
كل هؤلاء سيتمكنون من الرجوع إلى وطنهم متى استقلت هذه البلاد لأنها
ستستغنى عن حماية العساكر وتدرجيا عن خدمة الموظفين ، يبقى تسعمائة
وخمسون الفاغير مغربي في سائر الشمال الإفريقي يستثنى منهم زهاء المائة
والخمين ألفا من المواطنين الذين يدهم الفرنسيون في عداد الأجانب لأنهم
يقيمون في غير وطنهم الأصلي فالخمس والخمسون ألف جزائري الموجودون
في مراکش مثلا يعدون مع الفرنسيين في الاحصاءات وهكذا بالنسبة
للجالية المغربية في الجزائر وفي تونس وبالنسبة للتونسيين في المغرب
والجزائر .

يبقى سبعمائة ألف يستثنى منها مائة وخمسة وسبعون ألف يهودي جزائري
ونحو العشرين ألف يهودي ومسلم من التونسيين المتجنسين في تونس وهؤلاء
سيعودون طبعاً لوطنهم الأصلي فلا يبقى إلا خمسماية ألف وخمسة آلاف
في الشمال الإفريقي كله ، بما فيهم الأسبانيون واليطاليون والمالطيون وهؤلاء
لا يلبثون إلا قليلا حتى يرجعوا بعد الاستقلال لجنسيتهم الأصلية أيضاً .

والذى يبقى من المدنيين الفرنسيين سيتمتعون بكل الحقوق التى يتمتع بها الأجنبي فى بلد ديمقراطى .

لا أريد من هذا التحليل التقليل من قيمة النشاط الاقتصادى والبنائى الذى يقوم به الفرنسيون المستوطنون فى بلادنا ولا يحملنى عليه أى اعتبار سلالى أو دينى ولكنى أريد أن أضع القيمة العددية للفرنسيين فى نصابها الطبيعى لأقطع طريق السفسطة التى يملأ الدنيا بها ساسة المستعمرين للاحتفاظ بالامتيازات غير المشروعة التى يتمتعون بها الآن . وقد تعودت ألا أرهب التهم التى تكال جزافا لكل من يعبر عن رأى الوطنى فى غير مواربة . ولقد أعلنت غير ما مرة انى افضل أن أكون معلما على أن أكون سياسيا أو دبلوماسيا .

أما اقتراح الفرنسيين تكوين جنسية مزدوجة ، الجنسية الأهلية للفرنسى المقيم فى المغرب مدة اقامته فى هذه البلاد و جنسيته الأصلية التى ترجع إليه حينما بمجرد خروجه منها والجنسية الفرنسية للمغربى المقيم فى فرنسا طيلة أمد اقامته و جنسيته الأهلية التى ترجع إليه حينما بمجرد خروجه من فرنسا ، ثم جنسية الوحدة الفرنسية التى تجعل كل مواطن فى بلد من بلاد الاتحاد الفرنسى مواطنا اتحاديا متى حل بغيره من الأقاليم المشاركة يستطيع معها أن يتمتع فى بلدان الاتحاد بامتيازات محدودة مالم يقع بين بلاده وبين البلاد التى يقيم فيها اتفاق ازدواج الجنسية على الطريقة التى ذكرناها .

والواقع أن هذا الازدواج ليس إلا تفسيرا ملتويا لكلمة التجنيس بالجنسية الفرنسية يفرغها من كثير من فوائدها لأن المقصود منه تجنيس كل بلدان الاتحاد بالجنسية الفرنسية من الناحية العملية لأن المواطنين الفرنسيين سيتقبلون فى ربوعها مواطنين أهليين وفرنسيين فى وقت واحد و ستبقى التبعية الخارجية تحت يد فرنسا بينما لا يستفيد الأهالى إلا من جهة الأقلية التى تقيم منهم فى فرنسا أو احدى البلدان التى تقبل أن تعقد معهم اتفاقية الازدواج ما دامت تلك الأقلية لم تخرج من البلد التى تقيم فيه .

وهكذا ستستمر عمليا سياسة فرنسا التقليدية في حصر الجنسية الفرنسية في طائفة من الأهالي ، بل أحسن من ذلك أن هذه الطائفة لن تستفيد من جنسيتها إلا ما دامت مقيمة في فرنسا ، وإذن فلن تتمتع بما يتمتع به الفرنسي الأصلي من حق التوظيف في المستعمرات أو غير ذلك من الامتيازات التي يتمتع بها الفرنسيون لأنه بمجرد خروجه من فرنسا سيعود طبعاً إلى جنسيته الأصلية إلا إذا كان المقصود أيضاً اعتباره فرنسيا طيلة وجوده في خارج بلاده وإذن فستبقى فرنسا وقناصلها ذوى الحق وخدمهم في الدفاع عن مصالحه وتمثيله .

ثم ماذا تستطيع أن تفعله الجالية المغربية في فرنسا مهما كثر عددها مادام معظمها من العملة الأميين وماداموا يتزوجون في الغالب من الفرنسيات ثم ينشأ أولادهم بعبيدين عن كل روح مغربية أو حتى اسلامية إلا في القليل ماذا تستطيع أن تفعله هذه الجالية بالنسبة لما تستطيعه الجالية الفرنسية في المغرب وهي المهيمنة على كل مرافق البلاد وثروتها ؟

- ٢ -

إزاء فشل سياسة الإصلاحات في تونس واستفحال حركة المقاومة بها اقترحت فرنسا على الباي استئناف المفاوضات لإيجاد حل للقضية التونسية وانتقل رئيس الوزارة الفرنسية مسيو بيير منديس فرانس في يوم ٣١ من أغسطس سنة ١٩٥٤ وألقى بين يدي الباي خطاباً قال في مستهله : « أن صديقا حضر لزيارتكم وهو صديق لسموكم وصديق لبلادكم وهو في الوقت نفسه رئيس حكومة فرنسا التي عملت الشيء الكثير لفائدة القطر التونسي » .

وبعد أن شرح الأسباب التي حملته على الزيارة وقدم للملك المقيم العام الجديد الجنرال بوايه دى لاتور وأعلن توافقه معه ومع المارشال جوان على الخطة التي يعلنها قال :

« ستعترف الحكومة الفرنسية للدولة التونسية بالحكم الذاتي الداخلي

وتنادى به في غير موارد ولا التواء وسوء نية وهي التي تؤيده في مبدئه وتريد أن يكلل بالنجاح في ميدان التطبيق .

وزاد قائلا « وبما لا مرأ فيه أن المصلحة المشتركة تستدعي بقاء فرنسا حاضرة بالقطر التونسي وأن الخدمات التي تقدمها لبلاكم في الميادين الثقافية والاقتصادية والفنية والمالية والمقام الذي يحتله فيها عدد كبير من الفرنسيين والعمل الذي أنجزوه في هذه البلاد ان جميع ذلك من الحقائق التي لا يمكن لوطنى تونسى أن يحجدها .

« ثم إن حماية السلم في هذه الناحية من الكرة الأرضية التي هي ناحيتنا تتطلب وحدة الدفاع ومن هنا يترتب قيام سياسة خارجية مشتركة لذلك كان أسلافكم الأماجد محافظين كما تحافظون أنتم على إبقاء مقاليد حماية بلادكم وعلاقاتها الأمية في أيدي فرنسا وفقاً لمعاهدة باردو .

ويعد أن أفاض في فضل الجالية الفرنسية والحقوق التي اكتسبتها وضرورة استمرارها واستمرارها هي وأبنائها وما تناسل منها إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها في العمل والاستفادة من البلاد التونسية قال « وبالإضافة للنصيب الذي ينوب الفرنسيين في الحياة البلدية وفي النيابة والدفاع عن مصالحهم داخل مجالس خاصة بهم فانه يجب أن تتوفر لديهم الوسائل العملية لضمان احترام ترايب القانون المسطرة لفائدتهم في نطاق الاتفاقيات الجديدة ولا ينبغي أن يتحملوا أى هضم ناشئ عن الاعتبار السلالي قانونا وعملا .

« وفي حالة خرق الاتفاقيات المذكورة أو الإفراط والتفريط في مزاولة السلطة تلتجىء فرنسا وتونس إلى طريقة التحكيم الفرنسي التونسي التي تكون لها قيمة التعطيل حسب شروط محدودة .

« وبعد ما تقع المصادقة من الطرفين على الاتفاقيات الخاصة يكون الحكم الذاتي الداخلي أمرا واقعا قد حصل بصورة نهائية بدون قيد ولا تحديد إلا ما تقتضيه تلك الاتفاقيات الخاصة نفسها .

« نحن واثقون اعتماداً على ما نعلمه من عواطف سموكم ومن مطالب شعبه أن الإصلاح سيتم بفضلته تقدم ديمقراطي في المؤسسات ونحن نرجو أن تشمل هذه الإصلاحات إلى جانب ذلك الإجراءات التي بفضلها تتمتع البلاد التونسية بالضمان الذي يحققه المجلس الإداري الأعلى كما هو الشأن في كل دولة عصرية .

« ولا يحق لنا أن ننسى أن الإصلاحات السياسية لن تكون ذات مفعول ما لم تكن مصحوبة بعمل إداري واقتصادي واجتماعي من شأنه أن يحسن أسباب العيش في البلاد وأن يمكن أهلها من الانتفاع على أحسن صورة بممكناتها البشرية وإنتاجها الإقتصادي وكونوا على ثقة يا صاحب السمو أن فرنسا لن تبخل عليكم بكل مساعدة لتحقيق هذه الغاية من العدالة والتقدم .

لقد قبل الباي فوراً هذا العرض وقبله الحزب الحر الدستوري وتشكلت حكومة تونسية برئاسة السيد بن عمار وبدأت المفاوضات ولا زالت مستمرة كما أسلفنا .

فاذا أردنا أن ندرس في بعد عن كل التأثيرات العاطفية أو البهرجة التي صاحبت هذا الإعلان نجده يحتوي على كل عناصر العقدين اللتين نصبت الحماية على تونس بمقتضاهما . مضافاً إليها ما يرجع لضمان مستقبل الجالية الفرنسية السياسية والمدني .

١ — الاعلان مجرد وعد بالحكم الذاتي الداخلي لا يتم إلا بعد نجاح المفاوضات وامضاء الاتفاقات التي هي ثمان حسبها أكدده المسيو فوشيه .

٢ — تأكيد دوام الحضور الفرنسي في تونس ويتجلى هذا الحضور في الخدمات التي تقدمها للولاية الحكومة الفرنسية والجالية الفرنسية والخدمات تعني كل ما اعتادت فرنسا أن تقوم به مما نحن أعرف الناس به .

٣ — تأكيد استمرار الحماية الفرنسية للباي ومملكته طبقاً لمعاهدة باردو

وتفسير ذلك بالاحتفاظ لفرنسا بحق السياسة الخارجية وعلاقات الباي الأئمة والدفاع الداخلي والخارجي عن تونس .

٤ - التسليم لفرنسا بأنها حامية المتوسط وبناء على ذلك فإن لها الحق في أن تستفيد في دفاعها عنه من كل ما تريده من تونس وإذن لا غرابة إذا أصبحت تطالب بمنزرت وبالجانب كله لأنه طريق الامبراطورية الإفريقية في المتوسط وهذا ما ليس موجوداً في معاهدتي الحماية التونسية إذ أن الحماية لا تخول لفرنسا الزج بتونس في الحروب التي تدخلها مهما كان نوعها ما لم تهاجم تونس نفسها . على أن ميسيو منديس فرانس لم يبين أسباب الاحتفاظ الحقيقية بهذه المنظمة التي هي ممكنات البترول الموجودة هناك ، ورخص الاستغلال التي حصلت عليها ثلاث شركات متعاونة فرنسية وإنجليزية وأمريكية كما سنعود للحديث عنه من بعد

٥ - تأكيد حق الفرنسيين في الدخول للمجالس البلدية التونسية وحقهم في أن تكون لهم نيابة للدفاع عن مصالحهم في مجالس خاصة بهم كما يجب أن يكون لهم ما يضمن عدم الخيف عليهم في التشريع والتطبيق وهذا يعني حقهم في الاشتراك في الرقابة على أعمال الحكومة التونسية التشريعية والإدارية في دائرة الحقوق التي تحفظها لهم الاتفاقات المزمع عقدها أما كيف يتم ضمان هذه الوسائل العملية فهو ما يقله الرئيس الفرنسي لأن اعلان المنظمة السياسية الحرة لم يتم بعد فتي قبل الباي أن يسمح بالدستور تقع حينذاك المجادلة حول هذا الموضوع . وتحتفظ فرنسا إذ ذاك بحق المطالبة أو التأويل لفقرات الاتفاقات بما تراه أصح لها من الزام تونس بدخول الفرنسيين في الحكومة وفي المجلس التشريعي أو بابقاء الرقابة وحق النقض للمقيم العام بشكل أو بآخر .

٦ - سيكون لممثل فرنسا حق الاعتراض على أي تشريع أو إجراء تنفيذي تتخذه الحكومة التونسية أو مجالسها الشعبية بدعوى حيفه

على الجالية الفرنسية أو خروجه عن مقتضيات الاتفاقات أو وقوع
افراط أو تفريط أو غير ذلك مما يندرج بسهولة تحت هذه الاعتبارات .
وحينذاك يتعطل الأمر ويلجأ إلى التحكيم الفرنسي التونسي أى إلى
مجلس مختلط لم يحدد شكله ولا رئيسه وهكذا تصبح التأشيرة التي
جعلت الحماية الحصول عليها شرطاً في إعلان المراسيم البيلسكية حق
نقض يؤدي إلى التعطيل والجدل العقيم . وهذا بالطبع غير المجلس
الاداري الأعلى الذي يرجو المقيم أن يؤسسه الباي وقد تناول
فرنسا هذه الفقرة في المستقبل على أنها تمنع تونس من رفع خلافها
مع فرنسا للمنظمات الدولية مادامت قد قبلت مبدأ التحكيم الفرنسي
التونسي .

٧ - يترك المقيم للباي شكايًا إعلان الاصلاح السياسي الدستوري مقتضياً
في ذلك أسلوب اتفاقيتي الحماية ولكنه يؤكد عزم فرنسا على مساعدة
تونس في كل ما يرجع للاصلاحات الادارية والاقتصادية والاجتماعية .

هذا هو (الأتونمي أنترن) كما تفهمه فرنسا وكما أعلنته في تونس شكل
صوري يشتمل على تأكيد كل الحقوق التي اغتصبها فرنسا بالمعاهدات
المفروضة ويزيد عليها بكل ما اكتسبه الفرنسيون بحكم الواقع . ويحتاج
المرء إلى سذاجة منقطعة النظير ليعتقد أن نوعاً من الحكم الذاتي يمكن تحقيقه
مع كل هذه القيود التي ينص عليها التصريح بله ما أعربت عنه المفاوضات
من سوء النوايا الفرنسية أزاء تونس والتونسيين .

على أن جملة (الأتونمي أنترن) التي تعني الحكم الذاتي النوعي الداخلي
شيء لم يعرف من قبل ولا قيمة له من الوجهة القانونية وأعظم دليل على
ذلك أن الأمم المتحدة لا تعرف غير الاستقلال أو الحكم الذاتي وهما ما
تفرضه على الشعوب المستعمرة أن تسوق إليه المستعمرات .

لقد احتفظت فرنسا بمعاهدة باردو بعد أن أدخلت عليها من التاويلات

الرسمية ومن الإضافات الجديدة ما يتفق عليه الطرفان وما يجعلها في الواقع مجرد حبر على ورق لأن العبرة بما تؤكده أو تؤوله الاتفاقات المنتظرة من مدلولها ومعناها وقصدها من ذلك أن تتخذها ورقة إقناع للتونسيين بالدخول في اتفاقية المشاركة تنضم بها تونس للاتحاد الفرنسي لأن ما يعترف به التصريح من الحكم الذاتي الداخلي وعلى الصفة التي ذكرها مسيو منديس فرانس هو كل ما يمكن أن يسمح به نظام الاتحاد الفرنسي .

يقول الجنرال كاترو^(١) : « ليس في نية فرنسا أن تحتفظ بوصايتها على الحكومتين المحميتين ، أن غايتها في تونس وفي المغرب الأقصى كغايتها في سائر أقطار الاتحاد الفرنسي ما أعرب عنه دستورهما من أنها عازمة على أن تسوق شعوب هاتين المحميتين الإفريقيتين إلى حرية إدارة أمرهم بأنفسهم وأن يديروا بشكل ديمقراطي شئونهم الخاصة . وأكثر من ذلك أنها تنوى المحافظة لتونس والمغرب الأقصى على الصفات اللازمة للحكومتين المشاركتين وهذا يعني أن البلدين سيحصلان طبعاً على نظام الحكم الذاتي الداخلي في وقت غير بعيد نسبياً بشرط أن يقبل الانضمام للاتحاد الفرنسي

» إن فرنسا لا تبدى أية صعوبة في الاعتراف بالشخصية السياسية وبالسيادة التونسية وذلك هو موقفها فيما يخص المغرب الأقصى ، إن فرنسا تقبل تحويل الإدارة التامة فيما يرجع للشؤون الداخلية للحكومتين المحميتين الآن وهي قابلة أن ترفع في مرحلة ثانية كلا من تونس والمغرب إلى صف الدول المشاركة إذا قبلتا الانضمام للاتحاد الفرنسي ولكنها لا تقبل هذا التطور الثاني الذي يقود إلى الاستقلال إلا في إطار عام لنظام سياسي يربط مصير هذين البلدين بمصير فرنسا الخاص ، ويصطبغ هذا الشرط بالنسبة إليها بصبغة أساسية وتبرره الجغرافية التي تجعل من إفريقيا الشمالية امتداد فرنسا التي من وراء البحر ومدخل فرنسا لمقاطعاتها السوداء

(١) الجنرال كاترو — مجلة السياسة الخارجية — عدد ٤ سبتمبر — أكتوبر ١٩٥٣

الإفريقية وذلك ما يجعلهما متضامنين من الناحية الاستراتيجية في أضيق حدود التضامن . وبناء على هذا التكييف فلن تستطيع فرنسا أن تترك لحكومتى تونس والرباط المسؤولية المزدوجة في الدفاع الوطنى وفى السياسة التى تعده . وعليه فهذه الاستحالة هى المحددة للحريات التى يمكن أن تعترف بها فرنسا للمغرب الأقصى ولتونس وذلك ما يقف حاجزاً فى وجه الاعتراف بالاستقلال التام الذى يترتب عنه الفصل عن فرنسا طبقاً لما يطالب به حزب الاستقلال المغربى وتدل عليه عدة تصريحات لسلطان المغرب وبالاختصار فهذه الاستحالة تحد من سيادة الحكومتين التونسية والمغربية

فيكم فرنسا بالنسبة للمغرب وتونس مقرر فى غير اعتداد بمطالب الشعب المغربى كله ، فلا فائدة فى الدخول مع فرنسا فى مفاوضات ضمن هذه الدائرة إذا كانت هى لا تريد أن تعترف لنا بأكثر مما تقرر للأقاليم التى تستعمرها وإذا كانت تفرض علينا فى الداخل سيطرة مستعمرها عن طريق إشراكهم فى المنظمات الخاصة بنا .

— ٣ —

لم تجرؤ فرنسا على أن تعرض على سلطاننا الشرعى سيدى محمد الخامس ولا على حزب الاستقلال حلولاً من النوع الذى عرضتها أخيراً على تونس ، لأنها تعلم سلفاً أننا لا نقبل الحديث إلا عن الوسائل التى تؤدى للاستقلال بكل ما تدل عليه هذه الكلمة من معنى . وقد سبق للجنرال جوان أن أعلن فى خطب عديدة عدم أبدية الحماية فى المغرب مؤكداً أن فرنسا ستعطى للمغرب الأقصى أحسن ما عندها وهو الاشتراك معه فى نظام تضامنى ، فهو لم يتجرأ على عرض الدخول للوحدة الفرنسية ولا على الحديث على مجرد الحكم الذاتى النوعى الداخلى الذى يشرحه الجنرال كاترو ويتجلى بوضوح فى تصريح ميسو مندس فرانس فى تونس ، وهو كما رأيت أقل بكثير حتى من نظام المشاركة التى رفضته كل من تونس ومراكش فى عدة

مناسبات . ولذلك فإن الحديث مع المغرب يأخذ أسلوباً صورياً آخر هو اقتراح الاستقلال ولكن في دائرة (الأنتردبندنس interdependance) فلنبحث عن هذه الكلمة وما ترمى إليه في الواقع ثم ما يقصد الفرنسيون منها حين يقترحونها علينا :

يظهر أن هذه الكلمة اصطلاح جديد لم يمض عليه عهد طويل وهو يعنى تبعية متبادلة (Dependance réciproque) وهى تقع عادة بين دولتين مستقلتين لأنه يجب قيام المساواة أولاً في الاستقلال لكي يتم التنازل من الجهتين عن بعض مظاهر السيادة التى لهما في سبيل تحقيق نظام مشترك . وقد استعملت هذه الكلمة من قبل في العلاقات التى تكون بين مختلف الإدارات فوزارة الدفاع مثلاً مستقلة عن وزارة المالية كما أن هذه مستقلة عن الأخرى ولكن يدهما تبعية متبادلة فيما يرجع للاعتبارات المتعلقة بالمال . فالمالية محتاجة لمصادقة الدفاع فيما يرجع للعملة الخارجية مثلاً أو خروج بعض البضائع التى تقتضى مصالح الدفاع عدم خروجها بغير إذن في أوقات معينة والدفاع متوقفة على مصادقة المالية فيما يرجع لمصروفاتها الخاصة . واستعملت كذلك في العلاقة التى بين العامل وبين رأس المال ولكن استعمالها دائماً عرض إذ لا توجد هناك معاهدات أو صلات تسمى باتفاقية (الأنتردبندنس) ، وقد دعا إلى هذه الفكرة فيما يرجع لحل قضية المغرب ميسو شارل أندريه جوليان فلم يستمع إليه يتحدث عنها^(١) .

متى اعترف السلطان بأسلوب (الأنتردبندنس) واعترف تبعاً لذلك بالعلاقة التى تربط المغرب بفرنسا وبالعكس لم يبق هنا لك مانع من تحديد مراحل تؤدى بالمملكة السعيدة إلى الحكم الذاتى (L'outonomie) .

وقد سبق أن استعملت السلطة الفرنسية هذا الاصطلاح الجديد في المذكرة التى عرضت فيها اصلاحاتها على السلطان في سبتمبر سنة ١٩٥٢ إذ صرحت بأن فرنسا مستعدة متى تم الاتفاق على الاصلاحات أن تعلن عالياً مبادئ مشاركة ودية وتداخلا (أنتردبندنس) للمصالح والواجبات التى

(١) أنظر مقال جان دو لا كينور (هل يجب تجديد العلاقات الفرنسية المغربية) الصادر بجريدة لوموند في ٢٤ يونيو ١٩٥٢ وكتاب أفريقيا الشمالية تسير لشارل اندريه جوليان ص ٣٨٨ وما بعدها .

تبنى عليها منذ الساعة العلاقات الودية بين فرنسا وبين المغرب دون أن تمس الغايات والسلطات التي حددتها معاهدة فاس^(١).
و حينما نقل ذلك مسيو جوليان علق عليه قائلاً : « أما تأكيدها — الحكومة الفرنسية — للأنتر دبندنس فقد استعملت الكلمة بعد أن جردتها من معناها إذ تعنى هذه الكلمة تبعية متبادلة وإذن كيف يمكن ذلك مع استمرار عقد الحماية الذي يضع المغرب تحت تبعية فرنسا . لقد وجدت الحكومة الفرنسية إزاءها معنى جديداً نافعاً يسمح بمناقشة قضية السيادة دون تعرض لمحتوى الاتحاد الفرنسي القانوني ومع تأكيد الرغبة في قيام تضامن متبادل .
وإذا كنا مدركين فعلاً لهذا القول فالحكم الذاتي كاف لتحقيق معنى (الأنتر دبندنس) في أحسن محاملها ثم هو لا يتناقض مع المحتوى القانوني للاتحاد الفرنسي وذلك يعني أنه يمكن تحقيق معنى الاتحاد باسم التبعية المتبادلة دون حاجة إلى المناقشة في الوضع الذي أعطاه التشريع الفرنسي وحده للاتحاد .

ويستفاد مما كتبه مسيو بول بيتان^(٢) إمكان استعمال هذه الكلمة انتر دبندنس (في مكان المشاركة لتدل عليها . وإليك ما قال :
« يظهر أن من الممكن استخلاص خطين يتلاحقان هما الاستقلال والانتر دبندنس كل الأمم تعمل على استقلالها وقد حصلت أغلبها عليه ولكن في الوقت نفسه تدرك كل أمة عدم إمكان بقائها وحدها في عزلة .
وتبحث كل الأمم المجاورة حيثما كانت عن تأسيس اتحادات (Fédérations) مثل البانليو والجامعة العربية فلماذا نستثنى المغرب من هذه السنة المزدوجة ، أنه يريد استقلاله ولكنه محتاج في الوقت نفسه إلى المشاركة مع بلدنا .
فالكلمة كما نرى ذات حدين يمكن تأويلها بحسب ما يراه المتكلم أو المخاطب لأنها لم تأخذ معنى اصطلاحياً يخصص مدلولها اللغوي فتصبح من ضروب المعاهدات المعروفة وأخص أوصافها المساواة في الارتباط

(١) بلاع القصر الملكي الصادر في ٨ أكتوبر سنة ١٩٥٢ .

(٢) بول بيتان — مأساة المغرب — ص ١٥٥ .

وهي طبيعة كل عقد مشروع ، واستعمال الحكومة الفرنسية لهذه الكلمة في معنى تبادل التبعية فيما زاد على محتويات عقد فاس يدل على أن الكلمة لا تتطلب أكثر من الاستقلال النظري ولو نوعياً لتحقيق مدلولها . وإذن فلا فائدة من استعمالها غير الغموض الذي يقصد منه تغليب المخاطبين وما دمننا نطلب الاستقلال نخير لنا أن ننطق به دون مواربة ولا خجل وخير لنا أن نبقي له معناه الكامل الذي يموت في سبيله المجاهدون ويعذب من أجله العاملون .

— ٤ —

يدور الفكر الفرنسي في حلقة مفرغة ويعود والمحل الذي عاد إليه هو المحل الذي بدأ منه ، أنه لا يستطيع الخروج عن فكرة المشاركة وفكرة الاتحاد أو بتعبير أوضح عما يستطيع به المحافظة على ضروب السيطرة التي بينها وقد بذل الكثير من المفكرين ورجال الأحزاب الفرنسية جهودهم للعشور على شكل صوري يوفق بين مطامح المغاربة بالخصوص وبين مطامح الفرنسيين أو مطامعهم . فلم يأتوا بغير الغث من الفكر والهراء من القول ، ومن أغرب الحلول التي يقترحها علينا مسيو أميل روش تكوين اتحاد مبني على العقائد لا على الأرض أو الجنس فلندعه يتحدث إلينا عن اقتراحه لنعرف قدرة الله على تغطية العقول وتضليل أصحابها (١) .

يجب قبل كل شيء تأكيد السيادة الشريفة المحدودة بالسكان المسلمين ، أن هذه النظرية هي وحدها التي تتفق مع مبادئ الإسلام الذي لا يعرف السيادة الإقليمية ولا يفرق بين المسلمين باعتبار أصولهم ولكنه يستثنى الكافرين من الحياة السياسية والاجتماعية للطائفة وكل الذين عاشوا بين العالم العربي يعلمون أن هذه المبادئ محتفظة بقوتها في نفوسهم كما تدل على ذلك حالة الأقليات في جميع البلدان الإسلامية المستقلة ومن جهة أخرى فإن تياراً عظيماً يزداد كل يوم في العالم الإسلامي انتشاراً يدعو إلى إحياء المنظمات الإسلامية الأولى دون رفض للتوفيق بينها وبين الأساليب الحديثة

(١) اللقاء الممكن بقلم أميل روش — مقال من عدد لائف الممتاز الصادر في مارس ١٩٥٣ .

فيجب على المغرب عوضاً عن القاء نفسه في مزایدات السياسيين أن يكون في مقدمة الذين يعملون بالحلول الجديدة . لنا في هذا الميدان تجربة طريفة نتمنى من صميم قوادنا أن يتقبلها السلطان والنخبة المغربية قديمها وحديثها .

والذي يرمز إليه التعايش هو أن نظام الطائفة الإسلامية لا يتفق مع حاجات الطوائف الأخرى المقيمة في المغرب في حين أن من حقها هي الأخرى أن تتمتع بنفس تقرير المصير فيما يرجع للتنظيم السياسي وليست المسألة صعبة فالفرنسيون الذين يمثلون معظم الأوربيين المقيمين في المغرب لا يتأخرون عن اختيار نظامهم الذي لا بد أن يكون شديداً بنظام فرنسا .

وبناء على ما سبق فإن الطوائف ذوات السيادة التي يتكون منها المغرب الجديد لها مصالح مشتركة يلزم ترتيبها كمسائل التجهيز الاقتصادي والأمن العام والدفاع والعلاقات الخارجية ولا يمكن حل هذه المسائل ولا البت فيها إلا من أفق أعلى . وتلك المسائل هي التي ترجع إلى الإدارات التي تسمى اليوم بالمصالح الشريفة الجديدة ويجب أن تمثل كل الطوائف بحسب أهميتها ويمكن من الآن مع تعديل في أنظمة اشراك النخبة المغربية في إدارة الشؤون العامة والسابقة لنظام هذا الحكم ويستمد هذا النظام من النزعة الحالية التي تظهر في تحديد السيادة القومية لفائدة السلطة الدولية .

ان الاعتراف للطوائف المختلفة من مسلمين ويهود وأوربيين بحقوقهم السياسية في حدود ما تفرضه المشاركة في الوجود لا يمكن أن يؤدي في الواقع إلى فوارق بين المواطنين إذ يمكن أن تحكم كل طائفة بنظامها السياسي والاجتماعي الذي يختلف عن نظام الأخرى ولكن الجميع يتساوى في الحقوق . وستحرص السلطة التي (فوق الطوائف) على استمرار الانسجام بين مختلف الطوائف واحترام قانون الدولة الذي يمنع من جميع الامتيازات السلالية أو الدينية .

فالذي نقترحه إذن هو المشاركة والاتحاد الفيدرالي مع فارق سياسي هو أن الكيانات السياسية التي ستشارك تتركب من النوع والتاريخ والثقافة

لا من الجغرافيا . ويتطلب هذا الاتحاد (ذو المقياس الثالث) ما تتطلبه
الفيديرالية التقليدية من تحديد للسيادة لفائدة الهيئة التنفيذية المشتركة التي يمثل
فيها الكل في غاية الإنصاف .

« وإذا كان في هذا الأسلوب ما يمس آراءنا السياسية التقليدية فان في روحه
ما يتفق مع السلوك الذي اتبعه المارشال ليوطي بين سنة ١٩١٢ وسنة ١٩٢٦ .
ويحقق بصفة خاصة أهم مطالب صاحب الجلالة السلطان وهو يشتمل على
تنفيذ دقيق لمعنى معاهدة فاس ويسمح للشباب المغربي الجدير بتحرره من
عقدة النقص السياسي أن يخطو نحو الحكومة الذاتية دون مساس بالتوازن
المالي والاقتصادي للبلاد . ولن ينتهي عقد الحماية إلا بعد أن يستنفذ جميع
أغراضه إذ من واجب فرنسا أن تقوم بمهمتها التمدينية إلى النهاية حتى لا تخون
المصالح الحقيقية للشعب المغربي . ومن واجبه أيضاً أن تعمل على أن يكون
رشد المغرب النهائي مصحوباً بضمان بين لاستمرار التعاون الفرنسي
المغربي والدفاع عن المصالح المادية والمعنوية لمختلف الطوائف التي يتكون منها
المغرب الجديد . »

ثم أخذ مسيو اميل روش يتحدث عن المراحل التي يجب اجتيازها
للوصول إلى هذا الاتحاد الغريب . فالمرحلة الأولى في رأيه لا تتعدى
خمسة أعوام يتم فيها تأسيس المنظمات النيابية من النوع البرلماني سواء فيما
يرجع للمسلمين أو فيما يرجع لغيرهم على أن يكون لكل طائفة مجلسها الخاص
بها وبعد نهاية الخمسة الأعوام ينقلب كل مجلس إلى هيئة تأسيسية تقدم
مشروعاً دستورياً لحكومتها . أما المرحلة الثانية فتبتدى بفصل السلطات
والاختصاصات التي للحكومة الشريفة وللإقامة العامة . ويعقد معاهدة مشاركة
بين فرنسا والمغرب تحل محل معاهدة الحماية ثم بتثبيت دعائم المنظمات الاتحادية
وتثبيت السيادة الكاملة للحكومة الشريفة .

وتتم الحالة السياسية للطائفة الإسلامية بمرسوم من جلالة السلطان بعد
النظر في التوصيات التي رفعتها الهيئة التأسيسية الشريفة المتحدثة عنها .

أما حالة الطائفة المغربية السياسية والتي تشتمل على الفرنسيين المقيمين في المغرب والأقليات الأجنبية وعلى غير المسلمين من سكان هذه البلاد فتم بقرار م. المقيم العام مندوب الجمهورية الفرنسية في المغرب بعد النظر في التوصيات التي يقدمها القسم الفرنسي في مجلس الحكومة في جلسة غير عادية يعقدها لهذا الغرض .

أما تحديد السلطات واختصاص الولاية الاتحاديين فيتم بمقتضى معاهدة الاشتراك الفرنسي المغربي . وتقسيم المسؤوليات الإدارية بين المخزن الشريف وبين المندوب السامي للجمهورية الفرنسية في المغرب فيتم وفقاً لبروتوكول يلحق بالمعاهدة .

ويقوم بالسلطة الاتحادية والعام يسميه رئيس الاتحاد الفرنسي بعد أن يرشحه كل من الوزير الأول لجلالة السلطان ومن المندوب السامي للجمهورية الفرنسية في المغرب .

وستكون الحكومة الشريفة هي الحفيظة على السيادة المغربية فيما يخص الطائفة الإسلامية كما سيكون المندوب السامي للجمهورية الفرنسية هو الحفيظ على السيادة فيما يخص الفرنسيين والأقليات الدينية التي في المغرب . ولكن الوالى العام للاتحاد الفيديرالى الفرنسي المغربى يعطى نيابة عامة فى جميع المسائل التى تهم مختلف الطوائف فى المغرب ويكون له حق النقض لجميع قرارات الحكومات العضوة فى الاتحاد التى يرى أن من شأنها الإخلال بالانسجام .

وأخيراً يعطى الوالى العام لمدة تحدد بخمسة عشر عاماً سلطة الرقابة التى تقتضها معاهدة سنة ١٩١٢ وتكون له بمقتضى ذلك إدارة تسمى بإدارة المراقبة يمتد اختصاصها لمراقبة المؤسسات الجديدة الخاصة بالطائفة الفرنسية المغربية . ويمثل الوالى العام للاتحاد فى المجلس الأعلى للاتحاد الفرنسى وازاء سائر المنظمات الدولية يساعده فى عمله مجلس أعلى فيديرالى يعين أعضائه المندوب السامى والوزير الأكبر فى المغرب . أما ميرانية الاتحاد التى ستمتاز عن

الميزانية الشريفة وميزانية المندوبية السامية في المغرب فتعرض على مجلس مختلط مالى ينتخب أعضائه الغرف التجارية والفلاحية والصناعية وأعضاء اللجان المالية لمجالس الطوائف الاستشارية وتكلف المحكمة الفيديرالية العليا التى يعين أعضاؤها كل من جلالة السلطان ورئيس الجمهورية الفرنسية بالفصل فى المسائل المتعلقة بالسيادة والشئون الراجعة للاختصاص وفى كل ما يرجع للعبث باستعمال السلطة .

هذه العصارة التى تمثل عبقريته (الصورية) الفرنسية فى العمل على الاحتفاظ بالحالة الاستعمارية . ولقد حاولت أن أعلق عليها فلم أجد أكثر من سؤال يحاصرني من كل صوب : ماذا يكون موقف الفرنسيين لو أن دولة اسلامية أو بوذية احتلت فرنسا وعرضت عليها تشكيل اتحاد فيديرالى قائم على هذا الأساس وبنفس التنظيمات فى فرنسا نفسها ؟ بماذا يحكم الفرنسيون أنفسهم على هذا المشروع وهل يفكر الفرنسيون فى عذرنا إذا رفضنا كل تفاهم معهم ماداموا يحملون بهذه الترهات ولا يستنكفون عن اقتراحها علينا كأعظم ما أنتجه الفكر الحديث .

يقولون أنه لم تعد أمة تطبق العيش وحدها فى عزلة عن العالم . نعم هذا صحيح ولكن من هى الأمة التى رضيت بأن يقوم فى وطنها نظام شبيه بهذا الذى رويناه ؟ اننا لا نريد أن نحيا وحدنا ولكن يجب أن يعرف الفرنسيون أننا لم نخلق منعزلين واننا جزء من عالم غير العالم الذين يعرضونه علينا . إننا جزء من عالم العروبة والإسلام نريد أن نألف ونتحد مع العرب والمسلمين على الصفة التى نراها صالحة لنا بعد استقلالنا مع دول الجامعة العربية ومع دول الكتلة الافريقية الآسيوية نريد أن نتعاون مع عالم تجمعنا به أرض واحدة ومستوى واحد لا يترفع علينا ولا يستعبدنا . وهو مع ذلك أجد تاريخا وأكثر عدداً وأنبى مقصداً . ولو أن الفرنسيين أرادوا أن يتحالفوا معنا لعدلوا قبل كل شئ عن عقدة الكبر التى فى نفوسهم ولغيروا أفكارهم ومعجم الكلمات التى أصبحوا سجناء

في دائرتها . يجب عليهم أن يتعودوا معنا الحديث بجمل فيها الاستقلال
والجلاء والتحالف وأن يقضوا على كلمات المشاركة والتبعية المتبادلة
والاتحاد الفرنسي .

أما أن الإسلام لا يعترف بعلاقة الأرض فهذا افتراء عليه ، إنه يعتبر
المسلمين اخواناً حيثما كانوا ولكنه يفرق بين الأرض التي هي للمسلمين
وبين الأرض التي لغيرهم . أي الأرض التي تقوم فيها حكومة تستمد
تشريعها من أصول الإسلام فهي أرض اسلامية وبين الأرض التي يقوم
فيها حكم مدني أو مستمد من دين آخر وهذه أرض أخرى . فالتقسيم إنما
يرجع للنظام القائم في البلد فإن كان اسلامياً فالبلد اسلامي أولاً فيعطى
حكمها وتعتبر العلاقة معه بحسب أنواع الصلات الخارجية من حماية أو
تعاهد أو تحالف أو مشاركة أو عداء — أما سكان البلاد ذات النظام
الإسلامي فهم مواطنون لهم ما للمسلمين وعليهم ما عليهم ماداموا من أبناء
الأرض فإن كانوا أجنب عنها فيعطون حكم الصلة التي بين الدولة الإسلامية
وبين الدولة الخارجية وفي كل الأحوال يتمتعون بكل ضروب الحرية
الاعتقادية وتطبق عليهم أحكامنا فيما يرجع للشئون الأخرى . على أن
جميع الدول الإسلامية المستقلة اليوم تنص دساتيرها على عدم التفرقة بين
الطوائف التي تتمتع بما يتمتع به المواطن المسلم .

أما الفرنسيون سواء كانوا يهوداً أو نصارى أو مسلمين فهم أجنب
عن بلادنا مستعمرون لها ولا يمكن أن يفرضوا علينا الاعتراف بما اغتصبوه
لنا لمجرد أنهم اغتصبوه .

كلما تحدث الفرنسيون عن التعاقد مع المغرب العربي كرروا الحديث
عن حق فرنسا وعن المصالح الفرنسية فماذا ياترى هو حق فرنسا في المغرب
وما هي مصالح الفرنسيين .

هل لفرنسا في المغرب من حق مبني على غير أساس الاحتلال القائم على القوة .
هل بيننا وبين فرنسا تحالف من النوع الذي يقوم بين الدول الأكفاء ؟ إنها

احتلت بلادنا وتآمرت علينا مع الانجليز والالمان والايطاليين والاسبانيين ووزعت أراضينا واقتطعت أطرافاً عظيمة منها ثم فرضت على سلطاننا توقيع عقد لا ينتهى لأمد ثم خرقت ما التزمت به هى فى هذا العقد نفسه وأخذت تستعمل نفس الأساليب الظالمة لإرغامنا على الاعتراف لها بحقوق ومصالح نخدع أنفسنا بأنها ثمن شىء ستعطيه لنا هى . وما هو إلا تجديد لعبوديتنا وتثبيت لقدم المستعمر فى بلادنا . يجب أن تعترف فرنسا قبل كل شىء باستقلالنا وتنخلى عن ضروب السيطرة التى لها علينا وتجلى جنودها من وطننا ثم يمكنها بعد ذلك أن تطلب منا التعاون وفقاً لما تقتضيه مصالحها ومصالحنا . أما ان المغرب العربى هو المدخل الطبعى لأقاليم فرنسا فى افريقيا السوداء فمتى كان لفرنسا أو لغيرها الحق فى احتلال أى جزء فى افريقيا ومن الذى أباح لها استعباد ملايين من البشر وإلحاق بعضهم بجنسيتها؟ إن الحرية حق طبعى لجميع الناس وأن استعباد الأفارقة واستعمار أراضيهم واستغلال خيراتهم لا يمكن أن يكون حقاً لأحد فكيف يكون مبرراً لاحتلال بلادنا؟ إن الجريمة لا تبرر جريمة غيرها إلا فى نظر كبار المجرمين اليائسين . وأما أن بلادنا ضرورى لبقاء العظمة الفرنسية فما الذى يدعو لبقاء هذه العظمة وهل دامت عظمة دولة فى العالم . أين روما وأين الدولة العثمانية؟ لا يأسادة إن فرنسا لن تعيش إلا إذا رضيت بحدودها الطبيعية ولن تكون عظمة إلا إذا تخلت من تلقاء نفسها عن البلاد التى تستعبدتها . أما ما دامت تنشأ العظمة من الظلم ومن أرهاق الشعوب فلن تكون فى نظرنا وفى نظر الإنسانية جمعاء إلا دولة مستعمرة . ولماذا تريد منا أن نختار الدخول معها فى الاتحاد الفرنسى لم لا تقترح علينا الانخراط فى الرابطة البريطانية أو الاتحاد السوفيتى أليس ذلك مجرد أنها تحتل بلادنا وتستعبد مواطنينا أما الفرنسيون المقيمون فى المغرب العربى فهم أجانِب طالما كررنا القول بأن حقهم المدنى سيظل محفوظاً مثلاً يحفظ الحق المدنى لأية جالية أجنبية فى أكثر بلاد الديمقراطية تسامحاً . ولكن لن نعترف لهم ولا لغيرهم بأى

امتياز اعتادوه في وقت الاستعمار . فمن شاء أن يبقى في بلادنا فعليه أن يخضع لقوانيننا التي ستكون من أعدل قوانين العالم وإلا فعليه أن يذهب — غير مطرود — إلى البحث عن مناطق استعمارية أخرى .

— ٥ —

شغلت فرنسا بعد الحرب الأخيرة مسألة مستقبلها كدولة استعمارية وذلك لأنها خرجت من هذه الحرب بعد أن خسرت قوة كبيرة فلم يعد لها ما تستطيع به السيطرة على جميع أنحاء امبراطوريتها ، فهي بين أن تختصرها إلى الحد الذي تتعادل مع ما تملكه من قوة وبين أن تحتفظ بها جميعها وفي مثل هذه الحال يجب عليها أن تستعين بقوة غيرها للمحافظة عليها . ويظهر أن الفرنسيين يرفضون الحل الأول ولكنهم يحارون في الطريق التي تؤدي بهم إلى الحل الثاني دون أن يخسروا مركزهم الرئيسي في الامبراطورية .

وتتأرجح نظرياتهم بحسب ذلك بين ثلاثة اتجاهات ، الأول التعاون مع روسيا وهو الذي تؤيده الأحزاب الشيوعية ودافع عنه الجنرال ديغول في أخريات أيام الحرب وبعدها بقليل وهو الذي كان السبب في إتاحة الفرصة للدعاية الشيوعية في المستعمرات وهيمنة الحزب الشيوعي زمناً ما على المنظمات العمالية في خارج فرنسا وفي فرنسا نفسها . وهو من الأسباب الرئيسية التي جعلت حكومة الجنرال ديغول تعقد الحلف الفرنسي الروسي ومع ما في هذا الاتجاه من تناقض مع المبادئ الغالبة في فرنسا ومن ثقل على نفس الكثيرين من الفرنسيين فلن تتأخر فرنسا عن سلوكه إذا لم تجد غيره سبيلاً للمحافظة على مستعمراتها ، إنها لا تبالي بتضحية كل المبادئ والتقاليد في سبيل انتحال مذهب جديد إذا كان سيقوم حاجزاً بينها وبين أعداء الاستعمار . وهذا معروف من تاريخها فالديمقراطية الفرنسية لم تتكون إلا لتكون حاجزاً لحفظ الأرض الفرنسية وتمكينها من بسط النفوذ الفرنسي على القارات البعيدة ، ولكن الظروف الحاضرة تمنع فرنسا من الانغمار في هذا التيار خوفاً من غضب السكسونيين عليها .

والاتجاه الثاني هو الارتباط بأمريكا والتعاون معها على حماية

المستعمرات مقابل السماح للولايات المتحدة الأمريكية بكل ما تطلبه من قواعد حرية وامتيازات اقتصادية . وتنظر فرنسا لهذا الحل نظرة السخط والكرهية لأنه يجعلها تابعة لأمريكا كما يجعل مركزها في الإمبراطورية مركز الوسيط أو الحارس ولكنها مع ذلك تنغمر فيه تدريجياً وبدون وعي منها حباً في إنقاذ موقفها كلما قامت أزمة بينها وبين الأهالي أو توقفت على عون أمريكي لميزانيتها . وهذا ما أدى لتهافت الانجليز والأمريكيين على المغرب العربي بالذات وعلى غيره من الأقاليم الإفريقية فقد أصبحت الشركات الأمريكية والانجليزية توطد أقدامها في مختلف هذه الأقطار وانتظم النفوذ البريطاني في ليبيا بمقتضى المعاهدة التي عقدها بريطانيا مع الدولة الليبية . واستطاعت أميركا أن تحصل على قواعد مهمة في ليبيا وفي المغرب الأقصى وعين جنرال أمريكي هو ريد جواي مراقبا للدفاع في المنطقة الداخلية التي تحتوى على افريقيا الشمالية وأعطى القائد الأعلى للقوات في أوربا الحق في القيام بالعمليات العسكرية التي يراها ضرورية في افريقيا الشمالية وبذلك أمكن لجريدة (ستور داى ايفن بوست) التي تصدر في واشنطن أن تقول « القوة العسكرية في المغرب منذ الآن في يد الأمريكيين نهائياً وهى ممثلة في القواعد وفي فرق الطيران التي نستطيع إرسالها . » وقد أصبح للأمريكيين في المغرب بوليس خاص ملحق بشركة الأطلس للبناء لمقاومة الفدائيين المغاربة^(١) .

ويزيد هذا التهافت معرفة الانجليز والأمريكيين بممكنات المغرب العربي البترولية ، فقد تأكد للجميع أن الذهب الأسود موجود في كل مكان من المغرب ، واستطاعت الشركات السكسونية أن تحصل على رخص بحث أو استغلال أو تتسرب عن طريق البنوك الفرنسية داخل الشركات الفرنسية ففي سنة ١٩٤٩ وقع معظم الجنوب التونسي (١٤٠٠٠٠) كيلو متر تحت سيطرة الأجانب^(٢) . فقد اتفقت شركات زيتية بريطانية وأمريكية

(١) أنظر جريدة (صدى المغرب) الصادرة في ٢٤ أغسطس سنة ١٩٥١ وهى من الجرائد الفرنسية التي تصدر في الرباط .

(٢) بيبير فونتين - الجزائر - تونس - الرباط . ص ٥٨ .

وفرنسية على استغلال أهم مناطق الثروة التونسية . وفي سنة ١٩٤٧ وافق المجلس الادارى لمكتب البحث الذى هو مؤسسة رسمية على الترخيص بطلب الشركة . ففي ٢١ ديسمبر سنة ١٩٤٨ نشرت الجريدة الرسمية التونسية قراراً بتعيين مناطق الاستغلال لثلاث شركات .

- ١ - شركة الدراسة والبحث عن البترول فى تونس .
- ٢ - شركة شل الانجليزية . (مع ٦٥ سهما فى المائة للانجليز) .
- ٣ - الشركة الوطنية الأمريكية للبترول . (مع ٦٥ سهما فى المائة للامريكيين) .

وقد امتلك السير بازيل زهاروف اليونانى المتجنس بالجنسية البريطانية خمسة عشر ألف سهم من شركة الدراسة والبحث والاستغلال لبترول الجزائر . وامتلكت شركة برصن ليمتد (وهى الشركة البريطانية لاستغلال بترول المكسيك) ثلاثة عشر ألف سهم .

وقد دفع مشروع مارشال للشركة الوطنية الفرنسية (ريال) ١٨٦ ألف دولار . وقد أعطيت رخص كثيرة لهذه الشركات السابقة للبحث فى مساحة قدرها (١١٦٨٠٠) كيلومتر مربع فى الجزائر وحدها .

وأعطيت كذلك رخص كثيرة للانجليز والامريكيين للبحث عن البترول والمعادن الأخرى فى الصحراء المغربية .

ومن المعلوم أن الميثاق الأطلسى يربط فرنسا فى مناطق نفوذها الاستراتيجية بافريقيا الشمالية بحلفائها خصوصاً وأن فرنسا كما صرحت جريدة (الاقتصادى) الانكليزية لا تستطيع تمويل الجهود اللازمة لتحقيق مختلف المشروعات إذ هى محتاجة إلى رأسمال جديد لا تجده فى أرضها الأصلية نفسها

وقد أدى هذا إلى التفكير فى ضرورة الأمن الداخلى بهذه المنطقة الاستراتيجية فى العالم لأن أصحاب رموس الأموال الأجانب لا يسمحون

بأن يبدروا أموالهم في أرض مضطربة ، وعوضاً عن أن يفكروا أو تفكر فرنسا معهم في تأمين البلاد عن طريق ارضاء مطامح البلاد القومية والتعاون مع أهاليها بالوسائل المشروعة فإن الأسلوب الفرنسي في الاستعمال الدائم للقوة هو الذى انتصر وأصبح يعتبر كل رغبة في نصيب من الحكم الذاتى خطراً يهدد أمن رأس المال اللازم لاستغلال وطننا لأن تصنيع مناطق الصحراء والمغرب يعنى فى نظر هؤلاء المستعمرين فرض رقابة دائمة عليها ويعنى فى نظر فرنسا بقاء البوليس الحارس للثروة الأجنبية فى يدها .
أى دوام استعمارها وارهاقها لنا .

وقد تأكد من تصريحات الرسميين واتجاهاتهم أنه لا يمكن تعديل هذه المشروعات الاستغلالية بسبب أى اعتبار انسانى أو اجتماعى وقد جاء فى جريدة (وورلد تلغراف) الصادرة فى ٥ مايو سنة ١٩٥٣ (١) ما يحدد دور افريقيا الشمالية على الوجه الذى يلى . (إذا لم يمكن الدفاع عن أوروبا من داخلها فيجب الدفاع عنها من الجو يعنى استعمال السلاح الذرى الذى تلقية الطائرات الأمريكية ويستوجب هذا الرأى الاستراتيجية أن نضع قواعداً حيث لا يمكن للطائرات الروسية اكتشافها أى فى إنجلترا وأسبانيا و افريقيا الشمالية) . وقد أوضحت المجلة العسكرية البحرية للولايات المتحدة المقصود من هذه الخطة الأمريكية فقالت (أن تجمع المواد والرجال يجب أن يكون موزعاً نسبياً أكثر من المرات السابقة وذلك ما يجعل افريقيا مركز تجمع أهم من الجزر البريطانية مثلاً ويقضى هذا بأن الحرب إذا كانت ستقع لا محالة نخير أن تقع فى افريقيا وفى الشرق الأوسط عوضاً عن أن تقع لو تأخرت فى وقت تمكن معه مهاجمة المدن الأمريكية والصناعات

(١) استفدنا كثيراً فى هذه الصفحة من المقال الافتتاحى لجريدة « الجمهورية الجزائرية » المعنون بمستقبل افريقيا الصادر فى ١٨ مارس سنة ١٩٥٥ .

الثقيلة التي سيصبح ضربها بالبنادق البعيدة المدى والطائرات يمكننا ..
وهكذا تصبح افريقيا قبل كل شيء منطقة استراتيجية ومنطقة الصحراء
المقبلة ومنطقة كلومب بشار ستصبحان منطقتين عسكريتين وسترتبطان
بالمتوسط عن طريق المتوسط - نيجيريا :

ومع كل ماتم من تعاون بين فرنسا وأمريكا في هذا الصدد فان
الفرنسيين ينظرون بعين الريب والحذر إلى مزاحمة الرأسمال الانجليزي
الأمريكي لهم في مستعمراتهم .

والحقيقة أن مسابقة شديدة قامت منذ نهاية الحرب الأخيرة بين الفرنسيين
والأمريكيين في امتلاك الأسواق والامتلاء على المواد الأولية وعلى مصادر
الثروة في مناطق افريقيا التي تحت النفوذ الفرنسي وعلى الرغم من توافق
الحكومتين في أغلب الأوقات فان صراعا عنيفا يشتد كل يوم بين الرأسماليين
الفرنسيين والرأسماليين الأمريكيين وقد أصبحت الولايات المتحدة تعتقد
أن ثروة افريقيا ومعادن المغرب مثلا من شروط ازدهارها الاقتصادي
ومن الضرورات التي تهى لها وصاية على حكومات البحر الأبيض المتوسط
فالقضية إذن جدية والمصالح المحلية متناقضة ومتعارضة قطعاً (١) . خصوصا
وإن التعارض قائم في افريقيا بين الاستعمار الفرنسي المحافظ وبين الاستعمار
الأمريكي المجدد في أساليب تسربه داخل الامبراطورية الفرنسية كما
يقولون

لكل هذه الاعتبارات فمن المؤكد أن فرنسا لا تستطيع الاستمرار
في تعاونها مع أمريكا ولا في تركها تحتل مكانها من الناحيتين الاقتصادية
والعسكرية وذلك منشأ الاتجاه الثالث الذي هو أقرب للعقلية الفرنسية
من غيره أعني تكوين كتلة من أوروبا الغربية اللاتينية برياسة فرنسا بالتعاون
معهما على خلق الآور افريقيا العزيزة على هتلر والتي أرادت فرنسا أن
تتخذها ملجأ لها من المطالب التحريرية الأهلية ومن المزاحمات الانجليزية
وتعتقد فرنسا أن من الممكن لها التحالف مع روسيا على سلام دائم بينها

(١) العدد الممتاز من مجلة (الاقتصاد والسياسة) ص ١٥٧ عدد ٥ - ٦ لسنة ١٩٥٤ .

وبين أوروبا الغربية لتتمكن روسيا من تنظيم أوراسيا وتتمكن فرنسا من تنفيذ برنامجها في الأورافريقيا وقد أوضح الجنرال بوايه دي لا تور في تقريره السري الذي رفعه للحكومة الفرنسية عن المغرب الأقصى بعد الحرب ضرورة العمل على تنفيذ هذا المشروع الذي يتيح لألمانيا وللدول اللاتينية الفرصة للتعاون على استغلال الامبراطورية الفرنسية بقيادة فرنسا وفي سبيل ذلك نصح الجنرال دي لا تور بالقضاء على حزب الاستقلال ونفي سلطان المغرب وتنفيذ السياسة التي أنجزها من بعده الجنرال جيوم لأنه كسائر الاستعماريين يرى أن المغرب الأقصى هو مفتاح الامبراطورية وان نجاح فرنسا في اقتاعه بالدخول في الوحدة الفرنسية يسهل ذلك على بقية أقطار المغرب العربي وعلى غيرها من الأقاليم . وقد رحل مسيو منديس فرانس أخيراً إلى إيطاليا وألمانيا وعرض على الأولى إرسال اليد العاملة الإيطالية وعلى الثانية إرسال فنيها والتعاون مع رأس المال الفرنسي لاستغلال الشمال الأفريقي .

وفكرت فرنسا منذ تكونت الرابطة الأوربية للفحم والحديد في ادخال المجموعات الفرنسية ضمنها ولما تأسست حركة الجامعة الأوربية وضعت فرنسا على بساط البحث مسألة ضم مناطق نفوذها لأوروبا لتحقيق رغبتها في تأسيس أوارافريقيا ويظهر أن الاقتصاد الفرنسي نفسه يتضرر من هذا الضم نظراً لغلاء منتوجات فرنسا^(١) (إن فرنسا التي تعيش بأقل مما تستطيعه وسائلها لا تقبل وضع اقتصادها واقتصاد مناطق ما وراء البحر في النطاق الأوربي دون أن تقع في خسارة مقطوع بها) .

ولكن فرنسا لا ترفض الضم من جهة المبدأ وإنما ترفضه لما تحتاج إليه أنظمتها الاقتصادية والمالية من اصلاحات حتى تهيأ المجموعة الفرنسية للانضمام لخلق سوق أوسع لفرنسا من منطقة الفرنك .

(١) الانخراط في الجامعة الأوربية - بقلم رونييه سيرفواز - العدد ٤ سبتمبر - أكتوبر سنة ١٩٥٣ من مجلة (السياسة الخارجية الفرنسية) .

وقد أصبح معروفاً منذ وقت طويل أن الصحراء تستطيع أحداث تغيير في الاقتصاد العالمى ولذلك أخذ المسيطرون على الشمال الافريقى يعملون على استغلال الجنوبيين الجزائري والمغربى وتسابق الباحثون عن الذهب الأسود أخيراً فى ناحية « عين صالح » ونصح مسيو لويس أرماند رئيس الجمعية الوطنية للوقود الفرنسى والخبير الممثل للحكومة الفرنسية فى مؤتمر الأوارافريقيا الذى يعقده المستعمرون نصح الصناعيين الأوربيين أن يجربوا حظهم فى الجزائر قائلاً أننا نملك الوسائل التى تسمح بذلك .

ومع أن البترول هو نقطة الارتكاز الأولى فى استغلال الصحراء فإن هذه المنطقة تساعد فى نظر المستعمرين على خلق صناعة مهمة وتنميتها ، بل أنها تسمح بإيجاد « رور » مغربى . وقد أكدت مصالح الاستغلال أن مخازن الغاز الطبيعية فى الشمال الافريقى تتفوق كثيراً على المخازن الإيطالية التى اتجهت إليها أنظار الأوربيين اليوم .

وأيضاً فإن معاهدات مثل اتفاق المنظمة الإقليمية لشمال المحيط L.O.T.N. واتفاقى باريس ولندن تحدد حقوق الدول العضوة وواجباتها . كما أن معاهدة ١٨ يونيو سنة ١٩٥٤ تنشئ لجنة للتعاون الفنى فى إفريقيا جنوب الصحراء . وقد أصبحت نواحي « تشاد » من الاختصاص الإقليمى للحكومات العضوة فى اللجنة . وجاء فى المادة السادسة من هذه المعاهدة ، سلطة اللجنة واختصاصها تحدد كما يلى : الفقرة (١) دراسة كل موضوع يتعلق بالتعاون الفنى بين الحكومات العضوة وأقاليمها فى دائرة الاختصاص الإقليمى للجنة . وتقول الفقرة (ف) تقديم توصيات للحكومات العضوة لإنشاء منظمات جديدة أو تنقيح الوسائل المتحدة لتحقيق التعاون الفنى . وفى الفقرة (ى) تدبير المال المعد للبحث من مجموع أقاليم افريقيا .

ويمكن لمن درس الخطوط الاستراتيجية للواصلات فى افريقيا أن يتأكد من التضامن العسكرى والاقتصادى للدول المستعمرة فالخطوط الأربعة فى الحقيقة خط واحد يربط بين المراكز الحيوية للامبراطوريات

الاستعمارية الغربية في أفريقيا ويوصل بين المتوسط وبين المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر والمحيط الهندي عن طريق المحور الأرضي (وهران - كولومب بشار - جاوو - لاجوس - كارا - فورلامى - الخرطوم - بور سودان - أديس أبابا - نيروبي - دار السلام - تابورا - كابولو - برازافيل - بونتنوار - مجتازة الجزائر وإفريقيا الغربية في النيجيريا فافريقيا الاستوائية فالسودان فأثيوبيا - كينيا - تانجانيقا - السكونجو البلجيكي) .

فالتهافت الدول إذن عظيم على المغرب العربى والاستعمار الفرنسى والأوربى من جهة والأمريكى من جهة أخرى يتزاحمان على كسب مناطق النفوذ فى بلدنا ، ولا شك أن فى ذلك النزاع المحتوم ما يؤدى لا محالة لسقوط متنازعين إلا إذا رضى أحدهما بإنصاف أصحاب الحق الأصليين والاعتراف لهم بحقوقهم كاملة مقابل التعاون المشروع الذى لا استعمار معه ولا استغلال .

كل هذه الاعتبارات جعلتنا نفكر منذ سنة ١٩٥٠ بضرورة ربط مصيرنا بمصير البلاد العربية وضرورة العمل على تعاون مجموعة الدول الافريقية الآسيوية على مقاومة المطامع الأجنبية فى وطننا . ولا شك أن تكوين الافراسيا أى التعاون بين الأفريقيين والآسيويين يخلص كلا من القارتين من سيطرة المستعمرين الأجانب كما أنه يحقق استمرار الحالة التاريخية التى جعلت هاتين القارتين مرتبطين جغرافيا وتجاريا وثقافيا . على أن هذا لا يعنى رفض التفاهم مع غيرنا أو تبادل المصالح مع أوربا أو أميركا ، وإنما يعنى أننا لن نكون موضوع التوزيع لمناطق النفوذ لغرب أوربا أو شرقها أو لأميركا . وفى الشهر المقبل سيتم أعظم حدث تاريخى هو عقد مؤتمر « باندونجو » الذى يضم كل دول افريقيا وآسيا . ومهما تكن نتائجه أو القرارات التى يتخذها فإن مجرد انعقاده دليل على الروح التى تسيطر على أبناء آسيا وافريقيا وتدفعهم لمقاومة دسائس الاستعمار والعمل على حفظ

التوازن بين أوروبا وأميركا ، للقضاء على الاستعمار وحماية السلام .

وإلى جانب الدعوة لتعاون وثيق بين شعوب إفريقيا وشعوب آسيا عملت حركتنا الوطنية على مقاومة ادخال إفريقيا الشمالية في الأحلاف الغربية كيفما كان لونها وقد صادفت ظروف المفاوضات التي كانت تجرى بين دول الحلف الأطلسي مناسبة احتفالنا بذكرى تأسيس حزب الاستقلال يوم ١١ يناير سنة ١٩٥٠ في مدينة طنجة فتناولت في الخطاب الذي ألقته حينذاك محاولة ادخال المغرب في مختلف الأحلاف التي تعقد سواء في الغرب أو في الشرق ومما قلته في هذا الخطاب :

« إن الإنسانية اليوم في مفترق الطرق إذ يتكلمون في الغرب وفي الشرق عن امكان اندلاع حرب أخطر من سابقتها ، لأنها ستكون حرب الذرة التي يملك سرها الفريقان وسيزعم الجانبان أنها حرب في سبيل مبادئ الحرية والرشد وسيدعى المغرب كغيره من البلدان لترجيح إحدى الكفتين وربما أصبح مسرحا لأخطر الحوادث ، مع أنه في حالة لا يتسنى له معها الاختيار لأنه مسلسل أبناؤه بمزقون رغم ادارتهم طبقا لمناطق النفوذ الاستعماري المختلفة وهالك شعوب أخرى كالمغرب لا تملك حق توجيه مصيرها ، ولها كما للمغرب مثله العليا الدينية والوطنية والاجتماعية ، لكن هل يتاح له أن يعبر عنها في وقت الحرب وهو لا يستطيع الحديث عنها في وقت السلام أيستطيع أن يدافع عن الحرية بوسيلة أو بأخرى طبقاً لعقيدة أو لأخرى بينما هو لا يعرف الحرية إلا عن طريق التحديدات المتناقضة حسب ما نتحدث عنه آداب شرق أوروبا أو غربها . »

وبعد أن أوضحت أن كلا الفريقين يعرض علينا الحرية التي يدافع عنها في أسلوب براق جذاب قلت .

« وإذن فمن الطبيعي للمغرب أن يرجع لنفسه ولا يستفتي غير قلبه لكن كيف يستطيع الاختيار بينما القوة هي الوسيلة الوحيدة للفريقين ، وكل

صوت لا يملك المدفع لا عبرة به في نظرهما معا ، وكل اختيار لا يتفق مع نظر الغرب أو نظر الشرق ويعتبر في رأيهما معا باطلا . وليس المغرب وحده الذي يجب ألا يثق في الجهتين بل جميع الشعوب مهضومة الحقوق والمسألة عمليا ليست قضية وحدة المبادئ أو اختلافها ولكن مسألة الاخلاص ولذلك فإن هذه الشعوب لا تجد اليقين إلا في تضامنها في الدفاع عن المبادئ التي خانها الأقوياء ويمكنني أن أقول أن المغرب يضع ثقته في الشعوب المظلومة أو التي تخاف من قوة الغاصبين لتحقيق الأمانى الوطنية والانسانية التي عجز عن تحقيقها الأقوياء المتطاحنون . وهذه القوة الثالثة قوة الشعوب المظلومة هي التي تستطيع وحدها أن تخلص للحرية لأنها وحدها التي تشعر بالحرمان منها وهي التي تستطيع وحدها أن تقاوم الاستغلال لأنها هي موضوع ذلك الاستغلال . .

وفي يوم ٢٧ فبراير ١٩٤٩ رفع الأستاذ محمد اليزيدي الأمين العام المساعد لحزب الاستقلال مذكرة باسم الحزب للحكومة الفرنسية ولجلالة السلطان وللدول الكبرى يؤكد فيها معارضة الشعب المغربي لكل محاولة ترمي لادماجه في الحلف الأطلسي أو غيره ، وأعلن حزب الشعب الجزائري موقفا مماثلا لموقف حزب الاستقلال وادى اختلاف وجهات النظر في داخل الحزب الحر الدستوري الجديد إلى فصل الدكتور سليمان ابن سليمان من الحزب .

وفي ١٢ أغسطس ١٩٥٠ عقدت الحكومة الفرنسية مؤتمرا بين الوزراء الفرنسيين وبين ممثل فرنسا في أقطار المغرب العربي الثلاثة فأخذ المؤتمر قرارات ثلاثة .

١ - ادخال افريقيا الشمالية في نظام الدفاع المشترك بين دول الحلف الأطلسي على أن تتخذ شمال افريقيا قاعدة ممكنة لافتكاك أوربا من يد المحتل الروسى .

٢ - تؤسس في دائرة التسليح الذي تنجزه الحكومات الفرنسية معاملة من شأنها تموين الجيوش المقيمة في إفريقيا الشمالية .

٣ - وبما أن المسائل الاقتصادية والسياسية مرتبطة كل الارتباط بشؤون الاستراتيجية فإن النظام السياسي الحالي سيبقى على ما هو عليه دون تعديل لتحقيق حالة الاستقرار .

إزاء هذه القرارات اتفق حزب الاستقلال على أن يعلن في وضوح معارضة الشعب المغربي لكل هذه التدابير التي تتخذ في تحد لرغبته ودون استشارته ، وكان يوم ١١ سبتمبر من نفس العام هو اليوم الذي عينه الحزب لبدء حملته فانهقدت عدة اجتماعات شعبية في مختلف عواصم المغرب الأقصى وأذيعت المنشورات وطاف المتظاهرون وشعارهم « المغرب لا يمكن أن يكون حليفاً لمن ينكر عليه حقه في الحرية والاستقلال » .

وقد قدم الأخ الأستاذ محمد اليزيدي الأمين العام المساعد لحزب الاستقلال مذكرة ضافية بهذا المعنى إلى جلالة السلطان وإلى ممثلي الدول الأجنبية في الرباط ، كما قابلت الوزين الأمريكي في طنجة وتحدثت إليه عن قرار الحزب في نفس اليوم وقدمت إليه ولسائر ممثلي الدول في طنجة نفس الوثيقة باسم الحزب .

وجاء في ختام هذه المذكرة أن حزب الاستقلال المعبر الأمين عن إرادة الشعب المغربي وموقفه من قرارات المؤتمر الذي انعقد بين الوزارات الفرنسية يوم ١٢ أغسطس ١٩٥٠ والذي يقضى بإدخال المغرب في نظام الدفاع الأطلسي وإبقاء الحالة السياسية في إفريقيا الشمالية على ما هي عليه . يذكر :

١ - بأن الشعب المرأ كشى لا يعتبر نفسه مرتباً بأى التزام توقعه الحكومة الفرنسية باسمه .

٣ - أن الشعب المغربي المخلص لبيان ١١ يناير سنة ١٩٤٤ لا يفكر في شيء قبل الحول على حريته واستقلاله .

٣ — ويعلن اقتناعه بأن المصالح الاستراتيجية يجب ألا تسبق الاعتبارات السياسية ، إذ الاعتبارات الحربية في بلد ما هي نتيجة حالة تحددها حالة السياسة والاجتماع والاقتصاد .

٤ — بأن الشعب المغربي صرح غير مرة أنه لا يمكنه أن يعتبر نفسه بحال من الأحوال حليفاً للذين ينكرون عليه حقه في الحرية والاستقلال .
وقد أعلنت الحركة الشعبية الجزائرية بدورها استنكارها لقرارات المؤتمر الفرنسي .

وإذا كانت الخطة الفرنسية الأوربية أو الخطة الفرنسية الأميركية تقوم كما بينا على أساس خلق جو هادئ تمكن معه أوروبا الغربية من تأسيس نظام الأورافريقيا مع أميركا أو بدونها بتحقيق مبدأ التعايش مع روسيا أو بمحاربتها دل ذلك على العوامل النفسية الحقيقية التي قلبت حركات المغرب السلية إلى حركات فدائية توشك أن تصبح حرباً حقيقية بين الاستعمار وبين المغرب العربي . فاضطراب الأمن في الشمال الإفريقي هو الذي سيثبت لمن يهمهم الأمر أن العمليات البوليسية الفرنسية لا تفيد شيئاً في تحقيق أهداف فرنسا الاستعمارية وأهداف الذين يتآمرون معها علينا ، ففرنسا لا تستطيع اليوم أن تحقق ما تعد به الدول الأخرى لأن الأمن في البلاد لا يمكن أن يتحقق بمجرد أمر فرنسا وقواتها البوليسية المتوحشة . كما يدل ذلك على صدق الأهمية العظيمة التي يعطيها الشعب لتكوين الجبهة الآسيوية الإفريقية وتضامنها مع الدول العربية ومع مصر بالذات لتحقيق أهداف الثورة المصرية في قيام أهل المكان في هذا الزمان بما أعده لهم المكان والزمان حسب تعبير الرئيس جمال عبد الناصر في كتابه عن فلسفة الثورة .

والخلاصة أن المغرب العربي في مفترق الطرق بين المصير الذي يدبره له المستعمر في شكل أو آخر وبين المصير الذي اختاره لنفسه وهو الحرية والاستقلال ، ولكن يجب أن نحدد بالتدقيق ما يريده الشعب المغربي في مصيره .

فالمغرب العربي بلد عربي لا شك في ذلك ، ومحاولات الغربيين اصطناع تفرقة مبنية على سلالتين عربية وبربرية ليس لها أى اثبات أمام الحقيقة المغربية ، فالمغاربة أمة واحدة تكونت منذ أقدم العصور من مختلف الدماء والأجناس امتزج فيها الدم العربي والبربري والإفريقي والإسرائيلي واللاتيني واليوناني والجرماني والسلافي والأسوي ، كل ذلك امتزج واختلط وكون هذا الشعب الذي ينطق اليوم بالعربية ويدين بالإسلام . والفكرة القومية التي ندين بها اليوم لا تزيدنا إلا إيماناً بهذه الحقيقة التاريخية وتثبيتاً لها ، وكل دعاية أجنبية أو استهواء استعماري لا يجد قبولا في ذهن أحد من المغاربة الذين يعرفون أنفسهم أكثر مما يعرفهم غيرهم .

ولغتنا القومية والدولية هي اللغة العربية ، بها نعبد الله في مساجدنا ومعابدنا ، وبها نشغل في أعمالنا التجارية ومراسلاتنا الخاصة ، وبها نتحدث في معظم اجتماعاتنا ، وإذا كانت بعض قبائلنا ما تزال محتفظة بلمحات محلية فإن ذلك لا يغير شيئاً من الحقيقة وهي عدم تأثير ذلك على حب اللغة العربية وإكبارها على اعتبار أنها لغة الدين والوطن والأدب والتعبير عن كل مظاهر إنسانيتنا في المدن والقرى على السواء .

وديننا هو الإسلام آمناً به وأخلصنا له وقاتلنا في سبيله مئات السنين ونحن متمسكون به وبآثاره في أخلاقنا وعاداتنا وتقاليدها وفي عواطفنا التي تدفعنا للتآخي مع كل المسلمين في العالم ، ووجود أقلية يهودية من أبناء وطننا

لم يجعلنا نفترق في يوم من الأيام أو نرضى الدنية في ديننا ، أو التعصب على مواطنينا .

وروابطنا التاريخية تجعلنا نعز بماض واحد مجيد وبفخر مشترك إلى حد أنه لا يمكن لفرد ما أن يكتب تاريخ تونس دون أن يتحدث عن الجزائر ، ولا تاريخ مراكش دون أن يتحدث عن الإثنين .

والآلام التي أنزلها المستعمر بنا جعلتنا نستجد كل عواطفنا ونشعر أكثر بما سلف بإحساس القرب من بعضنا .

والآمال التي تعمر نفوسنا كلها واحدة وهي الحرية والاستقلال والوحدة . فكيف يمكننا أن نفكر في مصير قطر من الأقطار الثلاثة دون الآخر ، لذلك يجب أن نعمل منذ الآن لتكوين الوحدة المغربية حقيقة واقعة ، لا يحول بينها وبين الإنجاز إلا حائل الاستعمار . فيجب أن تؤمن بذلك ونجعله جزءاً من برنامج كفاحنا لأنه السبيل الوحيد لقوتنا ودوامنا .

وبالبلاد العربية الأخرى أختنا في اللغة وفي الدين وفي الروابط التاريخية والثقافية ، وقد وقفت إلى جنبنا في صفوف الكفاح وبذلت ما سمحت لها به ظروفها ، من أجل مساعدتنا على النصر على خصومنا . لم تفعل ذلك لرغب أو رهب وإنما فعلته اعتقاداً منها أننا إخوانها وأن بلادنا وطن لها فيجب متى تحررنا أن نعمل معها على تكوين وحدة عربية بكل معاني الكلمة ، إن الجامعة العربية في طورها الحالي ليست إلا مرحلة أولى لهذه الغاية السعيدة غاية الولايات المتحدة العربية .

والكتلة الإفريقية الآسيوية هي الامتداد الطبيعي لبلادنا جغرافياً وثقافياً وتاريخياً ، فالانكباب عليها والاهتمام بها والتعاون معها هو الذي يخلصنا من أن نكون جزءاً من مجموعة أجنبية عنا ، لا تحمل لنا أدنى احترام ولا تذكرنا إلا بما نحن فيه الآن من ذل وهوان .

والشعوب المظلومة في سائر بقاع الأرض هي شقيقاتنا يجب أن نمد لها اليد وتعاون معها على التحرر من سيطرة الأجنبي لتكون حليفة لنا في المستقبل ، فنتعاون وإياها على القضاء المبرم على كل مظاهر الاستغلال والاستعباد .

ولكن هذا كله سيظل حبرا على ورق إذا لم نستطع نحن أبناء المغرب العربي — واعني بهم المكافحين عملياً — توحيد صفوفنا وجمع كلمتنا وتنظيم جبهة كفاحنا . وأنه قدمضي الوقت الذي نجتزىء فيه بالعواطف ولا نبالي بالأمم الواقع وقد خضنا اليوم حرباً شاملة ذات واجهات عديدة ومع عدو يستعمل كل مايتصوره العقل من ضروب السياسات والمخالفات ولتحقيق التعاون الوثيق بين حركات الكفاح . يجب أن نحقق في القريب العاجل الاقتراحات الآتية :

١ — قبل كل شيء توحيد الحركات المناضلة في المغرب في عقيدة قومية واحدة ، لا تقبل غير الاستقلال بديلا ، ولا تخوض التفاصيل السياسية وتحتوي هذه العقيدة على النقاط التي سبق أن سجلناها وخصوصا على الكفاح للاستقلال وعدم الدخول في مفاوضات قبل الحصول عليه وعدم قبول أي لون من ألوان المشاركة مع الفرنسيين لا نظرياً ولا عملياً ولا سيما عدم قبول إشراك الفرنسيين في المنظمات السياسية الحرة للشعب المغربي .

٢ — العمل على تكوين جبهة من الحركات المكافحة حقيقة في شكل اتحاد فيديرالى أوكونفيديرالى له لجنته التنفيذية التي تنجز في الأقطار الثلاثة ما تقرره المؤتمرات العامة للحركات المتحدة دون اعتبارات لقطر دون آخر .

٣ — العمل السريع على تحقيق اتحاد مغربي للمنظمات العمالية في الشمال الإفريقي .

٤ — العمل على تكوين ائتلاف لاتحادات الغرف التجارية والصناعية والفلاحية في المغرب العربي كله .

٥ - تنظيم ائتلاف عام لكل منظمات الشبيبة والرياضة والكشفية الأهلية في المغرب العربي .

٦ - القيام بتنسيق كل حركة مهمة تقوم في الأقطار الثلاثة مهما كان لونها .
إن مصير المغرب العربي بيد أبنائه قبل أي أحد آخر ، وإن كل تقصير منهم في أداء واجبهم يسلم مستقبلهم ليد أعدائهم . وأن كل ضعف أو خيانة يقوم بها قسم من أبناء هذه البلاد لن تكون نتائجها إلا على الشمال الإفريقي برمته . وإذا لم نعرف كيف نوحّد صفوفنا في أثناء المعركة التحريرية التي نقوم بها اليوم فلن نستطيع أبداً تحقيق آمالنا جميعاً في الوحدة وفي الحرية وفي الاستقلال .

علال الفاسي

القاهرة

الفهرست

منفعة

١	المغرب العربي في الحرب العالمية الأولى
٣٢	المغرب العربي بعد الحرب الكبرى
٧٧	سياسة فرنسا في المغرب العربي
١٤٨	كفاح المغرب العربي
	معبد المغرب العربي

Handwritten text, possibly a signature or date, located in the center of the page.

القهر

١٤٨

١٤٩

١٥٠

١٥١

١٥٢

طبعة مخضت مصر

i 14567799

B 12936996

DATE DUE

1974

DEC

Handwritten text, possibly "Bibliography"

DT

204

F33

1955

c.2

